

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

العنوان

آليات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

-دراسة عينة من البنوك الإسلامية-

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

تحت إشراف الأستاذ:

د/ مرابط محمد

إعداد الطالبتين:

- بوجعيط سارة
- جوامع آمنة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الاسم واللقب
رئيسا	جامعة جيجل	د/ أمال ينون
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	د/ محمد مرابط
ممتحنا	جامعة جيجل	د/ غانية بوزنيط

السنة الجامعية: 2022/2021

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

العنوان

آليات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

-دراسة عينة من البنوك الإسلامية-

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

تحت إشراف الأستاذ:

د/ مرابط محمد

إعداد الطالبتين:

- بوجعيط سارة
- جوامع آمنة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الاسم واللقب
رئيسا	جامعة جيجل	د/ أمال ينون
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	د/ محمد مرابط
ممتحنا	جامعة جيجل	د/ غانية بوزنيط

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وتقدير

قال الرسول صلى الله عليه وسلم

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نشكر في هذا الصدد الأستاذ المشرف

الدكتور مرابط محمد

الذي أفادنا بنصائح وتوجيهاته

إلى كل الأساتذة الكرام وبالأخص أساتذة علوم التسيير

وإلى كل من منحنا ولو كلمة كانت لنا العون في ذلك

والحمد لله على كل شيء

إهداء

باسم الخالق الذي أضاء الكون كله

إلي وحده أعبده وله وحده أسجد شاكرة لنعمته

إلى من أثقلت الجفون سهرًا... وجاهدت الأيام صبرًا... وحملت الفؤاد بهما وشغلت البال

فكرًا... ورفعت الأيادي دعاء... واليقنت بالله أملًا... أُمِّي الحبيبة

إلى من سهر الليالي... ونسي الغوالي... وظل سندي الموالي... وحمل همي غير مبالي... أُمِّي الغالي

إلى من أكبر بها وعلينا اعتمد... إلى من بوجودها اكتسب قوة أختي سلمى

إلى وحيدنا... والغالي على قلوبنا... أختي مرتضى

إلى من أرى التفاعل في عنينا... والسعادة في ضحكتنا... إلى شعلة الذكاء والنور أختي ماريهان

إلى اللواتي لم تلهين أُمِّي إلى من تحلين بالإخاء وتميزن بالوفاء والعطاء... صديقتي رندة، سارة

آمنة

إهداء

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء، إلى قرّة عيني، أعز ما أملك في هذه الدنيا،
إلى من تحملت من أجلي الصعاب وكانت سدي في هذه الحياة أُمي المحببية حفظها الله لي.
إلى من أعطى حتى لم يتبقى من العطاء وجود، إلى من أكتوى بلسعات الدنيا من أجلي، إلى نور
قلبي أي الغالي أطال الله في عمره.

إلى أعز ما وبني الله إخوتي حفظهم الله.

إلى صديقتي التي تقاسمت معي هذا العمل المتواضع "آمنة".

إلى صديقتي اللواتي كن بمثابة الأخوات لي كل واحدة باسمها.

إلى رفيق دري "بلال"

"للم انفعنا بما علمت لنا وانفع غيرنا بعلمنا"

سارة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
الصفحة	العنوان
I	شكر وتقدير
III-II	الإهداء
VI-IV	فهرس المحتويات
X-VII	فهرس الجداول والأشكال
XII-XI	قائمة المختصرات
أ-ح	مقدمة عامة
الفصل الأول: مدخل للبنوك الإسلامية	
08	تمهيد
09	المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية
09	المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية
13	المطلب الثاني: مفهوم البنوك الإسلامية
14	المطلب الثالث: أنواع البنوك الإسلامية
16	المبحث الثاني: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية
17	المطلب الأول: المصادر الداخلية للأموال في البنوك الإسلامية
18	المطلب الثاني: المصادر الخارجية للأموال في البنوك الإسلامية
18	المبحث الثالث: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية
19	المطلب الأول: صيغ التمويل طويل الأجل
22	المطلب الثاني: صيغ التمويل متوسط الأجل
25	المطلب الثالث: صيغ التمويل قصير الأجل
28	خلاصة
الفصل الثاني: استراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية	
30	تمهيد
31	المبحث الأول: عموميات حول إدارة المخاطر
31	المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر
32	المطلب الثاني: أهداف وأدوار إدارة المخاطر
34	المطلب الثالث: أهمية وأساليب إدارة المخاطر

فهرس المحتويات

35	المبحث الثاني: المخاطر والبنوك الإسلامية
35	المطلب الأول: المخاطر التي تختص بها البنوك الإسلامية
39	المطلب الثاني: المخاطر المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي
43	المبحث الثالث: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية
43	المطلب الأول: متطلبات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية
44	المطلب الثاني: أدوات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية
46	المطلب الثالث: كيفية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية
55	خلاصة
الفصل الثالث: إدارة المخاطر لعينة من البنوك الإسلامية	
57	تمهيد
58	المبحث الأول: البنك العربي الإسلامي الدولي
58	المطلب الأول: نبذة عن البنك العربي الإسلامي الدولي
60	المطلب الثاني: إدارة المخاطر في البنك العربي الإسلامي الدولي
75	المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة من طرف البنك العربي الإسلامي الدولي في ظل جائحة كورونا
76	المبحث الثاني: مجموعة البركة المصرفية الإسلامية
76	المطلب الأول: نبذة عن مجموعة البركة المصرفية الإسلامية
77	المطلب الثاني: إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية الإسلامية
91	المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة من طرف مجموعة البركة المصرفية الإسلامية في ظل جائحة كورونا
93	المبحث الثالث: بنك البحرين الإسلامي
93	المطلب الأول: نبذة عن بنك البحرين الإسلامي
93	المطلب الثاني: إدارة المخاطر في بنك البحرين الإسلامي
107	المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة من طرف بنك البحرين الإسلامي في ظل جائحة كورونا
109	خلاصة
111	خاتمة عامة
117	قائمة المراجع
125	الملخص

فهرس اجد اول

والأشكال

فهرس الجداول والأشكال

أولاً: فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
10	تطور عدد المدخرين والمبالغ المدخرة في بنوك الادخار المحلية	(01-01)
12	البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية التي تم تأسيسها خلال الفترة (1980-1990)	(02-01)
63	التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى)	(01-03)
63	توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر. وإجمالي المخصصات والضمانات لمواجهة المخاطر المحتملة	(02-03)
64	التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي	(03-03)
65	التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي	(04-03)
66	توزيع المطلوبات (غير مخصومة) وفجوة السيولة بين الطلبات والموجودات على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدى بتاريخ القوائم المالية	(05-03)
68	مؤشرات السيولة للبنك العربي الإسلامي الدولي	(06-03)
71	مؤشرات الربحية للبنك العربي الإسلامي الدولي	(07-03)
72	التركز في مخاطر العملات الأجنبية	(08-03)
73	مؤشرات ملاءة رأس المال للبنك العربي الإسلامي الدولي	(09-03)
77	عدد البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية وفروعها	(10-03)
80	إجمالي المخصصات والضمانات لمواجهة المخاطر المحتملة	(11-03)
81	التعرضات القصوى لمخاطر الائتمان	(12-03)
82	نسب لتوزيع الموجودات لحساب القطاعات الاقتصادية	(13-03)
83	توزيع مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وفجوة السيولة بين الطلبات والموجودات على أساس فترات الاستحقاق	(14-03)
84	مؤشرات السيولة لمجموعة البركة المصرفية	(15-03)
86	مؤشرات الربحية لمجموعة البركة المصرفية	(16-03)
87	تعرضات المجموعة لمختلف العملات بما يعادل الدولار الأمريكي	(17-03)
89	مؤشرات ملاءة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية	(18-03)
95	الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان	(19-03)
96	التركز في المخاطر الائتمانية حسب الإقليم الجغرافي	(20-03)
96	التركز في المخاطر الائتمانية حسب القطاع الصناعي	(21-03)

فهرس الجداول والأشكال

97	التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان حسب درجة المخاطر	(22-03)
98	الضمانات المحتفظ بها من قبل بنك البحرين الإسلامي	(23-03)
99	صافي مخصص انخفاض القيمة	(24-03)
100	توزيع موجودات ومطلوبات البنك على أساس فترات الاستحقاق	(25-03)
101	مؤشرات السيولة لبنك البحرين الإسلامي	(26-03)
102	مخاطر العملات الأجنبية	(27-03)
104	مؤشرات الربحية لبنك البحرين الإسلامي	(28-03)
106	مؤشرات ملاءة رأس المال لبنك البحرين الإسلامي	(29-03)

فهرس الجداول والأشكال

ثانيا: فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
09	مراحل نشأة وتطور البنوك الإسلامية	(01-01)
59	الهيكل التنظيمي للبنك العربي الإسلامي الدولي	(01-03)

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المدلول	الاختصار
Islamic international arab bank	IIAB
Liquidity coverage ratio	LCR
Rate of return on assets	ROA
Rate of return on equity	ROE
Profit margin	PM
Key risk indicator	KRI
شركة مساهمة بحرينية	ش.م.ب
شركة مساهمة لبنانية	ش.م.ل
Bahrain islamic bank	BISB

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تعتبر المؤسسات المالية أحد أهم مكونات النظام المالي، والتي تؤدي دور الوساطة المالية عن طريق جمع الفوائض المالية من أصحاب الفائض ليتم منحها على شكل تمويل لأصحاب العجز، ولقد شهد النظام المالي ظهور نوع جديد من المؤسسات المالية وهي البنوك الإسلامية، والتي جاءت كبديل للبنوك التقليدية لتوفر في المقام الأول فرصا استثمارية وتمويلية وتجارية تتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية خاصة فيما يتعلق بالابتعاد عن الربا، واعتماد مبدأ المشاركة في الربح والخسارة في كل تعاملاتها، هذا الاختلاف جعلها تكتسب مميزات وخصائص مكنتها من تطوير نشاطاتها وتدعيم قدرتها التمويلية ما أدى إلى تقدمها في مجال الصيرفة حتى أصبحت حقيقة ثابتة يصعب تهميشها نظرا لإسهامها الكبير في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالرغم من النمو والتوسع الذي وصلت إليه البنوك الإسلامية، إلا أنها تسودها الكثير من المخاطر والتحديات شأنها شأن البنوك التقليدية، إضافة إلى المخاطر الناتجة عن طبيعة عملها القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، فنظرا لاختلاف وتنوع هذه المخاطر جعلها تسعى إلى بناء نظام متين وقوي لإدارتها من خلال وضع استراتيجيات وسياسات وتأسيس مبادئ وقواعد تمكنها من تسيير هذه المخاطر إما بتجنبها أو التقليل منها. وجدير بالذكر أن نظام إدارة المخاطر الذي يجب أن تضعه البنوك الإسلامية يجب أن يكون قائما على مبادئ تتناسب مع مميزات الأساسية حتى تتمكن هذه البنوك من السيطرة على مخاطرها من أجل مواصلة تطورها وتميزها.

1- الإشكالية

على ضوء ما سبق وقصد معالجة الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

❖ **فيما تتمثل أهم الآليات والاستراتيجيات المتبعة في إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية؟**

تدرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن طرحها كالتالي:

✓ ما المقصود بإدارة المخاطر؟

✓ ماهي مصادر واستخدامات أموال البنوك الإسلامية؟

✓ فيما تتمثل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك الإسلامية؟

✓ هل للبنوك الإسلامية آليات خاصة بها لإدارة المخاطر؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية ننتقل من الفرضيات التالية:

- تواجه البنوك الإسلامية العديد من المخاطر كمخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر السوق، مخاطر صيغ التمويل، ... الخ، تسعى إلى التخفيف من حدتها.
- انتهجت البنوك الإسلامية عينة الدراسة آليات ناجعة لإدارة المخاطر المالية ومخاطر السوق.
- اتبعت البنوك الإسلامية محل الدراسة إجراءات فعالة في ظل جائحة كورونا ما جعلها تتخطى هذه الأزمة دون خسائر ملحوظة.

مقدمة عامة

2- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في:

- الدور المهم الذي تلعبه البنوك الإسلامية على المستوى الدولي بصفة عامة، والمستويين العربي والإسلامي خاصة، والمخاطر التي قد تتعرض لها هذه البنوك واتخاذ السبل لمواجهةها وإدارتها.
- النمو المتزايد للمنتجات المالية الإسلامية.
- التحولات الاقتصادية العالمية وما نلاحظه اليوم من منافسة في سوق العمل المصرفي وابتكار أدوات مالية جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

3- أهداف الدراسة

- إبراز طبيعة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك الإسلامية.
- إبراز دور وأهمية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.
- إبراز صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والمخاطر المتعلقة بها.
- معرفة أهم الأساليب والأدوات التي تستخدمها البنوك الإسلامية لإدارة المخاطر والتحكم فيها ومواجهتها.
- معرفة كيف تتم إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.

4- المنهج المتبع والأدوات المستخدمة

- من أجل الإجابة على الإشكالية، ومحاولة معالجة الموضوع من شتى جوانبه اعتمدنا على المناهج التالية:

- ✓ **المنهج التاريخي:** من خلال الإشارة إلى نشأة وتطور البنوك الإسلامية وأيضا نشأة البنوك التي قمنا بدراستها في الجانب التطبيقي.
- ✓ **المنهج الوصفي التحليلي:** يلائم طبيعة الموضوع المدروس، والذي يعتمد على وصف واستعراض الإطار النظري لعناصر الموضوع، وجمع المعلومات والبيانات المتعلقة به وتحليلها.
- إن الأدوات التي استخدمت في هذه الدراسة هي: التقارير السنوية للبنوك، الكتب، المجلات، الأطروحات، المقالات، ... الخ.

5- أسباب اختيار الموضوع

- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع.
- توسع نشاط عمل البنوك الإسلامية والقبول الذي حظي به في المجتمع.
- أهمية إدارة المخاطر باعتبارها وسيلة من وسائل تعظيم الربح.
- حاجة البنوك الإسلامية إلى إدارة مخاطر جيدة.

6- حدود الدراسة

✓ **الحدود المكانية:** تناولت في الدراسة ثلاث بنوك إسلامية تمثلت في: البنك العربي الإسلامي الدولي (الأردن)، ومجموعة البركة المصرفية وبنك البحرين الإسلامي (البحرين).

✓ **الحدود الزمنية:** تم تحديد الإطار الزمني للدراسة في الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021.

7- الدراسات السابقة

حظي هذا الموضوع باهتمام العديد من الباحثين وتوجد العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع، ووقع اختيارنا على الدراسات التالية:

أولاً: الدراسة باللغة العربية

الدراسة الأولى: طهراوي أسماء، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية -دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ومؤسسة، فرع بنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014. تتمثل أهم النتائج المتوصل إليها في:

- أن المصارف الإسلامية ذات كفاءة في إدارتها للمخاطر وقد تمثلت هذه الكفاءة بحرصها على إبقاء أدائها المالي على أحسن ما يرام، وذلك باتباع مجموعة من السياسات المالية وتنفيذ أوامر السلطات الرقابية واهتمامها بما جاءت به المعايير الدولية للمراقبة وخاصة نسبة كفاية رأس المال، بالإضافة إلى الأثر الإيجابي بين نسبة كفاية رأس المال ومتغيرات الربحية مما يدل على أن زيادة الأرباح في المصارف الإسلامية قد يكون حافز أعلى لحماية أصحاب رؤوس الأموال.

- أن نسبة كفاية رأس المال تعتبر مؤشر لكفاءة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.

- أن وجود مخاطر تنفرد بها المصارف الإسلامية، يتطلب وجود أساليب ملائمة لإدارة مخاطرها، أي أنها تستطيع المصارف الإسلامية أن تستخدم بعض الأدوات لإدارة مخاطرها، والتي تثبت مشروعيتها لمواجهة مخاطرها مثل عقود الأجل الإسلامية كعقد التوريد، والعقود الموازية، وخيار الشرط، والوعد الملزم، واستخدام العربون، كما تستطيع المصارف الإسلامية أن تشترك في إقامة صندوق تأمين تبادلي لمواجهة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها على المستويين الكلي والجزئي. وفي الأخير يجب أن تزيد نسبة كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية عن النسبة المقترحة من مقترحات لجنة بازل وهي 8%، ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب التي تتعلق بطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي القائم على المشاركة، والتي تحتوي نسبة عالية من المخاطر، وغير ذلك من مخاطر البيئة التي تعمل في كنفها المصارف الإسلامية.

الدراسة الثانية: خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية -دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009. ومن أهم النتائج التي خرجت بها هذه المذكرة:

مقدمة عامة

- وجود عوامل زادت من تقاوم المخاطر وظهور الأزمات وإفلاس العديد من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.
 - البنوك الإسلامية لها مبادئ وأساليب جعلتها تتصدى للمخاطر والأزمات المالية.
 - البنوك الإسلامية لا تمنح التمويل دون الدراسة الجيدة للمشروع الممول وإذا مولت فهي تراقب المشروع أو تشارك فيه.
 - أزمة 2008 أكدت على أن البنوك الإسلامية أكثر مقدرة ومرونة على إدارة المخاطر عن البنوك التقليدية.
 - افتقار البنوك الجزائرية للأساليب الحديثة في قياس ومراقبة المخاطر.
 - لا توجد إدارة خاصة بالمخاطر في البنوك الجزائرية.
 - إن كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري معرض لمخاطر تكون شديدة بالنسبة له ورغم ذلك فبنك البركة الجزائري أقل عرضة للمخاطر من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- الدراسة الثالثة: مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، المنعقد أيام 20 و 21 أكتوبر 2009. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن:
- إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ضرورية ومتكاملة، وتشارك المصارف الإسلامية في عدة مخاطر مع البنوك التقليدية ولكنها تتفرد بمخاطر خاصة بها لاسيما تلك المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامية، وأضاف انه يجب توفر متطلبات لضمان الفعالية ونذكر منها أن يكون لكل بنك لجنة إدارة مخاطر تهتم بإعداد السياسات العامة أما إدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم بمراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تخفيض انعكاسات المخاطر بشكل دوري.

ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية

الدراسة الأولى:

Rime Ben Selma Mokni and Others, **Risk management tools practiced in Islamic banks: evidence in MENA region**, Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol 05, Iss 01, 2014.

إن الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو التحقيق بالتفصيل في الطريقة التي يتم بها قياس وإدارة كل خطر من قبل البنوك الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد حاول هذا البحث فحص تصورات المصرفيين الإسلاميين حول أهمية الشفافية والإفصاح العام في فهم ملف مخاطر البنك. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- ينظر إلى مخاطر السيولة على أنها الأهم، تليها مخاطر الشريعة ومخاطر عدم الامتثال ومخاطر الائتمان، بينما يتم تصنيف مخاطر السوق على أنها الأقل أهمية.

مقدمة عامة

- تستمر البنوك الإسلامية في الاعتماد على الأساليب التقليدية للتخفيف من مخاطر الائتمان مثل الضمانات.
- لا تستخدم البنوك الإسلامية على نطاق واسع القيمة المعرضة للمخاطر السوقية.
- تقوم البنوك الإسلامية بتنفيذ الأعمال المطلوبة لتحديد المخاطر التشغيلية.
- يظهر تحليل إدارة مخاطر السيولة أن البنوك الإسلامية تعمل على تقوية إدارة مخاطر السيولة لديها وتستخدم العديد من الأدوات السائلة.

الدراسة الثانية:

Yousfi Imane, **Risque management practices and financial performance in Jordan**, Research presented to the in international conference on Products and applications of innvoation and financial engineering between the traditional financial industry and the islamic financial industry, held on 05 and 06 May, setif, 2014.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر ممارسات إدارة المخاطر على أداء البنوك الإسلامية الأردنية. لهذا الغرض، تحدد الدراسة الحالية مخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة ومخاطر السوق كمتغيرات توضيحية. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- تعتبر إدارة السيولة صعبة في البنوك الإسلامية بسبب نقص أو محدودية الأدوات العملية وقلة عدد المشاركين في سوق المال. نظراً لأن معظم أدوات السيولة التقليدية لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية.
- ممارسات إدارة مخاطر الائتمان لها تأثير إحصائي سلبي وهام على الأداء، مما يعني أن هذه البنوك عانت من مخاطر الائتمان خلال فترة الدراسة وفشلت في نفس الوقت في إدارة هذه المخاطر.
- ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية لها تأثير إحصائي سلبي وهام على الأداء، مما يعني أن هذه البنوك عانت من مخاطر التشغيل خلال فترة الدراسة وفشلت في نفس الوقت في إدارة هذه المخاطر.
- تعتبر مخاطر التشغيل إضافة حديثة إلى قائمة المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية ويتم الاعتراف بها الآن كنوع من المخاطر التي يمكن أن تسهم في خسائر كبيرة في جميع المؤسسات المالية.
- تظهر ممارسات إدارة مخاطر السوق تأثيراً إحصائياً إيجابياً وهاماً على أداء البنوك، مما يعني أن هذه البنوك لا تعاني لا من مخاطر السوق خلال فترة الدراسة ولا من إدارة هذا النوع من المخاطر. تشير هذه النتيجة إلى أن البنوك الإسلامية الأردنية طبقت أفضل ممارسات إدارة المخاطر فيما يتعلق بمخاطر السوق.

❖ التعقيب على الدراسات السابقة

إن التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة يكمن في المضمون أي لديها نفس الهدف والمتمثل في إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، أما الاختلافات الموجودة بينهما فتتمثل في العامل الزمني كون أن الدراسة التي قمنا بها أكثر حداثة من الدراسات السابقة فقد كانت في الفترة (2017/2021)، وكذلك العامل المكاني المتمثل في البنوك الإسلامية التي اخترناها ومقرها (الأردن، البحرين)، إضافة إلى أنه في هذه الدراسة تطرقنا

مقدمة عامة

إلى جميع أنواع المخاطر، ولعل أهم اختلاف ميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو أزمة كورونا التي اجتاحت العالم بحيث تناولنا في دراستنا الإجراءات التي اعتمدها البنوك الثلاثة المدروسة لتخطي هذه الأزمة.

8- خطة الدراسة

من أجل الإحاطة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول. نتناول في الفصل الأول مدخل للبنوك الإسلامية ويحتوي على ثلاثة محاور رئيسية، الأول يتمثل في دراسة ماهية البنوك الإسلامية والثاني سنتناول فيه مصادر الأموال في البنوك الإسلامية، أما الثالث فسيخصص لعرض صيغ التمويل في البنوك الإسلامية. وبالنسبة للفصل الثاني فيتمحور حول المخاطر والبنوك الإسلامية، وسوف نتناول فيه ثلاثة محاور كذلك، الأول بعنوان عموميات حول إدارة المخاطر، ثانياً المخاطر في البنوك الإسلامية وأخيراً إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. واستكمالاً للخلفية النظرية لموضوع البحث، فقد خصص الفصل الثالث للدراسة التطبيقية من خلال دراسة تحليلية لمخاطر ثلاث بنوك إسلامية وهي البنك العربي الإسلامي الدولي، مجموعة البركة المصرفية، وأخيراً بنك البحرين الإسلامي وكيفية تتبعها وإدارتها.

9- صعوبات الدراسة

- نقص الدراسات والمعلومات الحديثة خصوصاً في مجال الإحصائيات، فالمعلومات المتواجدة في التقارير محدودة ما صعب من عملية الحصول على المزيد من المعلومات المتعلقة بالموضوع.

الفصل الأول:

مدخل للبنوك الإسلامية

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

المبحث الثاني: مصادر الأموال في البنوك

الإسلامية

المبحث الثالث: الصيغ الخاصة للتمويل في

البنوك الإسلامية

تمهيد:

تعد البنوك احدى الدعائم الاساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدول، وقد زادت أهميتها في العصر الحديث لمساهمتها الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية، فالبنوك تعمل على ضخ الاموال في الاقتصاد بعد تجميعها من مصادرها المختلفة وإعادة توجيهها نحو أفضل الاستعمالات، والبنوك الإسلامية باعتبارها جزء من الاجهزة المصرفية فهي تقوم بهذه الوظائف والمهام، لكنها تختلف عن غيرها من البنوك التقليدية في كيفية تنفيذ هذه الوظائف.

المصارف الإسلامية بشكلها الحديث أحد أهم ركائز النظام المصرفي في اي دولة، فهي تساهم في تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية وجلب المدخرات في الدول الإسلامية واستخدامها وفق الشريعة الإسلامية، كما تجنبها الوقوع في بعض المخاطر التي تقع فيها البنوك التقليدية نتيجة تعاملها المفرط بالفائدة أخذا وعطاء، مما ساعدها على الانتشار عالميا فهي وفرت أدوات تمويلية جديدة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية. وعلى هذا الأساس سنحاول التطرق في هذا الفصل الى الثلاث المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

المبحث الثاني: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

المبحث الثالث: الصيغ الخاصة للتمويل في البنوك الإسلامية

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

لقد جاءت البنوك الإسلامية تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد صيغ للتعامل البنكي وفق ضوابط الشريعة الإسلامية بعيدا عن شبهة الربا، حيث أصبحت البنوك الإسلامية في ظل متطلبات العصر ضرورة اقتصادية لكل مجتمع يرفض التعامل بالفائدة، لهذا تناولنا في المبحث الإحاطة بالبنوك الإسلامية من خلال نشأتها ومفهومها وعرض أهم أنواعها.

المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية

إن تفشي ظاهرة البنوك التقليدية في البلاد الإسلامية وتعاملها بالربا المحرم شرعا دفع علماء الأمة الإسلامية ومفكرها إلى البحث عن بديل إسلامي، وإقامة بنك يتماشى ومتطلبات العصر وذلك بما يتفق والإطار العقائدي للشريعة الإسلامية.

ويمكن القول ان نشأة وتطور البنوك الإسلامية مرت على خمسة مراحل نوضحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-01): مراحل نشأة وتطور البنوك الإسلامية

الانتشار	التوسع	التأسيس	المرحلة التمهيدية	دخول البنوك التقليدية لعالم الإسلامي
1990	1980	1970	1949	1850

المصدر: بوجميلة عمر، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2014، ص 10.

وقد مرت البنوك الإسلامية بمراحل عديدة تمثلت في¹:

المرحلة الأولى: مرحلة دخول البنوك التقليدية للعالم الإسلامي

امتدت هذه المرحلة من 1850-1940 وقد تميزت بـ:

- تأخر ظهور البنوك التقليدية في البلدان الإسلامية إلى أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، تزامنا مع الحملة الاستعمارية التي واجهها العالم الإسلامي في تلك الفترة وقد نتج عنها دخول الكثير من المفاسد والمحرمات عنوة وعن قصد في المجتمعات الإسلامية.
- بروز محاولات من بعض الباحثين من رجال الفكر والسياسة والاقتصاد من أجل تبرير الفائدة وإضفاء الطابع الشرعي على المؤسسات المصرفية الربوية من خلال السعي لإيجاد المخارج المناسبة للتعامل مع هذه البنوك رفعا للحرج على المسلمين في غياب البديل الإسلامي.
- رفض جمهور فقهاء المسلمين النظام الربوي المخالف لمعتقدات الأمة الإسلامية، وقيامهم بجهود فردية لمحاربة الفائدة المصرفية والكشف عن سلبياتها وحرمتها والدعوة لوقف التعامل مع البنوك التقليدية، وذلك كله كان عن طريق المقالات والخطب والمحاضرات والبحوث وغيرها من الوسائل الفردية المتاحة.

¹ الغالي بن إبراهيم، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية)، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012،

المرحلة الثانية: المرحلة التمهيدية لظهور البنوك الإسلامية (1940-1970)

عرفت هذه المرحلة بروز أولى المحاولات لإقامة البنوك الإسلامية في العالم الإسلامي، وكانت أول تجربة عملية لبديل مصرفي لا ربوي هي تجربة "بنوك الادخار المحلي" أن تقدم نماذج لأجهزة لا ربوية تكون مهمتها التنمية المحلية، ومن تم فقد التزمت هذه البنوك بمبدأ المحلية في الإدارة، بمعنى أن يكون لكل وحدة إدارية بنكها الذي يتحمل عبء التنمية في هذه الوحدة، ولا يرتبط ببنوك الوحدات الإدارية الأخرى إلا في إطار التنمية وتبادل الخبرة واستثمار فائض السيولة لديه.

وقد كانت هذه البنوك (بنوك الادخار) تقوم بجمع المدخرات من صغار الفلاحين والعمال في أماكن تواجدهم بالريف وبمبالغ صغيرة وبوسائل بسيطة تناسب وعيهم وثقافتهم ولقد لقيت إقبالا كبيرا مقارنة بالبنوك التقليدية، حيث ارتفع حجم الادخارات من 40944 جنيه عام 1963 م إلى 1828375 جنيه عام 1967 م، أي تضاعف بمقدار 44,5 مرة، في حين تضاعف عدد المدخرين بـ 14 مرة وارتفع من 17560 مدخر عام 1963 م إلى 251152 مدخر عام 1967 م، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (01-01): تطور عدد المدخرين والمبالغ المدخرة في بنوك الادخار المحلية

السنة	عدد المدخرين	المبالغ المدخرة (جنيه)
1964/1963	17560	40944
1965/1964	30404	191235
1966/1965	151998	879570
1967/1966	251152	1828375

المصدر: أحمد النجار، المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، دار الفكر، بيروت 1974، ص271.

من خلال الأرقام الموضحة في الجدول نستخلص مدى الاهتمام الذي شهدته البنوك الإسلامية خلال هذه المحاولة الأولى، ومع ذلك فإن هذه التجربة قد أجهضت وانتهت لأسباب سياسية محضة، ومنذ عام 1968 شرعت السلطات المصرية في توزيع ممتلكاتها على المصارف التجارية التقليدية، أدمجت في الجهاز المصرفي الربوي.

وقد واكبت هذه التجربة أخرى كانت أقل حظا من الأولى سواء في النجاح أو الشهرة، وهي تجربة قام بها الشيخ أحمد إرشاد في باكستان عام 1963 م، حيث عمد إلى أحد البنوك التجارية محاولا تغييره إلى النظام اللاربوي وذلك بإلغاء سعر الفائدة من معاملات البنك دون إدخال أي تغيير على ميكانيزم العمل، لكن هذه التجربة لم يقدر لها الاستقرار أكثر من بضعة أشهر.

المرحلة الثالثة: مرحلة تأسيس البنوك الإسلامية (1970-1980)

في هذه المرحلة أصبحت المصرفية الإسلامية حقيقة واقعة، وأخذت عملية تأسيس وإنشاء البنوك الإسلامية تتزايد عاما بعد عام، ومن أبرز ما شهدته هذه المرحلة ما يلي:

- إنشاء بنك ناصر الاجتماعي سنة 1971 م بمصر كهيئة عامة تابعة لوزارة الخزانة غرضها المساهمة في توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي بين المواطنين، عن طريق تقرير نظام المعاشات والتأمين، وعلى الأخص التأمين التعاوني، ومنح قروض وإعانات ومساعدات، وقبول الودائع، ولاسيما الادخارية منها واستثمارها في مشروعات عامة وخاصة ولا يجوز لها أن تتعامل مع عملائها بنظام الفائدة أخذاً وعطاءً، وقد استثنيت معاملاته من الخضوع للقوانين المصرفية الجاري العمل بها. ونتيجة الهوية والطبيعة الخاصة لمعاملات البنك التي تتمحور أساساً حول النشاط الاجتماعي وليس المصرفي، فهو لا يعتبر لدى الكثير من المؤرخين للصناعة المالية بأنه أول بنك إسلامي.
- جاء الاهتمام الحقيقي بإنشاء بنوك إسلامية تعمل طبقاً للأحكام الشرعية الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد بمدينة جدة السعودية سنة 1972 م، حيث نص على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية، وبدأ التأسيس الفعلي سنة 1975 م، وفي سنة 1977 م باشر البنك الإسلامي للتنمية نشاطه بمدينة جدة، برأس مال قدره 18 مليون دولار، ويتميز هذا البنك بأنه بنك دولي تشترك فيه جل الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ويهدف البنك إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية وشعوب الدول الأعضاء وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وهو بنك حكومات لا يتعامل مع الأفراد من النواحي المصرفية.
- وفي سنة 1975 م تأسس بنك دبي الإسلامي بدولة الامارات العربية المتحدة والذي يعتبر أول نموذج لبنك إسلامي خاص، ثم توالى عملية تأسيس النماذج الأولى للبنوك الإسلامية في عدد من الدول الإسلامية ففي سنة 1977 م تأسس كل من بنك فيصل الإسلامي المصري، وبنك فيصل الإسلامي السوداني، وبيت التمويل الكويتي سنة 1978 م والبنك الإسلامي الأردني سنة 1978 م، وبنك البحرين سنة 1979 م.

المرحلة الرابعة: مرحلة توسع نشاط البنوك الإسلامية (1980-1990)

تميزت هذه المرحلة بظهور مجموعات مالية إسلامية منظمة تتكون من عدد من البنوك الإسلامية ومن شركات الاستثمار المنتشرة حول العالم، وتعتبر دار المال الإسلامي (بقيادة محمد الفيصل ابن الملك عبد العزيز) أول مجموعة مالية إسلامية ظهوراً، وكان لها العديد من البنوك (بنوك فيصل) في مصر والبحرين وتركيا والنيجر وسويسرا وغيرها، أما المجموعة الثانية التي حملت لواء البنوك الإسلامية فهي مجموعة البركة بقيادة مؤسسها الشيخ صالح عبد الله كامل، حيث أسست هذه المجموعة العديد من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (بنوك البركة) في البحرين والسودان، مصر، الجزائر، تركيا وغيرها من الدول.

وقد أدى المد الإسلامي بصفة عامة وعملية الأخذ بالمصرفية الإسلامية بصفة خاصة إلى قيام بعض الدول الإسلامية بتغيير كافة وحدات الجهاز المصرفي فيها إلى وحدات لتتعامل على أساس الفائدة، ليتماشى مع تعاليم الإسلام وهي السودان، باكستان وإيران.

واستمر تأسيس البنوك والمؤسسات المالية التي تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث أخذ العدد في التزايد بشكل واضح عاما بعد عام، وقد أصبح هناك ما يزيد عن تسعين مصرفا ومؤسسة مالية إسلامية بنهاية عقد الثمانينيات، ومن البنوك والمؤسسات التي تم تأسيسها خلال هذه الفترة نوردها في الجدول الموالي:

جدول رقم (01-02): البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية التي تم تأسيسها خلال الفترة (1980-1990)

سنة التأسيس	البنك	سنة التأسيس	البنك
1984	بنك البركة السوداني	1981	بنك التضامن الإسلامي السوداني
1985	بنك المؤسسة العربية المصرفي الإسلامية	1982	مصرف قطر الإسلامي
1985	بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي	1983	البنك الاسلامي الماليزي
1986	شركة الراجحي	1983	بيت التمويل التونسي السعودي
1987	بنك الأمين البحريني	1983	بيت البركة التركي للتمويل
1988	بنك التمويل السعودي المصري	1983	بنك بنغلاديش الإسلامي
1990	بنك قطر الإسلامي الدولي	1984	بنك البركة البحريني
1990	بنك البركة الجزائري	1984	بنك غرب السودان الإسلامي

المصدر: بوجميلة عمر، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة جيجل، الجزائر، 2014، ص 14.

المرحلة الخامسة: مرحلة انتشار البنوك الإسلامية (ما بعد 1990م _ إلى يومنا هذا)

شهدت هذه الفترة نمو سريع للبنوك الاسلامية وظهور عدد كبير من الأوعية الاستثمارية المشتركة التي تدار بالطرق المشروعة، وبشكل خاص صناديق الاستثمار الاسلامية العاملة في مجال التأجير والعقارات والأسهم والسلع وغيرها.

كما عرفت أعمال البنوك الإسلامية توسعا كبيرا، بحيث لم تعد تقتصر على أعمال التجزئة الخاصة بالأفراد، بل توسعت إلى مجالات أخرى مثل تمويل الشركات، بالإضافة إلى ذلك عرفت هذه الفترة ظهور الجيل الثاني من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المتخصصة والتي تولي اهتماما متزايدا بمجالات الاستثمار، وقد بلغ عدد المؤسسات المالية الإسلامية عام 2017 م حوالي 500 بنك إسلامي تدير أكثر من 2400 مليار دولار لتصل في سنة 2020 إلى الضعف. وهو ما يؤكد نمو وازدهار الصيرفة الإسلامية عبر العالم، وخروجها من نطاق البلدان الاسلامية لتشمل معظم دول العالم¹.

¹ حمزة ملاوي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية -دراسة حالة بنك البركة الجزائري-، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020، ص ص05-06.

المطلب الثاني: مفهوم البنوك الإسلامية

أولاً: تعريف البنوك الإسلامية

هناك عدة مفاهيم للبنوك الإسلامية نذكر منها ما يلي:

➤ البنوك الإسلامية مؤسسات مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة¹.

➤ عرف الدكتور أحمد النجار بأنها: مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي².

➤ كما عرفها الدكتور عبد الرحمن يسري أحمد بأنها: مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري، وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً³.

مهما تعددت واختلقت تعاريف البنوك الإسلامية في بعض النقاط، نجد أن العامل المشترك فيما بينها هو أن البنك الإسلامي يجمع الموارد ويوظفها وفقاً للمبادئ المستمدة من الشريعة الإسلامية بما يضمن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ثانياً: خصائص البنوك الإسلامية

يتميز البنك الإسلامي عن غيره من البنوك والمؤسسات المالية بالعديد من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي⁴:

- عدم التعامل بالفائدة المصرفية من منطلق أنها ربا.
- استثمار الأموال في المشاريع الحلال، سواء في الأموال التي يحصل عليها من الغير أوفي الأنشطة التي يقوم بتمويلها أو المشاركة فيها.
- تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمار.
- البنك الإسلامي لا يستطيع أن يأخذ ربحاً أو دخلاً إلا إذا كان مستعداً لتحمل الخسائر في حالة حدوثها.

¹ محمد محمود العلجوني، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008، ص110.

² محمد محمود الكاوي، الاستثمار في البنوك الإسلامية، بدون دار نشر، مصر، 2011، ص29.

³ أحمد سليمان خصاونه، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008، ص60.

⁴ بالاعتماد على:

- نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية، نحو الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2012، ص54.

- محمد أحمد الشافعي، المصارف الإسلامية، الطبعة العربية، أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص86.

- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، إذ أن البنك الإسلامي باعتباره مؤسسة استثمارية مصرفية اجتماعية فإنه يعمل على تعبئة الموارد المتاحة وتوجيهها إلى الاستثمارات التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية الإيجابية مع المجتمع.
- التركيز على الإنتاجية مقارنة بالتركيز على الملاءة المالية للمقترض.

المطلب الثالث: أنواع البنوك الإسلامية

نظرا لامتداد نشاط البنوك الإسلامية وازدياد حجم معاملاتها أدى بالضرورة تخصصها في أنشطة اقتصادية معينة، إلى إنشاء بنوك إسلامية متخصصة تقوم بتقديم خدمات معينة للعملاء والبنوك الإسلامية الأخرى. حيث يمكن تقسيم البنوك الإسلامية إلى عدة أنواع وذلك وفق عدة أسس على النحو التالي:

أولاً: وفقاً لنطاق الجغرافي

ويتعلق هذا الأساس بالنطاق الجغرافي الذي يمتد إليه البنك الإسلامي أو الذي تشملته معاملات عملائه، وفقاً لهذا النشاط يمكن لنا التفرقة بين النوعين التاليين¹:

1. بنوك إسلامية محلية النشاط: وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية الذي يقتصر نشاطه على الدولة التي تحمل جنسيتها والتي تمارس فيها نشاطها ولا يمتد عملها خارج هذا النطاق الجغرافي المحلي.
2. بنوك إسلامية دولية النشاط: وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية التي تتسع دائرة نشاطها وتمتد خارج النطاق المحلي.

ثانياً: المجال التوظيفي للبنك

يمكن التفرقة بين عدة أنواع من البنوك الإسلامية وفقاً للمجال التوظيفي الذي يغلب على نشاط البنك كما يلي²:

1. بنوك إسلامية صناعية: وهي تلك البنوك التي تختص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية وخاصة عندما يمتلك البنك الإسلامي مجموعة من الخيارات البشرية في مجال إعداد دراسات الجدوى وتقييم فرص الاستثمار فهذا المجال شديد الأهمية.
2. بنوك إسلامية زراعية: وهي البنوك التي تغلب على توظيفها اتجاهها للنشاط الزراعي باعتبار أن لديها المعرفة والدراية بهذا النوع من النشاط الحيوي الهام، تتواجد البنوك الزراعية في المناطق الزراعية الحالية، حيث تقوم باستغلال الأراضي المهملّة وذلك استرشاد بتعاليم الرسول صلى الله عليه وسلم "الأرض لله وللرسول ثم لكم من بعد فمن أحميا أرضاً ميتة فهي له وليس المحتجز حق بعد ثلاث سنوات".

¹ محسن أحسن الخضري، البنوك الإسلامية، إتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، مصر، 1999، ص 61.

² كمال المطهري، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، الجزائر، 2012، ص ص 21-22.

3. **بنوك الادخار والاستثمار الإسلامية:** وهي تفتقر إليها فعلا الدول الإسلامية حيث تقوم هذه البنوك على نطاقين، نطاق بنوك الادخار مهمتها جمع المدخرات من صغار المدخرين وكبارهم على حد سواء، ويهدف تعبئة الفائض النقدي المتواجد لدى أفراد المجتمع والنطاق الآخر، ونطاق البنوك الاستثمارية أو الوجه الآخر من العملة يقوم هذا النطاق بإنشاء بنك استثماري في عواصم المحافظات يقوم بعملية توظيف الأموال وتوجيهها الى مراكز النشاط الاستثماري المختلفة منه، يقوم البنك الإسلامي بدور فعال في تنشيط الاستثمار في الدول التي يتواجد بها ومن إنعاش الاقتصاد.
4. **بنوك التجارة الخارجية الإسلامية:** وهي من أهم البنوك التي تحتاج إليها الدول الإسلامية ليس فقط من أجل تعظيم وزيادة التبادل التجاري بين هذه الوسائل والأدوات المصرفية الإسلامية التي تؤمن وتساعد على تحقيق هذا الهدف، وفي الوقت ذاته معالجة الاختلافات الهيكلية التي تعاني منها قطاعات الإنتاج في الدول الإسلامية من خلال توسيع قطاع السوق، ورفع قدرتها على استغلال الطاقات العاطلة، وتحسين الجودة ومنه تحسين سبل الإنتاج، فإشياء بنوك إسلامية للتجارة الخارجية سوف يؤدي إلى تسيير حجم التعامل الدولي الإسلامي وتحقيق مصالح المسلمين.
5. **بنوك إسلامية تجارية:** وهي البنوك التي تتخصص في تقديم التمويل للنشاط التجاري وبصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجار وفق الأسس والأساليب الإسلامية القومية.

ثالثا: وفقا لحجم النشاط

- يتم التفرقة بين البنوك الإسلامية وفقا معيار الحجم إلى ثلاثة أنواع وهي¹:
1. **بنوك إسلامية صغيرة الحجم:** وهي بنوك محدودة النشاط، يقتصر نشاطها على الجانب المحلي وتأخذ طابع النشاط الأسري أو العائلي يكون عدد عملائها محدود، وتتواجد في القرى والمدن الصغيرة، وينصب عملها في جمع المدخرات وتقديم التمويل قصير الأجل في شكل مرابحها ومتاجرات تنقل هذه البنوك فائض مواردها إلى البنوك الكبرى التي تتولى استثمارها في مشاريع كبرى.
2. **بنوك إسلامية متوسطة الحجم:** هي ذات طابع قومي تنتشر فروعها على مستوى الدولة لتغطي عملاء الدولة الذين يرغبون في التعامل معها وهي أكبر من البنوك الصغيرة من حيث الحجم وعدد العملاء وهي أكثر خدمات من حيث النوع.
3. **بنوك إسلامية كبيرة الحجم:** ويطلق عليها البعض بنوك الدرجة الأولى، تمتلك فروع لها في اسواق المال والنقد الدولية وبنوك مشتركة حيث تحول القوانين دون افتتاح فروع لها، وكذلك مكاتب تتمثل لجميع المعلومات والبيانات في المناطق التي تعزم افتتاح فروع لها.

رابعا: وفقا للاستراتيجية المستخدمة

يمكن التمييز بين البنوك وفقا لأساس الإستراتيجية التي يتبعها كل بنك وتحديد الأنواع الآتية²:

¹ خبايا عبد الله، الاقتصاد المصرفي، الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص ص243-244.

² المرجع نفسه، ص ص245-246.

1. **بنوك إسلامية قائدة ورائدة:** وهي بنوك تعتمد على إستراتيجية التوسع والتطور والابتكار والتجديد وتطبيق أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا المعاملات المصرفية، وتتوجه إلى نشر خدماتها إلى جميع عملائها، ولديها القدرة على الدخول في مجالات النشاط الأكبر خطرا، وبالتالي الأكبر ربحية ومعدل نمو، وهذا النوع من البنوك يكون عادة مرتقعا عن البنوك الأخرى سواء في عدد العملاء أو في حجم قيمة معاملاتها.

2. **بنوك مقلدة وتابعة:** تقوم هذه البنوك على إستراتيجية التقليد لما تثبت نجاحه لدى البنوك الإسلامية القائدة والرائدة، ومن ثم فإن هذه البنوك تنتظر جهود البنوك الكبرى في مجال تطبيق النظم المصرفية المتقدمة التي توصلت إليها، فإنها أثبت ربحها وأفادتها سارعت البنوك إلى تقليدها وتقديم خدمات مصرفية مشابهة لها.

3. **بنوك اسلامية حذرة أو محدودة النشاط:** ويقوم هذا النوع من البنوك على استراتيجية التكميش، أو ما يطلق عليه البعض باستراتيجية الرشادة المصرفية والتي تقوم على تقديم الخدمات المصرفية التي تثبت ربحيتها فعلا وعدم تقديم الخدمات الأخرى التي تكلفتها مرتفعة وهي تتسم بالحذر الشديد من أي نشاط يحتمل مخاطر مرتفعة مهما كانت ربحيته.

خامسا: وفقا للعملاء المتعاملين مع البنك

حيث يتم تقسيم البنوك وفقا لهذا الأساس إلى نوعين أساسيين وهما¹:

1. **بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد:** وهي تلك البنوك التي تنشأ خصيصا من أجل تقديم خدماتها إلى الافراد سواء كانوا أفراد طبيعين أو معنويين وسواء على مستوى العمليات المصرفية الكبرى وتسمى عمليات الجملة أو عمليات المصرفية العادية والمحدودة التي تقدم للأفراد الطبيعيين والتي تسمى عمليات التجزئة.

2. **بنوك إسلامية غير عادية:** وهذا النوع لا يتعامل مع الأفراد بل يقدم خدماته إلى الدول الإسلامية من أجل تنمية المشاريع الاقتصادية والاجتماعية فيها، كما يقدم دعمه وخدماته الأخرى للبنوك الإسلامية العادية وذلك لمواجهة الأزمات التي تصادفها أثناء عملها بجملة من العوامل حيث تضع حدودا لمواصلة مختلف نشاطاتها.

المبحث الثاني: مصادر الأموال في البنوك الاسلامية

تتنوع مصادر الأموال في البنوك الاسلامية بين المصادر الداخلية والمصادر الخارجية، حيث تعتبر هذه الموارد الأساس الذي تستند عليه بشكل عام، والقاعدة التي يقوم عليها المركز المالي للبنك الذي يسعى إلى دعمها باستمرار وتنميتها، وهذا ما تطرقنا إليه ضمن هذا المبحث من خلال مصادر الأموال الداخلية في المصارف الإسلامية، ومصادر الأموال الخارجية في المصارف الإسلامية.

¹ المرجع نفسه، ص 245.

المطلب الأول: المصادر الداخلية للأموال في البنوك الإسلامية

وهي المصادر التي تعود لأصحاب البنك، أي المالكين له، وهذه المصادر تتكون من:

1. رأس المال: وهو عبارة عن مجموع الحصص المالية التي أسهم بها المساهمون عند تأسيس البنك. ويعتبر من ضمانات حقوق المودعين، إذ يعوضون النقص الحاصل في موارد البنك عندما يستثمرها، علماً بأن البنك لا يمول برأس ماله وإنما بما يجمعه كودائع، وتعمل البنوك الإسلامية مثلها مثل البنوك التقليدية برأس المال يتكون من مجموع حصص الشركاء المقدمة عند إنشائه وبنفس الطريقة ويمكن أن يساهم فيه الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وكل زيادة تظراً عليه خلال سير عمله يكتتب فيها مباشرة وبالكامل¹.

وهناك مجموعة من الضوابط التي يجب مراعاتها في رأس المال البنك الإسلامي من أهمها نذكر²:

- أن يكون مبرر المصدر وذلك لتجنب توظيف رؤوس الأموال المشبوهة والحرام.
- أن يتم إصدار رأس المال في شكل أسهم عادية لعدم مشروعية الأسهم الممتازة.
- ليس هناك حد أعلى لرأس المال، ولكن الحد الأدنى تمرر القوانين المصرفية الموجودة في كل بلد.

2. الاحتياطات: وهي تمثل أرباحاً محتجزة من أعوام سابقة وتقطع من نصيب المساهمين ولا تتكون إلا من الأرباح أو فائض الأموال من أجل تدعيم وتقوية المركز المالي للبنوك، وتوجد عدة أنواع من الاحتياطات منها القانوني والاختياري، وتعد الاحتياطات مصدراً من مصادر التمويل الذاتي للبنوك وهي تأخذ نفس الطبيعة الرأسمالية من حيث أهميتها في ضمان حقوق المودعين لدى البنك، إلا أن هناك احتياطات من أنواع أخرى في البنوك الإسلامية وهي: احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار³.

3. المخصصات: وهي مبالغ يتم تكوينها خصماً من حسابات الأرباح والخسائر، أي بالتحميل على تكاليف التشغيل (مصروفات البنك)، بغض النظر عن نتيجة نشاط البنك وذلك لمواجهة التزامات مؤكدة أو من أجل استهلاك أو تجديد النقص في قيمة الأصول⁴.

4. الأرباح المحتجزة: يحدد النظام الأساسي للبنك الإسلامي واستناداً إلى ما يفرزه مجلس إدارة البنك في نهاية كل سنة مالية مقدار الأرباح التي تحتجز وتدور إلى الأعوام اللاحقة، وبإمكان البنك إضافتها إلى الاحتياطي العام أو تتخذ لزيادة رأس مال البنك⁵.

¹ عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2017، ص403.

² رقية بوحيدر، استراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص117.

³ حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2013، ص121.

⁴ حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أداءها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية، طبعة الأولى، دار البازوري، الأردن، 2011، ص38-39.

⁵ المرجع نفسه، ص38.

المطلب الثاني: المصادر الخارجية لأموال في البنوك الإسلامية

تتمثل مصادر الأموال الخارجية في البنوك بصفة عامة في الأموال التي يتلقاها المصرف من الخارج، والتي تشكل أساساً من الودائع بمختلف أنواعها، حيث تعتبر أهم الموارد المالية للبنوك عامة والإسلامية خاصة، غير أن هذه الأخيرة تقوم بتوظيفها بطريقة مغايرة وفقاً لمبدأ المشاركة بخلاف البنوك التقليدية التي تحصر توظيفها في الإقراض بفائدة، وتتمثل هذه المصادر في:

1. ودائع جارية: هي التي يمكن تكييفها على أنها أموال مقترضة للمصرف مجاناً حيث يضمن البنك ردها

عند الطلب، لا تشارك في الربح في الخسارة والربح إنما هي مضمونة¹.

ومن هنا ترتبط فكرة الإيداع بفكرة فتح الحساب بحيث أن العقد الذي يتم بين البنك والعميل ليس مجرد عقد وديعة نقود، وإنما عقد فتح حساب وودائع يلقي فيه العميل بالمبلغ الأول، الذي يحتمل الزيادة والنقصان بعمليات تغذية الحساب أو السحب منه على ألا يجوز النقص النقود المودعة فعلاً².

2. ودائع الاستثمار: إذ تقبل البنوك الإسلامية الودائع النقدية من المودعين لغايات الاستثمار المخصص

في مشروع محدد أو استثمار لغرض معين، ويوقع بموجه البنك الإسلامي عقداً³.

وعادة ما تكون مدة الحساب محددة من قبل البنك وغالبية البنوك الإسلامية تقبل الأموال لمدة محددة تتراوح من شهر واحد إلى خمس سنوات وبشكل عام لاحق للمودعين سحب في هذا النوع من الحسابات⁴.

3. ودائع الادخار: هي حسابات تفتح لتشجيع صغار المدخرين، وهي تختلف عن تلك المتعامل فيها

بالبنوك التقليدية لكونها لا تدر فوائد ربوية بنسب مسبقة، وإنما تتيح لأصحابها المشاركة في نتيجة التوظيفات الاستثمارية التي يقوم بها البنك الإسلامي من خلال هذه الودائع⁵.

وتسمح البنوك للمودعين استخدام أموالهم وحصولهم على تعهد من البنك لإعادة كامل المبالغ، إلا أن البنك غير ملزم بدفع جوائز على هذه المدخرات ومع هذا فمعظم البنوك الإسلامية تدفع جوائز نقدية من أرباحها في نهاية السنة المالية⁶.

المبحث الثالث: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية لتحقيق مختلف أهدافها المسطرة وذلك من خلال استخدام أموالها في عدة صيغ

تمويلية تختلف فيما بينها حسب الأجل (طويلة، متوسطة، قصيرة الأجل).

¹ عبد الناصر براني أبو شهيد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 133.

² خالد خديجة وبن حبيب عبد الرزاق، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 78.

³ حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص 41.

⁴ مروان محمد أبو عرابي، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية، طبعة الأولى، دار تسنيم، الأردن، 2001، ص 55.

⁵ بن إبراهيم الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

⁶ مروان محمد أبو عرابي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

المطلب الأول: صيغ التمويل طويل الأجل

تتدرج ضمن هذه الصيغة كل من المشاركة والمضاربة والصيغ الشبيهة بالمضاربة.

أولاً: صيغة التمويل بالمشاركة

1- تعريفها: هي اشتراك طرفين أو أكثر في المال أو العمل على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح، أما الخسارة فيجب أن تكون حسب نسبة المشاركة في رأس المال، ويطبق البنك الإسلامي هذه الصيغة بالدخول بأمواله شريكا مع طرف أو مجموعة أطراف في تمويل مشاريع مع اشتراكه في إدارتها ومتابعتها¹.

2- شروطها: نميز في شروط التمويل بالمشاركة شروطا خاصة برأس المال والعمل وشروطا خاصة بصحة المشاركة وأهلية المشاركين، وأخرى خاصة بالربح والخسارة تتمثل فيما يلي²:

➤ الشروط الخاصة برأس المال والعمل:

- أن يكون رأس المال من الأموال أي النقود، وأجاز بعض الفقهاء أن يكون عرضا أي سلعة أو بضاعة، كما يمكن أن يكون اشتراكا بالعمل أو التزاما بالذمة.
- أن يكون رأس المال معلوما وموجودا يمكن التصرف فيه.
- لا يشترط تساوي رأس مال كل شريك بل يمكن أن تتفاوت الحصص بينهم.

➤ الشروط الخاصة بصحة المشاركة وأهلية المشاركين:

- أن يكون لكل شريك أهلية التعاقد.
- أن يكون محل العقد صحيحا ومشروعا.
- أن يقوم العقد بالإيجاب والقبول الصحيحين.
- الشروط والأركان المتعلقة بصحة أي عقد.

➤ الشروط الخاصة بالربح والخسارة:

- يكون الربح بينهما على حسب ما اشترطوا بنسبة شائعة معلومة في العقد، فإذا لم يتشروطوا يكون الربح حسب نسبة رأس مال كل منهم إلى رأس مال المشاركة.
- يكون توزيع الخسارة حسب نسبة رأس مال كل شريك فقط.
- يجوز أن ينفرد أحد الشركاء بالعمل ويشاركوا في الربح بنسبة متساوية، كما يجوز أن يختلفوا في الربح برغم تساويهم في المال.
- تكون يد كل شريك يد أمانة في كل ما يختص بأعمال وأموال الشركة، فلا يضمن ما أتلّف إلا حيث قصر أو تجاوز حدود الأمانة.

¹ سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2010، ص 309.

² هاجر مامي، التمويل الإسلامي بصيغة المشاركة كآلية لدعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 02،

ديسمبر 2019، ص ص 264-265.

- وفي الأخير يجوز فسخ عقد الشركة بحضور الشريك وعمله بذلك، بشرط ألا يتسبب ذلك في ضرر، كما يفسخ العقد بموت أحد الشريكين أو جنونه (فقدانه الأهلية)، وكذا بانتهاء مدة الشركة بالنسبة للمشاركة محدودة المدة.

3- أنواعها:

- أ. التمويل بالمشاركة الثابتة: دخول المصرف في رأس مال مشترك، بحصة ثابتة لا تنتهي إلا بانقضاء عمر الشركة أو خروجه منها، ويوزع صافي ناتج نشاط الشركة (ربحاً أو خسارة) على الشركاء حسب مساهمة كل منهم في رأس المال¹. وفيها نوعان²:
 - المشاركة الثابتة المستمرة (الدائمة): وفيها يشترك المصرف مع طرف آخر أو أكثر، دون تحديد مدة للشركة، ويكون المصرف شريكاً في المشروع طالما أنه موجود يعمل.
 - المشاركة الثابتة المنتهية (المؤقتة): وفيها يشترك المصرف مع طرف آخر أو أكثر لفترة معينة، يتم في النهاية تصفية الشركة وحصول كل طرف على حقوقه، بمعنى أن المشاركة الثابتة المنتهية تكون في ملكية مشروع معين، إلا أن الاتفاق بين المصرف والشركاء يتضمن توقيتاً معيناً للتمويل، مثل دورة نشاط تجاري، أو دورة مالية، أو عملية مقاولات توريد، أو صفقة معينة بالمشاركة.
- ب. المشاركة المتناقصة: هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل البنك في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات، حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية، على أساس إجراء ترتيب منظم لتجنيب جزء من الدخل المتحصل كقسط لسداد قيمة الحصة³.

ثانياً: صيغة التمويل بالمضاربة

- 1- تعريف المضاربة: هي عقد بين طرفين يدفع بمقتضاه الطرف الأول إلى الطرف الآخر مالا معلوماً ليتاجر له فيه، والربح بينهما حسب الاتفاق⁴.
- 2- شروطها: هناك مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوافر في عمليات المضاربة وفيما يلي أهم هذه الشروط⁵:
 - أن يكون رأس المال من النقود التي تتمتع بقبول عام.
 - أن يتم تسليم المال محل المضاربة إلى المضارب للتصرف فيه ويكون ذلك بالمناولة أو التمكين، لأن بقاءه في يد المالك يفسد المضاربة.
 - يتعين تحديد نصيب كل من صاحب المال والمضارب في الربح بالتجزئة أو بالنسبة.

¹ نعيم نمر داوود، مرجع سبق ذكره، ص 149.

² المرجع نفسه، ص 149.

³ ناصر الغريب، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، الطبعة الأولى، دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص 165.

⁴ فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007، ص 112.

⁵ محمود الأنصاري وآخرون، البنوك الإسلامية، مطابع الأهرام التجارية، مصر، 2008، ص 66-67.

➤ ألا يكون رأس المال ديناً لصاحب المال على المضارب والمقصود بذلك ألا يكون هذا المال ديناً مستحقاً عند بدأ المضاربة.

➤ يشترط أن يكون الربح لصاحب المال والمضارب بالنسب التي يتفقون عليها، في حالة وقوع خسارة فإنه يتحمل بها بالكامل رب المال إلا إذا تبين أن المضارب لم يبذل في عمله العناية المعتادة وأنه قصر في عمله أو خالف الشروط المتفق عليها في عقد المضاربة وعندئذ فإنه أي المضارب يتحمل بما نتج عن تقصيره أو مخالفته للشروط.

3- أنواعها: تتخذ المضاربة عدة أشكال وذلك حسب المعيار المستخدم في التقسيم:

أ. من حيث الشروط: نجد¹:

- المضاربة المقيدة: هي المضاربة التي يشترط فيها رب المال على المضارب شروطاً معينة ومقبولة شرعاً يقيد بها المضارب للعمل في إطارها.

- المضاربة المطلقة: هي المضاربة التي يمنح فيها رب المال المضارب كامل الحرية بالتصرف في المال في إطار الشريعة الإسلامية.

ب. من حيث عدد الشركاء: نميز بين²:

- المضاربة الثنائية (الخاصة): وتكون عندما يقدم المال من شخص واحد والعمل من شخص آخر، وهي صورة تقليدية لا تستطيع المصارف الإسلامية الاعتماد عليها لعجزها عن تلبية حاجاتها.

- المضاربة المتعددة: وفيها يتعدد أصحاب الأموال والمضاربون كما هو الحال في المصارف الإسلامية باعتبارها أكثر الأنواع استخداماً في هذه الأخيرة، فهي تتلقى المال من أصحابه بوصفها مضارباً وتقدمه إلى أرباب العمل ليضاربوا به بوصفها رب المال. وتعتبر المضاربة المشتركة الأسلوب الأكثر تطوراً في العمل المصرفي الإسلامي، وهي تتيح الفرصة للمزيد من الطمأنينة في العمليات الاستثمارية.

ج. حسب مدة المضاربة: تنقسم إلى³:

- مضاربة دائمة: وهي التي يتحدد فيها الأجل، فيبقى النشاط الاستثماري متواصلاً طالما لم يفسخ أحد منهما العقد.

- مضاربة مؤقتة: هي التي يحدد فيها صاحب رأس المال مدة المضاربة ويتفق عليه منذ البداية.

- مضاربة منتهية بالتملك: وهي المضاربة التي تنشأ بين المصرف الإسلامي والمضارب بحيث يدفع المصرف المال ويقوم المضارب بالعمل، ويعطي المصرف فيها المضارب الحق في الحل محل دفعه واحدة أو على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها.

¹ محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية - الأسس النظرية والتطبيقات العملية -، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص 63.

² هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية - دراسة حالة بنك البركة الجزائري -، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص 49.

³ صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 403.

ثالثا: صيغة التمويل الشبيهة بالمضاربة

1- تعريف المزارعة: وهي عقد من عقود الاستثمار الزراعي يتم في إطاره المزج والتأليف بين أهم عوامل الإنتاج الزراعي، وهما عنصر الأرض وعنصر العمل، وبين وسائل الإنتاج والبذور والأسمدة، بحيث يقدم المالك الأرض والبذور ووسائل الإنتاج إن أمكن، ويقوم المزارع بالعمل الزراعي، على أن يكون الإنتاج بنسبة معينة لكل منهما، كما قد تكون الأرض من المالك والعمل والبذور والآلات من قبل العامل، وتكون النسب معدلة حسب مساهمة كل واحد في الجهد الاستثماري الاستغلالي للأراضي الزراعية¹.

2- تعريف المساقاة (المعاملة): وهي صيغة من صيغ الاستثمار الزراعي تقوم على استغلال الأشجار المتنوعة بحيث يشترك فيها صاحب الأشجار بثروته تلك مع صاحب العمل بجهد، وتكون نتيجة الاستغلال الإيجابية بينهما بنسبة معينة يتفقان عليها وإذا كانت النتيجة سلبية كفساد الثمار فإن صاحب الأشجار يخسر نصيبه من المحصول الزراعي ويخسر العامل الزراعي جهده وعمله².

3- تعريف المغارسة: وهي دفع الأرض الصالحة للزراعة لشخص لكي يغرس فيها شجرا، على أن يتم اقتسام الشجر والأرض بين الطرفين حسب الاتفاق³.

المطلب الثاني: صيغ التمويل متوسطة الأجل

تتمثل صيغ التمويل متوسطة الأجل التي تعتمد على البنوك الإسلامية في: التمويل بصيغة الإستصناع والتمويل بصيغة التقسيط والتمويل التأجيلي.

أولا: التمويل بصيغة الاستصناع

1- تعريفه: يقصد بعقد الاستصناع اتفاق مع عميل على بيع أو شراء أصل لم يتم إنشاؤه بعد على أن تتم صناعته أو بناؤه وفقا لمواصفات المشتري النهائي وتسليمه له في تاريخ مستقبلي محدد بسعر بيع محدد سلفا، وباعتبار البنك الإسلامي بائعا فإن له الاختيار في صناعة أو بناء الأصل بنفسه، أو أن يعهد بذلك لطرف آخر غير المشتري النهائي للأصل بصفته موردا أو مقاولا عن طريق إبرام عقد استصناع مواز⁴.

2- شروطه: وتتمثل في⁵:

➤ بيان جنس الشيء المراد صنعه ونوعه وصفته وقدره بشكل واضح لا يدع مجالاً للاختلاف أو النزاع.

¹ صالح صالح، معايير وضوابط الاستثمار في القطاع العام في الاقتصاد الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 07، 2007، ص 11-12.

² المرجع نفسه، ص 12.

³ محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 204.

⁴ شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 30.

⁵ محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 192.

- أن يكون الشيء المطلوب صنعه مما يجري عليه التعامل بين الناس استصناعاً، فمثلاً يجوز استصناع طاولة بينما لا يجوز استصناع فاكهة معينة.
- ألا يكون الشيء المطلوب صنعه مختصاً بعقد آخر مشروع نصاً كالسلم، فبيع الفاكهة أو الحبوب مثلاً قبل وجودها لا يجوز إلا بتطبيق عقد السلم، وعقد السلم ثبت بنص قطعي أما الاستصناع فجوزه الفقهاء استحساناً.
- تحديد مكان التسليم في عقد الاستصناع إذا احتاج تسليم المصنوع مصاريف نقل.
- يجب أن تكون المواد الخام اللازمة للصناعة من الصانع، أما إذا قدم هذه المواد المصنوع يصبح العقد إجارة لا استصناعاً، فإذا أراد شخص استصناع قميص مثلاً، فإن الخياط هو الذي سيأتي بالقماش وغيره من مستلزمات صناعة القميص في عقد الاستصناع، أما إذا جاء الشخص بقماش قميصه فيصبح الخياط أجيراً لا صانعاً، ويكون العقد عقد إجارة.

3- أنواعه: يتضمن النوعين التاليين:

- **عقد استصناع عادي:** وهنا يرتبط بالصانع (البائع) والمصنوع (المشتري)، فالعقد هنا يمر بمرحلتين تنفيذيتين أولهما مرحلة إبرام العقد مع طالب الأصل، والثانية إنجاز العمل المطلوب، وعندما يكون المصرف هو الصانع فإنه قد يقوم بالبيع بالتقسيط عند الانتهاء من العمل وتسليم ما تم صنعه. هنا قد يتعرض المصرف لاحتمالية تغير أسعار المواد الخام التي تدخل في عملية التصنيع أو البناء، وقد تكون هناك مخاطر لا يستطيع المصرف أن يتحملها وخاصة في أنواع محددة في الاستصناع كالمباني مثلاً¹.
- **عقد استصناع موازي:** يقوم هذا النوع من التمويل على عقدين، يقوم العقد الأول بين المصرف الإسلامي باعتباره صناعاً وطرف آخر يحتاج إلى سلعة بمواصفات معينة، على أن يكون الثمن مؤجلاً، ثم يقوم المصرف بإبرام عقد ثاني منفصل عن الأول، يأخذ من خلاله صفة المصنوع للسلعة الموصوفة في العقد الأول ويكون الثمن فيه معجلاً، على أن يلتزم بتسليم السلعة للطرف الأول في الوقت المتفق عليه، وأن يحقق ربحاً من العملية².

ثانياً: التمويل بصيغة التقسيط

- 1- **تعريفه:** التقسيط هو أحد بيوع الأجل وبيع التقسيط عبارة عن حادثة بمعاملة قديمة فهو بيع يعجل فيه المبيع ويتأجل فيه الثمن كله، أو بعضه على أقساط معلومة لآجال معلومة، هذه الأقساط قد تكون منتظمة المدة أو غير ذلك³.

¹ نعيم نمر داوود، مرجع سبق ذكره، ص 177.

² أمال لعمش، دور الهندسة في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية - دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية -، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص 53.

³ محمود عبد الكريم إرشيد، المدخل الشامل إلى معاملات وعملات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 178.

2- شروطه: ويتضمن التمويل بصيغة بالتقسيط الشروط التالية¹:

- ألا تكون السلعة المباعة وثنمها من الأصناف الربوية (اختلاف المال الذي تتم مبادلتة عاجلاً عن المال الآجل).
- في حالة اختلاف ثمن البيع الآجل عن ثمن البيع الفوري (النقدي) وحسب فترة السداد، فإن هذا يوجب الاتفاق على الثمن ومدة السداد وطريقته في العقد ابتداء.
- لا يحق للبائع في البيع الآجل المطالبة بالسداد قبل التاريخ المحدد له في العقد.
- اشتراط تسليم السلعة المباعة في البيع الآجل فوراً وحال التعاقد، لأن الثمن هو المؤجل في هذا البيع.
- لا يجوز للبائع أن يشتري ما باعه بأجل بثمن نقدي أقل، لأن هذا الفرق هو ربا، وبذلك يصبح الهدف من الشراء والبيع هو الوصول إلى إقراض واقتراض ربوي، وليس البيع والشراء حقيقة.

ثالثاً: التمويل التأجيري

1- تعريفه: عقد الإجارة هو بيع منفعة معلومة بعوض محدد معلوم أو هي عقد لازم يتم بموجبها تملك منفعة معلومة قابلة للبدل والإباحة لأصل معلوم من قبل مالكةا لطرف آخر مقابل محدد لمدة معلومة².

2- شروطه: شروطه هي³:

- أن تكون العين المؤجرة معلومة أي محددة ومعروفة للمستأجر.
 - أن تكون المدة معلومة ومتفق عليها بين الطرفين.
 - أن تكون العوض -الإيجار- معلوماً قبل أو عند التعاقد ويصبح حقا للمؤجر عند تسليم العين وبذلك يعتبر معلومية الإيجار شرطاً أساسياً جنساً وقدراً وصفة باعتباره عقد معاوضة إذ يعتبر العلماء ذلك ضرورة على وجه تنقطع به المنازعة وإلا كان العقد عبثاً فلا تملك بغير عوض.
- 3- أنواعه: نميز بين الأنواع التالية :

- **التأجير العادي:** يتمثل في شراء البنك عقار ما، أو معدات وآلات يتم استئجارها للعميل بعد الاتفاق بما هو بحاجة إليه خلال مدة معينة وبأجرة محددة على أقساط مبينة من غير أن تنتقل ملكية المؤجر للعميل⁴.
- **التأجير التشغيلي:** وهو التأجير الذي يقوم على تملك المستأجر منفعة أصل معين لمدة معينة، على أن تتم إعادة الأصل لمالكه (للمصرف) في نهاية مدة الإيجار، ليتمكن المالك من إعادة تأجير الأصل

¹ فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص357.

² أحمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010، ص199.

³ طهراوي أسماء، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية -دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ومؤسسة، فرع بنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص61.

⁴ صالح مفتاح وفريدة معارفي، أزمة النظام المالي العالمي وبدائل البنوك الإسلامية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المنعقد يومي 5 و6 ماي، الجزائر، 2009، ص17.

لطرف آخر، أو تجديد العقد مع نفس المستأجر إذا رغب الطرفين بذلك. عادة يكون هذا النوع قصير الأجل نسبياً، ويتميز بتحميل المصروفات الرأسمالية على الأصل للمؤجر، أما المصروفات التشغيلية فيتحملها المستأجر¹.

- **التأجير التمويلي المنتهي بالتمليك:** هو أحد أساليب التوظيف التي تقوم بها البنوك الإسلامية وذلك من خلال شراء الأصول والمعدات والآلات الصناعية ثم يقوم البنك بتأجيرها إلى أصحاب المصانع والمنتجين مقابل دفع أقساط محددة للبنك خلال مدة تساوي العمر الاقتصادي للأصول تقريبا على أن يتم الاتفاق على طريقة تصفية هذه الأصول وانتقال ملكيتها².

المطلب الثالث: صيغ التمويل قصيرة الأجل

من أهم الصيغ قصيرة الأجل التي تستخدمها البنوك الإسلامية: التمويل بالمرابحة، التمويل بالسلم، والتمويل بالقرض الحسن.

أولاً: صيغة التمويل بالمرابحة

1- تعريفها: تعرف المرابحة المصرفية بأنها اتفاق بين المصرف (بائع السلعة) والعميل (المشتري) على شراء سلعة معينة وبمواصفات محدودة على أساس كلفة شرائها، ويتفق العميل مع المصرف على طريقة الاستلام والتسديد، سواء كان الدفع فوراً أو بالتقسيط³.

2- شروطها: تعتبر المرابحة من أنواع البيوع تجل بما تحل به، ويلزم لصحتها مجموعة من الشروط هي⁴:

- علم المشتري بالثمن الأول للسلعة (بما في ذلك المصاريف) وأن يكون من ذوات الأمثال (كالنقود، المروونات، العدديات).

- ألا يترتب على المرابحة ربا، وأن يكون عقد الشراء الأول صحيحاً، لأن المرابحة يبيع بالثمن الأول مع زيادة الربح.

- يجب أن يكون الربح معلوماً، ولا يجوز للمصرف أن يغالي في هامش الربح، مستغلاً حاجة العميل للتمويل أو عدم توفر السلعة في السوق.

- تقع على المصرف مسؤولية هلاك السلعة قبل تسليمها، والرد بالعيب الخفي بعده.

¹ حسين محمد سمحان وموسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص238.

² أحمد شعبان محمد علي، السياسات النقدية والمصرفية للبنك المركزي في إطار النظام المصرفي الإسلامي، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص82.

³ شوقي بورقية وهاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية -دراسة تحليلية-، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص54.

⁴ المرجع نفسه، ص54.

3- أنواعها: نذكر نوعين:

- **المرابحة البسيطة:** وهي التي تكون بين طرفين هما البائع والمشتري، ويمتنع فيها البائع التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مرابحة بثمن وريح يتفق عليه¹.
- **المرابحة لأمر الشراء:** هي أن يطلب شخص من المصرف الإسلامي أن يشتري له سلعة موصوفة، مع الوعد من المصرف بشراء السلعة، والوعد من الأمر بالشراء إذا اشتراها المصرف. وهنا يدفع المصرف الثمن نقداً، ثم يبيع بعقد جديد، وثمن جديد مقسط للأمر مع إثبات الخيار لكل من الطرفين، أي أن الوعد غير ملزم. وغالباً ما يتم تسليم البضاعة في مخازن البائع الأصلي، وقد يتم أحياناً في مخازن المصرف².

ثانياً: التمويل بالسلم

1- تعريفه: عقد السلم أو السلف على عكس البيع الآجل، حيث يعني دفع ثمن السلعة عاجلاً للبائع وتسلم المشتري لها منه آجلاً، ولا خلاف بين الفقهاء على جواز بيع السلم على أن تحدد مواصفات السلعة المسلم فيها بدقة -أو كما هو معروف في السوق- ويكون كل من السعر والآجل معلوماً للطرفين، وحينما يقوم البنك بعمليات بيع السلم فإننا نرى مرة أخرى على سبيل التأكيد أن يكون وسيطاً فيه لا أكثر لأنه ليس تاجراً يشتري لغرض التجارة في حد ذاتها، لذلك فإن بيع السلم سيكون مصدر إيرادات للبنك إذا أمكن القيام بالتعاقد مع بعض المنتجين (البائعين) على شراء بضاعة منهم بمواصفات محددة، وبثمن معين، وبشرط تسلمها في تاريخ أجل محدد، والتعاقد في الوقت نفسه على بيع هذه البضاعة في التاريخ المحدد سلفاً بثمن أعلى من ثمن الشراء (السلم الموازي)، وتسهل هذه العملية كلما كانت هناك أسواق منظمة للتعاقد والتسليم الآجل، ويعتبر ثمن الشراء الذي يدفعه البنك بمثابة تمويل للمنتجين (البائعين) الذين يتعهدون بتسليم بضاعة آجلاً³.

2- شروطه: تتمثل في⁴:

- أن يكون المسلم فيه معلوم الجنس والنوع، كأن يكون زيتاً من نوع كذا، أو برتقالاً من نوع كذا.
- أن يكون المسلم فيه معلوم الكمية، من حيث الوزن أو المقدار.
- أن يكون المسلم فيه مؤجل التسليم كالشهر أو الشهرين أو هكذا.
- أن يعرف مكان تسليم المسلم فيه.

¹ موساوي زهية وخالدي خديجة، التمويل الإسلامي للمشاريع الاقتصادية -فرص وتحديات-، مجلة الباحث، العدد 04، 2006، ص51.

² علاء الدين زعتري، المصارف الإسلامية وماذا يجب أن يعرف عليها، مقال متاح على الموقع التالي:

http://alzatari.net/publications/display_print/6 26/03/2022 19:17.

³ شهاب أحمد سعيد العززي، مرجع سبق ذكره، ص ص43-44.

⁴ نعيم نمر داوود، مرجع سبق ذكره، ص169.

- أن يكون المسلم فيه مختلف النوع عن المسلم، فلا يجوز أن يكون من نفس النوع كأن يكون زيتاً مقابل زيتاً.
 - لا يجوز تقديم العربون في عقد السلم وينبغي تسليم كامل الثمن عند التعاقد، وفي مجلس العقد قبل أن يفترق العاقدان، وإن كان البعض قد أجاز تأخيره إلى أيام لا تتجاوز الثلاثة.
 - يجب أن يكون المسلم (الثمن) معلوم النوع (دينار أو دولار أو إلى ما هنالك).
- 3- أنواعه:**

- **بيع السلم العادي:** حيث يقوم البنك بتمويل عاجل وحصوله على سلعة في وقت آجل¹.
- **بيع السلم الموازي:** فهو إبرام المشتري عقد سلم آخر يكون فيه هو البائع لبضاعة اشتراها بالسلم الأول، وبمواصفاتها ذاتها، دون أي ربط بين العقدتين، فيصير المشتري بالسلم الأول هو البائع المسلم إليه في السلم الثاني أو الموازي الجديد، من غير ربطه بالسلم الأول. هذا فضلاً عن أن المشتري بالسلم الأول له الانتظار حتى يتسلم المبيع، فيبيعه لآخر، بثمن حال أو مؤجل، وهذا حق طبيعي له، لا يثير أي إشكال، لأن كل مشتر يستطيع المتاجرة بما اشتراه، وبما يراه محققاً لمصلحته².
- **بيع السلم بالتقسيت:** وهو الذي يتم فيه الاتفاق على تسليم المسلم فيه بأقساط (السلع) وكذا تسليم السلم (رأس المال السلم) بدفعات، بمعنى آخر أن يقوم المصرف بدفع قسط معين لقاء استلام جزء من المسلم فيه، وهكذا إلى أن يستوفي كل الثمن مع تسلم المسلم فيه وذلك بحسب الاتفاق³.

ثالثاً: التمويل بالقرض الحسن

- 1- تعريفه:** هو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والثاني المقترض يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم هذا الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهم، ورغم أن هذا التعريف ليس فيه ما يفيد الزيادة في رأس المال، إلا أنه تضاف عادة كلمة «حسن» إلى المقرض لكي يتم التفريق بينه وبين المقرض بفائدة والتي تعتبر ربا، أي زيادة محرمة في الإسلام، وعلى هذا الأساس أي عدم وجود العائد، فإن البنوك الإسلامية لا تقدم القروض الحسنة إلا على نطاق ضيق لعدد محدود من العملاء⁴.

¹ شوقي بورقية، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص106.

² وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق، 2002، صص 296-267.

³ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص348.

⁴ سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة، مرجع سبق ذكره، ص310.

خلاصة

من خلال ما سبق نستخلص أنه رغم حداثة البنوك الإسلامية إلا أنها خطت خطوات متقدمة في عالم الصيرفة حتى غدت حقيقة ثابتة يصعب تهميشها أو التقليل من دورها، حيث أن البنوك الإسلامية تساهم في الأنشطة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، ولكي يقوم البنك الإسلامي بعملية التنمية الاجتماعية يجب أن يحكم عملها مبادئ وأخلاقيات، وتنقسم إلى أنواع عديدة وذلك حسب معايير مختلفة.

للبنوك الإسلامية مصادر متنوعة تعتمد عليها في القيام بأنشطتها المختلفة القائمة أساساً على عدم التعامل بالفائدة. وفي جهة الاستخدامات متعددة أبرزها: المشاركة والمرابحة والمضاربة.

وكل المؤسسات المالية عامة والبنوك خاصة تتعرض البنوك الإسلامية لمجموعة من المخاطر أعلى من نظيراتها، وهذا راجع لمحدودية الوسائل المتاحة وهذا ما يفسر اكتفاء البنوك الإسلامية بصيغ تمويل دون أخرى.

الفصل الثاني:

استراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

المبحث الأول: عموميات حول إدارة
المخاطر

المبحث الثاني: المخاطر والبنوك الإسلامية
المبحث الثالث: إدارة المخاطر في البنوك
الإسلامية

تمهيد

تعتبر إدارة المخاطر أحد العناصر المهمة في العملية التسييرية إذ من خلالها تتمكن المؤسسات من تقادي الخسائر المحتملة المرتبطة بنشاطها والتي تؤدي في الكثير من الأحيان إلى انهيار هذه المؤسسات وإعلان إفلاسها.

والبنوك الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية تسعى دائما إلى ممارسة أنشطتها بطرق تساعد على تحقيق أهدافها المتعددة، لكن بالمقابل تتعرض لمخاطر عديدة تعرقل السير الحسن لأنشطتها وتحد من قدرتها على استخدامات الأموال لديها، ويتميز العمل المصرفي بخصائص ذاتية نابعة من طبيعة عمله تجعله قادرا على مواجهة المخاطر، فلم تعد البنوك تهتم باكتشاف المخاطر بقدر ما تهتم بإدارتها لأن مستقبل هذه البنوك ونجاحها أصبح متعلقا بمدى قدرة البنك على احتواء هذه المخاطر.

لذلك سنحاول في هذا الفصل التعرف على مفهوم المخاطر وإدارتها، وعلى المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية وكذا الآليات الممكنة للتعامل معها وفق ما يتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول إدارة المخاطر

المبحث الثاني: المخاطر والبنوك الإسلامية

المبحث الثالث: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

المبحث الأول: عموميات حول إدارة المخاطر

يهتم المتخصصون في المخاطرة بدراسة المفاهيم المتعلقة بالخطر وذلك بهدف تحديد كيفية إدارة هذا الخطر ومجابهته ويتم هذا الأمر عن طريق تحديد الوسائل المناسبة للتعامل مع الخطر بطريقة تتيح أقصى درجات الأمان وذلك بالتقليل من حجم الخسائر المحققة والسعي نحو منع حدوثها نهائياً.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر

قبل أن نتطرق إلى مفهوم إدارة المخاطر لابد أن نلقى نظرة سريعة على تعريف الخطر الذي يعتبر الأساس الأول لإنشاء مصلحة إدارة المخاطر في المؤسسة المالية خصوصاً.

أولاً: مفهوم الخطر

تعددت التعاريف التي قدمت لمفهوم الخطر نذكر منها ما يلي:

- الخطر هو: الحدث الطبيعي العشوائي المتوقع أن يكون له أثر مالي على المؤسسة¹.
 - وهو أيضاً: الحالة أو مجموعة الأحداث المتابعة أو المترامنة والذي يكون حدوثها غير مؤكد وعند تحققها تؤثر على أهداف المؤسسة².
 - ويعرف كذلك أنه: مقياس نسبي لمدى تقلب عاد التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلاً³.
 - كما يمكن تعريفه بأنه: الخسارة المادية المحتملة في الدخل أو الثروة نتيجة حدوث حادث معين ويتضرر منه الأشخاص أو الممتلكات أو الغير⁴.
 - الخطر هو: الخوف من تجاوز الخسائر المادية الفعلية عن الخسائر المتوقعة نتيجة حادث مفاجئ⁵.
- من خلال التعاريف السابقة نقول بأن الخطر هو الاحتمالية وعدم التأكد من تحقق العائد.

ثانياً: مفهوم إدارة المخاطر

توجد عدة تعاريف لإدارة المخاطر يمكن ذكر ما يلي:

- إدارة المخاطر ليست مجرد عملية من أجل تحديد المخاطر وإنما تحليل آثارها واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد أو التقليل منها، وينبغي أن تكون إدارة المخاطر عملية مستمرة من خلال تحديد وتحليل والإبلاغ عن المخاطر بصفة دائمة⁶.
- كما تعرف أنها: نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال البنك وأصوله وإيراداته، ووضع

¹ Adrien Bénard et Anne-lise Fontan, **La gestion des risques dans l'entreprise: Management de l'incertitude**, Eyrolles, paris, 1994, p49.

² Bernrad Barthélemy, **Gestion des risques-méthode d'optimisation globale**, 2eme édition, Edition d'organisation, paris, 2002, p13.

³ طارق عبد العال حماد، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، المكتب العربي، القاهرة، 2000، ص260.

⁴ محمد أبو زيد، **مبادئ التأمين**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر، مصر، 2010، ص12.

⁵ ممدوح حمزة أحمد، **تطبيقات في إدارة الخطر والتأمين**، دار الثقافة العربية، مصر، 1997، ص05.

⁶ Nigel j.Smith & others, **Managing risk in construction projects**, 2nd edition, blackwell publishing, UK, 2001, p191.

الخط المناسب لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر، أو لكبحها أو السيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يكن بالإمكان القضاء على مصادرها¹.

➤ وتعرف أيضا على أنها: تحديد وتحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإيرادية للمشروع².

➤ وتعرف كذلك: تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مواجهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب³.

من التعاريف السابقة يمكن القول أن إدارة المخاطر تتمثل في الأدوات والوسائل التي تسعى لتحديد وقياس المخاطر بهدف إدارتها والسيطرة عليها كي يتحقق أعلى عائد عند مستوى مخاطر معينة أو يتحقق أدنى مستوى من مخاطر معينة عند مستوى معين للعائد.

المطلب الثاني: أهداف وأدوار إدارة المخاطر

أولاً: أهداف إدارة المخاطر

تهدف إدارة المخاطر إلى⁴:

- ضمان كفاية الموارد عند حدوث خسارة.
- تقليل تكلفة التعامل مع الخطر إلى أدنى حد وذلك لتخفيف تأثيرات الخطر، بالإضافة إلى المحافظة على الفاعلية التشغيلية للمؤسسة وتقادي الوصول إلى الإفلاس.
- استقرار التدفقات النقدية وعدم تقلبها ما يعطي ميزة للشركة أو البنك عن منافسيها إذ يجنبها مفاجآت تقلب العوائد ويقلل من احتمال إخفاقها.
- قدرة البنك الإسلامي من تأجيل استثماراته المخطط لها حين تتخفف تدفقاتها النقدية.
- حماية المتعاملين أو الزبائن فالدائنون سوف يزيد اطمئنانهم إلى إمكانية الشركة في سداد ديونها، والعملاء يستفيدون من استقرار أسعار منتجاتها.

¹ حربي محمد عريقات، إدارة المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2010، ص310.

² خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص10.

³ أسامة عزمي وشقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص55.

⁴ بالاعتماد على:

- عبد الناصر براني أبو شهد، مرجع سبق ذكره، ص211.
- نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، المنعقد يومي 20 و21 أكتوبر، سطيف، 2009، ص03.
- بن علي بلعزوز، استراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد07، 2010، ص335.

➤ إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال المرتبطة بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار. وتحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر على جميع مستوياتها.

➤ إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها المصرف.

➤ الحيلولة دون وقوع خسائر محتملة.

➤ التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها.

ثانياً: أدوار إدارة المخاطر

إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها، هذه القدرة تحكم عدة وضائف هامة نذكر منها¹:

1- **أداة لتنفيذ الاستراتيجية:** تزود إدارة البنوك بنظرة أفضل للمستقبل وبالقدرة على تحديد سياسة الأعمال وفقاً لذلك وبدونها لا يكون بالإمكان رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية ولن يكون بالإمكان أيضاً السيطرة على عدم التأكد المحيط بالمكاسب المتوقعة، وبدونها سوف يقتصر تنفيذ الاستراتيجية على القواعد الإرشادية التجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة المخاضرة للعائد الخاصة بالبنك.

2- **الميزة التنافسية:** العلم بالمخاطر هو مدخل ضروري لمعرفة الأسعار المناسبة الواجب تقاضيها من العملاء وهو الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعري عبر العملاء ذوي المخاطر المتباينة.

3- **المخاطرة والقدرة على الدفع:** لكل مؤسسة بنكية القدرة على ضبط وتسوية الفرق بين المخاطرة ورأس المال خارج نطاق المتطلبات الدنيا، ورأس المال القائم على المخاطرة هو ذلك المستوى في رأس المال المشتق من تقييم الخسائر المحتملة ومقاييس المخاطرة.

4- **اتخاذ القرار:** إن تحمل المخاطرة عملية تتطوي على الاجتهاد وإصدار الأحكام، وليس من السهل البسيط قياس ورصد كل أبعاد المخاطرة، ورغم أن المخاطر يتم قياسها إلا أن القرار يجب أن يتخذ مع ذلك بشأن فرصة معاملة ما، وبالنظر لارتباطها مع السياسات التجارية والمالية للبنك. فإن إدارة المخاطر ليس القصد منها أن تكون نموذجاً لعملية اتخاذ القرار بالكامل بل المساعدة في هذه العملية.

5- **مخاطر التسعير:** إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها، وبدون العلم بالمخاطر لا تكون الهوامش قابلة للمقارنة مع معاملة أخرى، ومن عميل لآخر أو عبر وحدات الأعمال، يضاف إلى ذلك أن المخاطر إذا لم يتم تسعيرها، لا تدفع الحماية من التكاليف المستقبلية وهذه تكاليف لا توجد لها إيرادات مناظرة.

¹ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد - إدارات - شركات - بنوك مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات المالية وأسعار الصرف)، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص ص 223-224.

6- رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها: فمراقبة المخاطر يمكن أن تشجع على تحمل المخاطر عن طريق

توفير معلومات واضحة ومباشرة عن المخاطر، ومع المخاطر غير المعلومة يسود الحذر والتعقل في العادة ويحول دون اتخاذ قرار بتحمل المخاطرة رغم أن ربحيتها يمكن أن تكون متماشية مع مخاطرها.

7- إدارة المحافظ: تعد تطور إدارة المحافظ فيما يتصل بالمعاملات المصرفية أحدث مجالات إدارة المخاطر. ويميل عدد كبير من العوامل الجديدة إلى تغيير طبيعة وتأثير إدارة المخاطر، ومن أهم العوامل:

- مدى الاستعداد لجعل تأثيرات التنويع (المحفظة) أكثر وضوحاً وأكثر خضوعاً للمقاييس الكمية.
- الاعتقاد بأن هناك إمكانية كبيرة لتحسين مفاضلة المخاطرة - العائد من خلال إدارة المحفظة المصرفية ككل بدلاً من التركيز فقط على المعاملات المصرفية الفردية.
- بروز أدوات جديدة لإدارة المخاطر (المشتقات المالية).
- بروز أو ظهور سوق تداول القروض حيث يمكن للقروض أن تقدر وتسعر وتدرج وتباع عبر سوق منظمة.

المطلب الثالث: أهمية وأساليب إدارة المخاطر

أولاً: أهمية إدارة المخاطر

تتمثل أهمية إدارة المخاطر فيما يلي¹:

- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصارف.
- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة، يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة العمل.
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.
- المعرفة المتزايدة وفهم التعرض للمخاطر وأن المنهج النظامي والقائم من المعلومات الكاملة والدقيقة لاتخاذ القرار يقلل من إحداث الفوضى.
- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية.
- المخاطر تزداد عبر الزمن في الأعمال وخاصة في البيئة المعولمة وفي الصناعة المالية والمصرفية.

ثانياً: أساليب إدارة المخاطر

هناك ثلاث أساليب يمكن استخدامها في التعامل مع المخاطرة هي²:

¹ بالاعتماد على:

- بوسعيد محمد عبد الكريم، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية - دراسة تطبيقية حول فعالية إدارة المخاطر على مستوى بنك البركة الجزائري من 1999 إلى 2015، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي مالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2020، ص 74.

- نبراس محمد عباس العامري، استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 07، العدد 21، 2012، ص 179.

² حمزة ملاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 45-46.

➤ **تجنب المخاطر:** يكون ذلك عن طريق عملية الرقابة فمثلا يقوم البنك بوضع حد لبعض النشاطات التي تشكل خطرا، أي عن طريق مجرد عدم القيام بالعمل المنشئ للمخاطرة، كأن يقوم البنك بتجنب مخاطر الائتمان بالامتناع عن منح القروض مرتفعة المخاطر أو بتجنب مخاطر أسعار الفائدة بعدم الاستثمار في أوراق مالية طويلة الأجل.

➤ **تقليل المخاطرة:** أما في هذا الأسلوب فإن المؤسسة المالية ولتقليل المخاطر تقوم بـ:

- رصد سلوك القروض من أجل استبانة علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكرا.
- تقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم والتي يجري تصميمها لذلك الغرض.

➤ **نقل المخاطرة:** إن شراء التأمين هو أجدى وسائل نقل المخاطرة من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر (شركة التأمين) يبدي استعداداه لتحملها مقابل ثمن.

هناك من أشار إلى خمسة طرق للتعامل مع المخاطر، فأضاف إلى العناصر السابقة العنصرين التاليين:

➤ **اقتسام المخاطرة:** يعني قبول بعض المخاطر وتحويل بعضها (أي أن هذه الاستراتيجية تجمع بين التجنب والنقل).

➤ **التحوط:** يمكن تمييزه عن التأمين بأنه نقل المخاطرة مع التضحية بإمكانية الربح.

المبحث الثاني: المخاطر في البنوك الإسلامية

على الرغم من الاختلاف الذي جاءت به البنوك الإسلامية من ناحية التعامل وطرق التمويل إلا أنها هي الأخرى لم تسلم من المخاطر التي تعيق عملية النمو والتقدم في الصناعة المصرفية الإسلامية.

المطلب الأول: المخاطر التي تختص بها البنوك الإسلامية

أولاً: المخاطر العامة في البنوك الإسلامية

1- المخاطر المالية

أ- **مخاطر الائتمان:** هي المخاطر التي ترتبط بالطرف المقابل في العقد، أي قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة وفي موعدها كما هو منصوص عليه في العقد¹.

كما تعرف مخاطر الائتمان بوجه عام بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته المتعهد بها مما يؤدي بالبنك إلى الوقوع في الخطر².

¹ الأخضر لقلبي وغربي حمزة، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية -دراسة ميدانية-، مداخلة ضمن فعاليات ملتقى أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص07.

² طهراوي أسماء وبن حبيب عبد الرزاق، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 01، 2013، ص61.

وتتضمن مخاطر الائتمان العديد من الأنواع وهي¹:

- **مخاطر التركيز على صيغة واحدة للتمويل:** حتى يتمكن البنك من تلبية احتياجات العملاء المختلفة عليه أن يركز على صيغ التمويل المختلفة. ويمكن قياس تلك المخاطر عن طريق المعايير المقترحة التالية: عدد الصيغ المستخدمة، الأوزان النسبية للصيغ إجمالي حجم التمويل.
- **ارتفاع تكلفة التمويل:** إن تكلفة التمويل لا تستخدم لجميع الصيغ في البنوك الإسلامية لأن بعض الصيغ تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر، فالعميل لا يتحمل هنا تكلفة التمويل لأن الربح محاسبا ليس من التكلفة، ومن الأهمية بمكان وجود أدلة إجراءات عمل للتمويل لضمان وجود أسس لمنح التمويل ووجود مراجعة دورية للسقوف الائتمانية الممنوحة للعملاء، إضافة إلى وجود مراجعة دورية للحكم على كفاءة المحفظة الائتمانية والعمل على تجنب المخاطر قبل وقوعها، ويمكن قياس تلك المخاطر عن طريق المعايير التالية: وجود نظام لقياس تكلفة التمويل، وجود نظام لمنح التمويل ومتابعته.
- **تنوع محفظة التمويل:** تتبع أهمية تنوع محفظة التمويل من وجود نظام لتوزيع المخاطر بين القطاعات الاقتصادية المختلفة الداخلية منها والخارجية، بالإضافة إلى وجود موازنة تخطيطية للتمويل تمكن من الموازنة بين مصادر الأموال واستخدامها، ويمكن قياس تلك المخاطر عن طريق المعايير المقترحة التالية: وجود موازنة تخطيطية للتمويل، الوزن النسبي لاستثمارات الداخلة من إجمالي حجم الاستثمار الداخلي والخارجي، وجود نظام لتوزيع المخاطر.
- ب- مخاطر السيولة:** هي مخاطر عدم قدرة البنك على تكبد خسارة إذا كان الطرف المقابل (على وجه الخصوص المقترض) غير قادر على الوفاء بالتزاماته، تتشكل مخاطر نقص السيولة من مخاطر عدم قدرة البنك على تلبية طلبات سداد الديون قصيرة الأجل، بالإضافة إلى ربط ودائعه تحت الطلب لأن الأصول التي يحتفظ بها غير كافية السيولة، بسبب تحول آجال الاستحقاق التي توفرها البنوك، يجب أن تواجه هذه المخاطر باستمرار².
- ج- مخاطر السوق:** تنشأ مخاطر السوق في البنوك الإسلامية عن التقلبات التي تلحق بأسعار السلع والخدمات والأوراق المالية وأسعار العملات. تزايدت حدتها حاليا لحدوث الأزمات المالية وانتقالها من

¹ مشري فريد وعمرو عياش، إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية -دراسة حالة بنك دبي الإسلامي وبنك أبو ظبي من 2008 إلى 2012-، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية -آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المنعقد يومي 8 و9 ديسمبر، ميله، 2013، ص 05-06.

² Sophie Brana, Michel Gazals, Pascal Kauffman, Economie monétaire et financière, 2ème édition, Dunod, Paris, 2003, p114.

اقتصاد لآخر يكون وقع هذه المخاطر على البنوك الإسلامية كبيرا نظرا لعدم قدرتها على مراجعة أسعار العقود في البيع مهما كان موضوعه وكذلك عدم مشروعية المتاجرة في العملات بالأسعار لأجل¹. لمخاطر السوق عدة أنواع تتمثل في²:

- **مخاطر أسعار الفائدة:** وتمثل الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار الفائدة في الأسواق أو الناتجة عن التغير في أسعار المنتجات الناشئة عن التغير في أسعار الفائدة.
- **مخاطر أسعار الصرف:** وتمثل الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار العملات الأجنبية والمتعلقة بموجودات والتزامات البنك.
- **مخاطر التسعير:** تتمثل مخاطر السعر في الخسارة التي يتكبدها البنك نتيجة للتغيرات المعاكسة للأسعار السوقية، وتنشأ من تذبذبات أسواق السندات والأسهم والسلع.
- **مخاطر أسعار السلع:** والتي تظهر من خلال احتفاظ البنك في العديد من الأحيان بمخزون من السلع قصد البيع أو كنتيجة لدخوله في عقد استصناع أو عقد سلم كما وقد يمتلك آلات أو معدات لغرض إجارتها بعقود إجارة تشغيلية وبالتالي فإن انخفاض سعرها بشكل لم يسبق توقعه يؤدي إلى خسارة محققة للبنك.
- **مخاطر أسعار الأسهم:** وتظهر حين يكون البنك مالكا للأسهم وتتنخفض أسعارها، أو تكون الأسهم ضمانا لديه فتتخفف قيمة الضمان مقابل تسهيلات أو تمويل ممنوح لعملائه.

2- المخاطر غير المالية

- أ- **مخاطر التشغيل:** تنشأ من أخطاء أو حوادث بشرية وتقنية³. سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة، وتنشأ مخاطر التشغيل عندما لا تتوفر للبنك الإسلامي الموارد البشرية الكافية والمدربة تدريباً كافياً للقيام بالعمليات المالية، ومع الاختلاف في طبيعة أعمال البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك، فربما لا تتناسبها برامج الحاسب الآلي المتوفرة في السوق والتي تستخدمها البنوك التقليدية، وهذه المسألة أو وجدت مخاطر تطوير واستخدام تقنية المعلومات في البنوك الإسلامية⁴.
- ب- **المخاطر القانونية:** تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال، أو نتيجة عدم التجديد الواضح للحقوق والالتزامات

¹ كمال رزيق، تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، مداخلة ضمن فعاليات ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية -التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، المنعقد يومي 5 و6 أبريل، الخرطوم، 2012 ص 08.

² بوسعيد عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 45-46.

³ Tariqullah Khan, Habib Ahmed, Risk management: an analysis of issues in islamic financial industry, Occasional paper NO.5, Jeddah, 2001, P38.

⁴ طارق الله خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية -الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 66.

القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية، وعليه فإن المخاطر القانونية تنتج عن أخطاء في نص العقود أو من تأخر في اتخاذ الإجراءات القانونية أو من مخالفة لبعض القوانين الدولية¹.

ج- المخاطر السياسية: وهي المخاطر الناتجة عن القوانين والتشريعات الصادرة من الدولة أو السلطات الحكومية، كفرض الضرائب، تغيير السياسات النقدية أو التمويلية وغيرها، كما تنتج المخاطر السياسية من الاضطرابات والمقاطعات والتأميم والعلوثة².

د- المخاطر الاستراتيجية: هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي³.

ثانياً: المخاطر الخاصة في البنوك الإسلامية

1- مخاطر فقدان الثقة: تنشأ هذه المخاطر من افتقاد الفهم السليم لرسالة المصارف الإسلامية ومضامين القاعدتين الأساسيتين وهما: الغنم بالغرم والخراج بالضمان سواء تعلق الأمر بالعاملين في المصرف أو المتعاملين معه وهذا يؤدي إلى اهتزاز الثقة في مكانة المصرف الإسلامي وبالتالي عدم التعامل معه بسبب تشابه الأسلوب وانخفاض العائد أو زيادة الهامش كما هو الحال في صيغة المضاربة⁴.

2- مخاطر السحب: يقود نظام العائد المتغير على ودائع الادخار والاستثمار إلى حالة عدم التأكد من القيمة الحقيقية للودائع فالمحافظة على قيمة الأصول بمعنى تخفيض مخاطر الخسارة جراء معدل العائد المنخفض ربما يكون العامل المهم في قرارات العملاء خاصة بسحبهم أرصدة ودائعهم. من وجهة نظر البنك، فإن ذلك يؤدي إلى مخاطر السحب التي يكون ورائها معدل العائد المنخفض مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى⁵.

3- المخاطر الشرعية (مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية): هي وقوع ما قد يؤدي إلى ضرر يمس بالناحية الشرعية من جانب التصرفات التنفيذية أو المنتجات أو العقود المرتبطة بالمنتجات المالية مما يؤدي إلى الأضرار بسمعة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية⁶.

4- المخاطر التجارية المنقولة: هي المخاطر التي تحول إلى المساهمين أي مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية من أجل حماية أصحاب حسابات الاستثمار من تحمل بعض أو كل المخاطر التي يكونون

¹ بوسعيد محمد عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 47.

² زرارقي هاجر، مرجع سبق ذكره، ص 68.

³ إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، الطبعة الثانية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010، ص 37.

⁴ مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، المنعقدة أيام 20 و21 أكتوبر 2009، ص 04.

⁵ الأخضر لقلبي وحمره غربي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

⁶ أحمد سليمان شوقي، المخاطر الشرعية المحيطة بالمؤسسات المالية الإسلامية وسبل الحد منها، مقال متاح على الموقع التالي:

معرضون لها بموجب عقود المضاربة، أو هي المخاطر التي تنشأ عند تحقيق المصرف لمعدل عائد يقل عن المعدل السائد في السوق، لذلك فإن البنك أو المؤسسة قد تتنازل عن جزء أو كل نصيبها من الأرباح لصالح أصحاب الودائع من أجل المحافظة على معدل أرباح يحمي البنك من مخاطر سحب المودعين لودائعهم إلى حين العائد الأعلى¹.

5- المخاطر الأخلاقية: يمكن أن يقود عدم الالتزام الأخلاقي لصاحب المشروع إلى تزويد المصرف الإسلامي بمعلومات ناقصة أو غير صحيحة عن خبرته وكفاءته في إدارة واستثمار الأموال، أو يقوم المضارب بالاحتتيال والتزوير في الحسابات المالية الخاصة بالمشروع الاستثماري، وقد يحدث الخطر الأخلاقي عندها يحاول صاحب المشروع الإعلان عن عوائد ضعيفة حول مشروعه للاستثمار بالثروة التي تم خلقها، وينشأ هذا من خصائص عقود التمويل التي تحفز هذا الأخير للعمل لمصلحته الخاصة من خلال طريقة تسيير قد تكون غير مثالية من وجهة نظر البنك ويمكن تنفيذها بدون علمه².

المطلب الثاني: المخاطر المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي

أولاً: مخاطر التمويل بالمشاركة

من أهم مخاطر صيغة المشاركة³:

- يمكن أن تنسب أخطار صيغة المشاركة إلى مجموعة من المصادر مثل الأموال المستثمرة، حيث يجب أن تكون هذه الأموال طويلة الأجل ليستطيع البنك توجيه استثماراته دون تصفية مشاركته سريعاً.
- كما أن عدم وجود الكوارث البشرية العاملة في البنوك الإسلامية وملاءمتها والتي ليس لها القدرة على التخطيط الاستراتيجي لاستخدامات الأموال، أو اختيار المشروعات والفرص يمكن أن يكون مصدراً للخطر.
- ويمثل الشكل القانوني للشركة أحد مصادر الخطر أيضاً فعندما تكون المشاركة قائمة على حصص قابلة للتداول والبيع، فإن ذلك يقلل المخاطر أما عندما لا يسمح بتداولها فإن المخاطر تزيد.
- بالإضافة إلى أن هناك مخاطر تنشأ عن الفشل في التقييم الدقيق لعمليات المشاركة، ومخاطر تنشأ عن إدارة البنك كعدم الأهلية والكفاءة القادرة على النهوض والقيام بمتطلبات المشاركة بالإضافة إلى المخاطر الآتية:

- المخاطر الناتجة عن ضعف الأداء من جانب الشريك أو عدم دراسة المشروع دراسة جيدة.
- المخاطر الناتجة عن عدم دفع الشريك نصيب البنك من الأرباح أو التأخر عن دفعها.
- المخاطر الناتجة عن تذبذب الأسعار ارتفاعاً وهبوطاً.
- المخاطر الناتجة عن تلف البضاعة تحت يد المشارك.

¹ طهراوي أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 39.

² طارق بلحاج، مشكلة الخطر الأخلاقي في البنوك الإسلامية (طبيعتها، آثارها، وسبل معالجتها)، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول

الاقتصاد الإسلامي، المنعقد في 20 فيفري، غرداية، 2011، ص 05.

³ بوسعيد محمد عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 64-65.

- المخاطر الناتجة عن تجاوز المدة الكلية للتمويل دون إتمام الصفقة.
- المخاطر الناتجة عن خسارة الشركة أو كون الربح الفعلي أقل من المتوقع.
- مخاطر السمعة نتيجة عدم التزام الشريك بالضوابط الشرعية؛ مما يؤثر على موقف المودعين في البنك.
- طول فترة التنفيذ التي تؤدي إلى ارتفاع التكلفة.
- إجراء تعديلات جوهرية أثناء فترة التنفيذ لم تكن مدرجة في الدراسة الأصلية للمشاركة.
- إنشاء مشروعات بالمشاركة بطاقة إنتاجية أكبر من اللازم حيث يؤدي ذلك إلى عدم استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة مما يترتب عليه زيادة تكاليف الإنتاج.
- ظهور منافسين جدد في مجال نشاط المشاركة مما يؤثر على مبيعات المشاركة.

ثانياً: مخاطر التمويل بالمضاربة

تمثل المضاربة حجر الزاوية في التمويل المصرفي حيث تحظى بقبول واسع، ومع ذلك فالبنوك الإسلامية تتعامل بها في حدود وبحذر شديد وذلك راجع إلى المخاطر التي تكتنفها¹. ويمكن تلخيصها فيما يلي²:

- نسبة توزيع الأرباح سواء في المضاربة العادية أو المضاربة المشتركة.
- تعرض البضاعة للتلف في ظروف استثنائية.
- مماطلة المضارب في تصفية العملية.

ثالثاً: مخاطر التمويل بالمزراعة والمساقاة

هي المخاطرة التي تواجه البنك عند تمويله لصيغة الزراعة والمساقاة والتي تتسم بارتفاع درجة المخاطر الطبيعية وليس بالضرورة أن تكون مخاطر اقتصادية وتنشأ عن أسباب ومصادر مختلفة³:

- المخاطر الناتجة عن طبيعة عمل العقد، أي على الزرع والثمار وما يترتب عنها من المخاطر المتعلقة بعدم الإثمار، أو فساد الثمر والذي قد يؤدي إلى خسارة البنك من ماله.
- الخطر الأخلاقي للشريك (العامل).
- تحديد نصيب الطرفين يتم على أساس المساحة المزروعة وليس على أساس خراج وإنتاج الزرع، وهنا قد تخرج جهة ولا تخرج أخرى وهي مخاطرة بالنسبة للبنك.

¹ طاهر بعداش ومحمد السعيد جوال، السيطرة الرقابية على مخاطر صوغ التمويل التجارية الإسلامية ومبرراتها الاقتصادية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى

الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، المنعقد يومي 23 و24 فيفري، غرداية، 2011، ص09.

² غالب عوض الرفاعي وفيصل صادق عراضة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع بعنوان إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، المنعقد يومي 16-18 أبريل، الأردن، 2017، ص14.

³ عبد الناصر براني أبو شهد، مرجع سبق ذكره، ص ص175-176.

رابعاً: مخاطر التمويل بالاستصناع

عندما يقدم البنك التمويل وفق عقد الاستصناع، فإنه يعرض رأس ماله لعدد من المخاطر الخاصة بالطرف الآخر وهذه تشمل الآتي¹:

- مخاطر الطرف الآخر في عقد الاستصناع التي تواجهها البنوك والخاصة بتسليم السلع المباعة استصناعاً تشبه مخاطر عقد السلم حيث يمكن أن يفشل الطرف الآخر في تسليم السلعة في موعدها أو أنها سلعة رديئة غير أن السلعة موضع العقد في حالة الاستصناع تكون تحت سيطرة العميل وأقل تعرضاً للظواهر الطبيعية مقارنة بالسلع المباعة في عقد السلم. ولأجل ذلك من المتوقع أن تكون مخاطر الطرف الآخر في الاستصناع أقل خطورة بكثير مقارنة بمخاطر العميل في عقد السلم.
 - مخاطر العجز عن السداد في جانب المشتري ذات طبيعة عامة؛ بمعنى فشله في السداد بالكامل في الموعد المتفق عليه مع البنك.
 - إذا اعتبر عقد الاستصناع عقداً جائزاً غير ملزم وفق بعض الآراء الفقهية فقد تكون هنالك مخاطر الطرف الآخر الذي قد يعتمد على عدم لزومية العقد فيتراجع عنه.
 - وإن تمت معاملة العميل في عقد الاستصناع معاملة العميل في عقد المرابحة، وإن تمتع بخيار التراجع عن العقد ورفض تسليم السلعة في موعدها، فهناك مخاطر إضافية يواجهها البنك الإسلامي عند التعامل بعقد الاستصناع.
- وقد تكون هذه المخاطر لأن البنك الإسلامي عندما يدخل في عقد الاستصناع، يأخذ دور الصانع والمنشئ والبناء والمورد، وبما أن البنك لم يتخصص في هذه المهنة، فإنه يعتمد على المقاولين بالباطن.

خامساً: مخاطر التمويل بالإجارة

- يعتبر التأجير أقل مخاطرة من المضاربة والمشاركة، لأن المصرف يملك الأصل المؤجر من جهة، ويتمتع بإيراد مستقر وشبه ثابت وسهل التوقع من جهة أخرى². ويمكن أن نوجز هذه المخاطر كما يلي³:
- **مخاطر تسويقية:** وتتمثل في أن شراء هذه الأجهزة والمعدات من قبل المصرف يحتاج إلى حملة تسويقية منظمة من قبل المصرف لجذب انتباه العملاء للتعاون مع المصرف في هذا الشأن. لذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عند شراء مثل هذه الأجهزة لاحتياجات السوق والطلب على هذه المعدات، وإلا تعرض المصرف إلى مخاطر كبيرة تتمثل في تجميد رأس المال وقد يتسبب بخسائر كبيرة كذلك.
 - **مخاطر عدم انتظام دفع الأجرة:** ويعني عدم دفع الأجرة بانتظام تعطيل رأس المال عامل للمصرف سواء من حيث تشغيل رأس المال أو من حيث إعادة استثمار الأموال السائلة لديه .

¹ طارق الله خان وحبيب أحمد، إدارة المصارف (السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 69-70.

² نوال بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

³ غالب عوض الرفاعي وفيصل صادق عارضة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

• **مخاطر التغير في الأساليب التكنولوجية:** وخاصة في العصر الحالي الذي يشهد تسارعا متزايدا في التقدم التكنولوجي والعلمي، وخاصة ما نشاهده ونلمسه هذه الأيام من التقدم التكنولوجي المتسارع في أجهزة الحاسوب الذي تطالعنا الصحف اليومية كل يوم بشيء جديد في هذا المضمار، الأمر الذي يستوجب أن يتم اختبار مواد التأجير بعناية فائقة وبحرص شديد خوفا من تعريض المصرف لمخاطر كبيرة.

سادسا: مخاطر التمويل بالمرابحة

يعتبر عقد المرابحة من أكثر العقود المالية الإسلامية استخداما، وإن أمكن ترميط العقد وتوحيده فإنه يمكن أن تكون مخاطرة قريبة من مخاطر التمويل التقليدي الربوي¹، حيث تأتي المخاطرة في المرابحة من خلال تأخر الزبون في سداد ما عليه في الأجل المحددة، كما أن المصارف الإسلامية لا تأخذ بمعيار الزيادة في سعر البيع في حالة التأخر عن السداد ولا يجوز لها أن تفرض غرامات التأخير لأنه عين الربا².

سابعا: مخاطر التمويل بالسلم

هنالك على الأقل نوعان من المخاطر في عقد السلم مصدرها الطرف الآخر في العقد وفيما يلي توضيح لهذه المخاطر³:

- تتفاوت مخاطر الطرف الآخر من عدم تسليم المسلم فيه في حينه أو عدم تسليمه تماما، إلى تسليم نوعية مختلفة عما اتفق عليه في عقد السلم، وبما أن عقد السلم يقوم على بيع المنتجات الزراعية؛ فإن مخاطر الطرف الآخر قد تكون بسبب عوامل ليس لها صلة بالملاءة المالية للزبون. فمثلا: قد يتمتع العميل بتصنيف ائتماني جيد، ولكن حصاده من المزروعات التي باعها سلما للمصرف قد لا يكون كافيا كما وكيفا بسبب الظواهر الطبيعية، وبما أن النشاط الزراعي يواجه بطبيعة الحال مخاطر الكوارث، فإن مخاطر الطرف الآخر أكثر ما تكون في السلم.
- لا يتم تداول عقود السلم في الأسواق المنظمة أو خارجها، فهي اتفاق طرفين ينتهي بتسليم سلع عينية وتحويل ملكيتها وهذه السلع تحتاج إلى تخزين وبذلك تكون هنالك تكلفة إضافية ومخاطر أسعار تقع على المصرف الذي يملك هذه السلعة بموجب عقد السلم وهذا النوع في التكاليف والمخاطر خاص بالبنوك الإسلامية فقط.

¹ الأخضر لقلبي وحمة غربي، مرجع سبق ذكره، ص12.

² شوقي بورقية وبوعظم كمال، تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية العالمية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية (النظام المصرفي الإسلامي نموذجا)، المنعقد يومي 5 و6 ماي، خميس مليانة، 2009، ص06.

³ خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية - دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، ص ص73-74.

ثامنا: مخاطر التمويل بالقرض الحسن

يمكن للبنك الإسلامي أن يقوم بتقديم القرض الحسن لأجل مختلف نظريا، لكن عمليا نجد أن العملية تكتنفها بعض الصعوبات والمخاطر لذلك يعد نشاط الإقراض نشاط ثانوي بالنسبة للبنوك الإسلامية لأن القرض المجاني يشكل عبء على البنك ويمكن أن نشير باختصار لأهم المخاطر كالتالي¹:

- يعتبر القرض الحسن تعطيل لأموال البنك بما فيه أموال المودعين للاستثمار خاصة إذا كان مبلغ القرض كبير لأجل متوسط أو طويل.
- التدهور في قيمة العملة التي تعاني منه معظم البنوك الإسلامية خاصة إذا كان القرض لأجل طويل أو متوسط، لأن القرض الحسن ليس له عائد بل يصبح العائد سلبي في هذه الحالة بسبب خسارة للبنك.

المبحث الثالث: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

المطلب الأول: متطلبات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

هناك متطلبات أساسية في أي مؤسسة مصرفية وخاصة الإسلامية منها أن تكون متوفرة حتى يمكنها من الإدارة الجيدة للمخاطر هي²:

1. وضوح محتوى إدارة المخاطرة: إن حسن إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية على أنه نظام شامل

وتشترك فيه جميع المستويات الإدارية بالبنك ويشمل المرور بأربع مراحل أساسية:

- تعريف المخاطر التي يتعرض لها نشاط المصرفية الإسلامية.
- القدرة على قياس المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.
- اختيار المخاطر التي يرغب المصرف في التعرض لها، والتي يمكن لرأس المال تحملها.
- مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تخفيض انعكاسات المخاطر.

2. توظيف الكفاءات المؤهلة والمؤمنة برسالة المصرف الإسلامي: قد لا يولي بعض القائمين على

المصارف الإسلامية إلى هذا العنصر أهمية كبيرة وتكتفي بتوظيف عاملين قد يحملون مؤهلات ولكنها غير مؤمنة برسالة المصرف الإسلامي وليست متحمسة لإنجاحه، وهو ما يضعف الاكتشاف المبكر للمخاطر وبالتالي التحوط ضدها أيضا بوسائل شرعية مما يخلق انسجاما بين العاملين بالمصرف ورسالته ويخلق تقاليد متميزة عن البنوك التقليدية في جذب أصحاب الودائع، كما أن التوظيف يجب أن يخضع لمعايير الكفاءة ويمر بمراحل الاكتساب للكفاءات ثم تقويمها بالتدريب والتكوين وأخيرا يجب المحافظة عليها بالتحضير.

¹ عبد الناصر براني أبو شهد، مرجع سبق ذكره، ص 197، 198.

² مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 8-9.

3. إنشاء إدارة مستقلة لإدارة المخاطرة: فرض تطور النشاط المصرفي توفير إدارة مستقلة لإدارة المخاطر مستقلة عن الإيرادات الأخرى للتعرف المبكر على مصادر المخاطر وتوقع حدوثها للاحتياط وتحديد حجم تأثيرها والتخطيط المسبق للسيطرة عليها وبوجود إدارة مدربة في هذا المجال سيقوي من فعاليتها، كما أن تتوفر لديه المعلومات بشكل دائم.

4. بناء العلاقة الشرعية مع المصارف المركزية: لا تستطيع أن تستعيد المصارف الإسلامية من وظيفة المقرض الأخير للمصرف المركزي لأنه لا يفرق بين عمل المصارف الإسلامية وغيرها وهذا يجعلها في رواق غير متكافئ مع نظيرتها البنوك التقليدية في حالة تعرضها لعجز في السيولة، ولهذا يجب أن تعمل المصارف الإسلامية، جاهدة لإيجاد مخرج لهذه الوضعية وإيجاد بديل جديد شرعي حتى تتمكن المصارف المركزية من مساعدتها لتوفير السيولة عند الحاجة.

المطلب الثاني: أدوات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

توجد أنواع عديدة من الأدوات ووسائل إدارة المخاطر المصرفية ويعود ذلك لتنوع المخاطر التي يتعرض لها كما أن المخاطر ليست ثابتة بل تتطور باستمرار وفق تطور النشاط المصرفي الإسلامي وتنوعه ولهذا يبقى على عاتق إدارة المخاطر العمل المستمر واليقظة لإيجاد وسائل جديدة تتناسب والمخاطر الجديدة التي تظهر أثناء الممارسة المصرفية وفي هذا الجانب سنقدم أهم الأدوات التي يستعملها المصرف الإسلامي في إدارته للمخاطر وهي:

1. تنوع الائتمان والاستثمار: من بين الوسائل والأساليب الهامة لإدارة المخاطر الائتمانية هي التنوع على المستوى المرابحة وعلى مستوى محفظة الاستثمار، وفيما يلي نتناول مخاطر الائتمان ونظرية ماركوتر ثم تنوع الاستثمار¹.

أ. تنوع مخاطر الائتمان ونظرية ماركوتر: تعد فكرة تنوع المخاطر أهم وسيلة تأخذ بها إدارة الائتمان، وتقوم فكرة التنوع على:

- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء.
- تحليل المحفظة وفقا لحجم العملاء (صغير، كبير).
- تحليل المحفظة وفق آجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة).
- تحليل المحفظة حسب نوع العملات الممنوحة بها التسهيلات.
- فالتنوع في معناه البسيط تطبيق للمثل القائل "لا تضع كل ما تملك من البيض في سلة واحدة".

¹ بالاعتماد على:

- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المصارف، الإسكندرية، 2000، ص39.

- ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص455.

ب. **تنويع محفظة الاستثمار:** إلى جانب تنويع الائتمان تلجأ إدارة الائتمان إلى توزيع محفظتها الاستثمارية وهو ما يعرف بالأسلوب " التنويع البسيط " ويتمحور تصور ماركوترز في تنويع محفظة الاستثمار في ظل بعدين رئيسيين:

الأول: معدل العائد على الأصول.

الثاني: التغير المتوقع على هذا العائد استنادا إلى مقاييس الانحراف المعياري للعائد.

ففي حالة تكوين محفظة استثمارية مكونة من أصلين أو أكثر لا وجود لعلاقة ارتباط تام بينهم، وبواسطة مقياس الانحراف المعياري تتحدد مستوى المخاطر أقل نسبيا مما لو كانت علاقة الارتباط تامة أو كبيرة، فنظرية التنويع تهدف إلى تكوين محفظة استثمارية كفئة بمدلول العائد والمخاطرة، ففي ظل أكبر مستوى عائد ممكن يقابله مستوى معين من المخاطرة فمخاطر استثمار معين تنخفض وتقل كلما زاد تنويع محفظة الاستثمار.

2. تخصيص احتياطات ومخصصات لمواجهة الأخطار: من بين الاحتياطات المتخذة في هذا المجال

الاحتياطات الإجبارية وعلى المصارف الإسلامية دراسة احتياجاتها من السيولة بعناية لأنها لا تستطيع أن تلجأ إلى الاقتراض من المصارف أو من المصرف المركزي، ونقوم بتصنيف أجال استحقاقاتها لودائعها التي تكون معظمها من الودائع الجارية وتدرس مواسم السحب والإيداع وتقوم باستمرار بدراسة مؤشر السيولة الذي يعتمد على قياس الاقتراض بالنسبة للودائع وضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث الأجال الاستحقاق، ويمكنه دراسة الاستخدامات بشكل دائم حتى عن المخاطر¹.

3. التأمين التكافلي: من بين عقود التأمينات التي تستخدم وهي شرعية عقود التأمين التكافلي أو التعاوني

وهذه العقود تعتبر أداة مهمة بيد المصرف الإسلامي لإدارة المخاطر وهي تحويل للمخاطر أو بعضها لشركة التأمين في العمليات التي يدخل فيها المصرف الإسلامي شريكا في تمويلها².

4. الضمانات والرهنونات: تمثل الضمانات أهم عوامل الأمانة من الخوف في الممارسات والمعاملات

المصرفية التي يكتنفها الخطر وتقوم على جانب من المخاطرة، ومن هنا كانت المعالجة الإسلامية للخطر في المعاملات وبصفة خاصة المصرفية، من خلال الضمانات الشرعية وذلك على النحو التالي³:

أ. اختيار العميل المناسب: لا شك أن ذلك يشكل أقوى الضمانات في عملية المصرف الإسلامي وعمليات

المربحة بصفة خاصة وذلك من خلال قواعد أساسية واعتبارات أو شروط موضوعية.

¹ بوسعيد محمد عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 91.

² معزوي حسين، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2013، ص 56.

³ المرجع نفسه، ص 56.

ب. **العربون ودفعه ضمانا للجديّة:** يجتمع المعنيان في مرحلة التعاقد النهائي، وينفرد الزبون في حالة تأكيد العقد والبدء في تنفيذه بذلك العربون، وهنا يعتبر جزء من الثمن ولا يثير أشكالا.

أما إذا كان العربون عند إبرام العقد حفظ حق العدول عند العقد طبقا لإدارة المتعاقدين فالجمهور لا يجيزه لما يعتبرونه فيه من الغرر والمخاطرة وأكل المال بغير الحق.

ج. **درجة الضمان:** ليس من المهم استحواذ البنك على ضمانات بقدر ما يجب أن تكون عليه درجة ذلك الضمان من حيث سهولة وسرعة تحويله إلى نقود لمواجهة خطر عدم السداد أو الاستيراد من العميل.

المطلب الثالث: كيفية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

تختلف طريقة إدارة المخاطر التي تحيط بالبنوك الإسلامية حسب نوع الخطر، وفي هذا المطلب سوف نتناول طريقة إدارة كل خطر على حدة.

أولاً: إدارة المخاطر المشتركة مع البنوك التجارية

تستعمل البنوك الإسلامية لإدارة المخاطر المشتركة مع البنوك التقليدية عدة طرق، وهي على حدة:

1. **إدارة مخاطر الائتمان:** لإدارة مخاطر الائتمان لابد للبنك من تحديد الطرق المتاحة لديها، ثم اختيار المناسبة منها وتوفير متطلباتها.

أ. **طرق إدارة مخاطر الائتمان:** هناك عدد من الطرق والنظم والإجراءات لمعالجة مخاطر الائتمان تناسب المصارف الإسلامية نذكر منها¹:

➤ **احتياطات خسائر الديون:** بالإضافة للاحتياطات الإلزامية فقد تحتفظ البنوك الإسلامية

باحتياطات لمقابلة خسائر الاستثمار زيادة عن الاحتياطات الإلزامية، وتتكون هذه الاحتياطات بمساهمة كل من أصحاب البنك والمودعين في حسابات الاستثمار فيها.

➤ **الكفالة والضمان:** إن البنوك الإسلامية تستخدم الضمان لحماية التمويل وذلك لجواز الرهن في

الشريعة الإسلامية، ولا ضرر إذا كان الرهن قانونيا لا حيازيا، فالرهن القانوني لا يمنع الراهن من الانتفاع بالعين المرهونة ولكن يمنعه من نقل الملكية مما يضر بمصلحة المرتهن الدائن.

➤ **معالجة المخاطر التعاقدية:** يمكن للاتفاقيات التعاقدية الملائمة بين أطراف العقد أن تعمل كآلية

للسيطرة على المخاطر عبر عدة أدوات نذكر منها:

✓ في الإستصناع أجاز الفقهاء ما يسمى ببند الجزاء في العقد، وذلك للتغلب على مخاطر

عدم الوفاء بالموصفات النوعية المتفق عليها، إضافة إلى أنه يمكن تقليل المخاطر

الائتمانية من خلال التقدم المتوازن في سداد القيمة، وفي تنفيذ الأعمال المتفق عليها بدلا

من السداد دفعة واحدة عند بداية العقد.

¹ مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 09.

✓ وفي المراجعة للتغلب على مخاطر الطرف الآخر الناشئة عن الطبيعة غير الملزمة، فإن دفع مصروفات كبيرة مقدما عبارة عن هامش جدية أصبح صفة دائمة في العقد. مضاربة المتعلقة بمخاطر رأس المال.

✓ لتفادي رفض المتعامل أخذ السلع التي أمر بشرائها، يقترح أن يكون العقد ملزما للتعامل فقط لا للبنك، وكذلك هناك اقتراح بإنشاء سوق لتصفية عقود المراجبات وذلك لحل القضايا المختلفة فيها، والتي قد تنشأ بسبب طبيعة عدم الالتزام في عقد المراجعة.

✓ أصبحت المصارف الإسلامية تنص في عقود البيع على أن المشتري إذا تأخر في دفع قسطين متتاليين فإن باقي الأقساط تحل فورا، ويحق للمصرف المطالبة بجميع الأقساط، واتخاذها ما تراه لازما للوصول إلى حقها.

ب. **كيفية إدارة مخاطر الائتمان:** وإدارة المخاطر المتعلقة بهذه التمويلات يستلزم الأمر ما يلي¹:

➤ وجود نظام يسمح بإجراء تقييم مستقل وشامل لسياسات البنك وإجراءاته المتعلقة بمنح التمويلات وذلك من خلال:

✓ التأكد من أن عمليات التمويل تتم بشكل موضوعي وتستند إلى مبادئ سليمة.

✓ تعزيز عمليات التمويل بالوثائق الملائمة والمطلوبة.

✓ وجود نظام للمعلومات يقدم تفاصيل أساسية عن أوضاع محفظة التمويلات بما في ذلك العمليات المتعلقة بتصنيف التمويلات وتقييمها.

✓ وجود إجراءات متطورة وكافة تتيح للبنك إجراء متابعة مستمرة للعلاقات الائتمانية.

➤ وجود نظام لمعلومات لدى الإدارة العليا للبنك يسمح بتحديد ومراقبة المخاطر المركزة الموجودة في محفظة التمويلات والاستثمارات وذلك من خلال:

✓ التأكد من أن عمليات التمويل تتم على أسس تجارية محضة دون شروط تفضيلية.

✓ مراعاة أن تكون المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة مرتبطة بحد أقصى لا يجوز تجاوزه وأن تخضع هذه المعاملات موافقة مجلس الإدارة وإبلاغها إلى السلطات الرقابية.

✓ وجود نظام يسمح بمراقبة المخاطر المركزة بحيث يتم إخطار السلطة الرقابية عن أية مخاطر تمويل تتجاوز حدا معيناً.

➤ يتعين على البنك تحديد وإدارة مخاطر الائتمان المرتبطة بجميع أصولها وذلك من خلال:

✓ المراجعة الدقيقة لعناصر المخاطرة بكل واحدة من هذه الأصول، وهناك حاجة لعناية خاصة عندما يدخل البنك في أنشطة وأصول جديدة.

¹ نوال بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 05.

- ✓ لابد أن يكون لدى البنك الأدوات التحليلية وأنظمة المعلومات لقياس مخاطر الائتمان في جميع الأنشطة داخل وخارج الميزانية.
- ✓ يجب أن يكون النظام المتبع قادرا على توفير المعلومات الخاصة بتركيز الأصول وحساسية المخاطر المحفظة الاستثمارية.
- يجب على البنوك أن يكون لديها نظام للإدارة المستمرة للمحافظ الاستثمارية المشتملة على مخاطر الائتمان، وتتطلب إدارة السليمة للائتمان أن يقوم البنك بعمل في مجال متابعة الوثائق الخاصة بالمخاطر، والمتطلبات التعاقدية، والالتزامات القانونية، والرهون، كما تتطلب التبليغ الفوري والدقيق للإدارة، ومراعاة سياساتها وإجراءاتها وغير ذلك من القوانين والنظم المطبقة.
2. إدارة مخاطر السيولة: لإدارة مخاطر السيولة لابد للبنك من تحديد الطرق المتاحة لديها، ثم اختيار المناسبة منها وتوفير متطلباتها.
- أ. طرق إدارة مخاطر السيولة: يمكن معالجة مخاطر تمويل السيولة من خلال الترتيب المناسب للتدفقات النقدية، وتوفير مصادر جديدة لتمويل عجز السيولة، كما يمكن معالجة مخاطر تسيل الأصول من خلال تنوع المحفظة الاستثمارية ووضع قيود على المنتجات ذات السيولة المنخفضة¹.
- ب. كيفية إدارة مخاطر السيولة: تواجه البنوك الإسلامية هذا النوع من المخاطر مع فقدان بعض البدائل الملائمة للتخفيض منها لأن الاقتراض بفائدة من الربا، ولأن بيع الدين لا يجوز إلا بقيمته الإسمية، ومنه فمخاطر السيولة تتلخص في قيام البنك عن تسيل أي أصل من أصوله بسرعة وبدون أي خسائر في قيمته².
3. إدارة مخاطر السوق: لإدارة مخاطر السوق لابد للبنك من تحديد الطرق المتاحة لديها، ثم اختيار المناسبة منها وتوفير متطلباتها.
- أ. طرق إدارة مخاطر السوق: يمكن إدارة مخاطر السوق من خلال:
- **تسيير مخاطر السعر المرجعي:** يمكن للبنوك الإسلامية استخدام عدة طرق لتسيير مخاطر السعر المرجعي وتستعمل خاصة طريقة تحليل الفجوة لمعالجة الخسائر الناتجة عن تغيرات سعر الفائدة، حيث يتم إعادة تقييم الأصول والخصوم ذات الحساسية نحو سعر الفائدة، وحساب قيمة الفجوة التي تمثل الفارق بين قيمة تلك الأصول والخصوم، وإذا كانت قيمة تحليل الفجوة بالموجب تكون الأصول الحساسة لتغير سعر الفائدة أكثر من الخصوم الحساسة، أي أن التغيرات المستقبلية في

¹ دفاص فريزة، إدارة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016، ص74.

² بولقرون طارق وبولحية خليفة، آليات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، دراسة حالة بنك السلام الجزائر فرع سطيف، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة وإدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2017، ص71.

سعر الفائدة ستزيد من صافي الدخل، تستلزم فعالية تحليل الفجوة كاستكشاف لتسيير المخاطر للبنوك الإسلامية أن تتوفر مرونة من الطرفين أن في الأصول والخصوم¹. وهي بالتفصيل كالتالي²:

✓ **تحليل الفجوة:** يعتبر تحليل الفجوة أحد الطرق الأكثر استخداماً والأكثر وثوقاً لإدارة مخاطر سعر الفائدة، وتستخدم هذه الطريقة لقياس الدخل الصافي ودرجة حساسيته تجاه السعر المرجعي، وتهدف هذه الأداة إلى عزل الدخل الصافي عن أي متغيرات في السعر المرجعي، أي إلى تحقيق الدخل الصافي المستهدف مهما كان السعر المرجعي في السوق، وتحقيق ذلك الهدف، فإن أي زيادة في السعر المرجعي لن تأتي بمخاطر للدخل الصافي المستهدف، بل تظل التدفقات النقدية للبنك مستقرة كما هو مخطط لها عند المستوى الذي يضمن استقرار الدخل الصافي.

✓ **عقود الخطوتين:** أما بالنسبة لعقود الخطوتين كأن يشتري البنك مرابحة ويبيع مرابحة، وينطبق ذلك على السلم والاستصناع.

✓ **عقود المعدل المتغير:** تنكشف عقود السعر الثابت مثل البيع لأجل على مخاطر أكثر مقارنة بعقود السعر العائم مثل عقود الإجارة التشغيلية، ولأجل تحاشي هذه المخاطر يمكن تفضيل عقود الإجارة المتغيرة.

✓ **المقايضات:** تتضمن تحرير عقدين متزامنين أحدهما عقد شراء وآخر عقد بيع، وقيمة كل من العقدين واحدة إلا أن تاريخ استحقاقهما مختلف ويفصل بينها فترة زمنية كأن يبرم العقد بيع مبلغ مليون جنيه إسترليني مقابل 2 مليون دولار أي بسعر 2 دولار للجنيه بيعة فوراً، وفي نفس الوقت يبرم عقد شراء مبلغ مليون إسترليني مقابل دولار بتحرير عقدي بيع وشراء، ففي العقد الأول تم بيع الإسترليني، وفي العقد الثاني (في نفس تاريخ العقد الأول) أعيد شراء المبلغ بالإسترليني ولكن التسليم تم تحديده بعد ثلاثة أشهر.

➤ **تسيير مخاطر أسعار السلع والأسهم:** يجب التفريق بوضوح بين مخاطر سعر المرابحة ومخاطر سعر السلعة، فمخاطر هامش الربح هو معدل ليبر، وهي المخاطر المماثلة لمخاطر سعر الفائدة، أما مخاطر سعر السلعة فهي نتيجة احتفاظ البنك بالسلع لبعض الأسباب، وهناك بعض الطرق الفنية التي قد تكون مفيدة في تسيير مخاطر أسعار السلع والمعدات نذكر منها³:

¹ المرجع نفسه، ص 72.

² دفاص فريزة، مرجع سبق ذكره، ص 74-75.

³ محمد فرحي، بن ناصر فاطمة، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية والمصرفية، النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المنعقد يومي 5 و6 ماي 2009، الجزائر، ص 9.

✓ **السلم بالسعر:** يتمثل العائد الذي يحققه الممول (المشتري) في بيع السلم في الفرق بين سعر السلعة سلماً، وسعر السلعة عند حلول أجل السداد، والممول قد يحقق ربحاً إذا كان سعر السلعة سلماً أقل من سعرها عند حلول أجل السداد، وإذا كان العكس فإن الممول يكون قد حقق ربحاً إذا كان سعر السلعة سلماً أقل من سعرها عند حلول أجل السداد، وإذا كان العكس فإن الممول يكون قد حقق خسارة الفرصة البديلة، ولجعل سعرها عند حلول أجل السداد، وإذا كان العكس فإن الممول يكون قد حقق خسارة الفرصة البديلة، ولجعل العائد أكيد هناك صيغة نص على جوازها ابن تيمية رحمه الله، بحيث يحدد رأس مال السلم (مبلغ التمويل)، ويترك تحديد سعر الوحدة من السلعة والكمية المسلم فيها إلى أجل السداد، بحيث يكون سعر الوحدة سلماً أقل من سعرها يوم السداد بمقدار معلوم، وبذلك يكون العائد يقينياً، وليس احتمالياً وهذه الطريقة تتفق مع مصالح الطرفين.

✓ **التحوط الثنائي:** تبرز مخاطر العائد في البيوع الآجلة نظراً إلى أن مقدار الدين في الذمة لا يجوز تغييره خاصة بالزيادة، فالنقاوت بين الدخل والتكاليف يمثل مصدراً من مصادر الخطر، ومعالجة هذا الخطر يمكن اللجوء إلى أسلوب تعاوني، بحيث يتم زيادة مقدار القسط الشهري أو الدوري الذي يدفعه المدين إذا ارتفع معدل العائد مقابل تغيير مدة السداد والعكس بالعكس، ويمكن أيضاً معالجة هذه المشكلة من خلال الجمع بين الأجل والمشاركة، خاصة إذا كان المدين مؤسسة تجارية بحيث يكون الثمن من جزئين، جزء آجل في ذمة المدين يغطي رأس المال، وجزء يتمثل في ملكية شائعة من أصوله المنتجة، وبموجب هذه الملكية يستحق الدائن نصيباً من الأرباح حسب الاتفاق، ويتم التعاقد بين الطرفين بصيغة المشاركة المتناقصة.

✓ **العقود الموازية:** نتيجة التضخم تنتج مخاطر القيمة الحقيقية للديون (المبالغ المستحقة) التي تنشأ نتيجة عمليات المرابحة، ولكن في المقابل ونتيجة للتضخم كذلك فمن المتوقع أن تزداد أسعار السلع والبضائع التي تحوزها البنوك من عمليات السلم، ويمكن تكيف مكونات الأصول المستحقة (الديون) التي تشمل عليه ميزانية البنك بصورة منتظمة بحيث يمكن تفادي الأثر السلبي للتضخم أو التقليل منه.

➤ **تسيير مخاطر سعر الصرف:** ويمكن ذلك من خلال¹:

✓ **تفادي مخاطر الصفقات:** عن طريق البيع والشراء، فإذا كان البنك ملتزماً بدفع مليون جنيه إسترليني في تاريخ معين، فإنه يستطيع أن يبيع بثمن معجل سلعة قيمتها مليون جنيه إسترليني إلى أجل لا يتأخر عن موعد التزامه بدفع المبلغ المذكور، وفي الموعد يستلم المبلغ من المشتري ثم يسلمه للدائن.

¹ المرجع نفسه، ص 10.

- ✓ **مقايضة الودائع:** وفقا لهذه الطريقة يتفق البنكان بحسب توقعات الانكشاف للمخاطر بكل منهما على الاحتفاظ بودائع متبادلة بعملتين وبسعر صرف متفق عليه، ولأجل يرتضيه الطرفان كذلك، مثلا يقوم بنك سعودي بفتح حساب لمدة ستة أشهر بمبلغ 50 مليون ريال سعودي في بنك نظير له في أمريكا، ويقوم البنك الأمريكي بدوره بفتح حساب في البنك السعودي بالدولار بما يعادل قيمة الوديعة لديه بالريال السعودي ولنفس المدة، ويتفق البنكان على سعر صرف بين العملتين يبقى ساري المفعول لمدة الوديعة، ويقوم البنكان بعد الشهر الستة بسحب الوديعة، وبهذه الكيفية فإن الانكشاف للمخاطر الوديعتين سيقبل بكل بنك.
- ب. كيفية إدارة مخاطر السوق:** لإدارة مخاطر السوق يستلزم الأمر ما يلي¹:
- يجب على البنوك أن تحدد بوضوح السياسات والإجراءات التي تحد من مخاطر هامش الربح، وذلك من خلال رسم المسؤوليات ذات الصلة بقرارات إدارة المخاطر من خلال تحديد الأدوات والخطط المطلوبة لتجاوز هذه المخاطر من خلال الاستغلال الأمثل لفرص الاستثمار المتوفرة في السوق المالي والمصرفي.
 - يتعين على بنوك المشاركة إنجاز نظام وموجهات للحدود القصوى لتحمل مخاطر سعر الفائدة والتقييد بها حتى تبقى درجات التعرض للمخاطر في الحدود التي سبق رسمها مهما تغيرت أسعار الفائدة، وأن النظام المناسب لحدود تحمل المخاطرة يؤدي إلى السيطرة على مخاطر سعر الفائدة واحتوائها في النطاق المقرر، وأي تجاوز لهذه الحدود القصوى المتفق عليها يجب أن يكون معلوما لدى الإدارة العليا للبنك لإجراء ما تراه مناسباً.
 - على البنوك المشاركة وضع مبادئ توجيهية تحكم المخاطر التي يمكن التعرض لها في شتى محافظ الاستثمارات المتعلقة بأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة، وحدود مخاطر السوق الخاصة بها.
 - وضع إطار عمل ملائم للتسعير والتقييم.
 - في حالة عدم توفر أسعار السوق المباشرة اللازمة لتقييم الموجودات، يكون على البنوك المشاركة أن تدرج في برنامجها المتعلق بمنتجاتها أسلوباً مفصلاً، لتقييم مخاطر السوق يمكن أن تستخدم أساليب التوقعات المناسبة لتقييم القيمة المحتملة لهذه الموجودات.
 - يجب أن تتم تغطية مخاطر السوق بإتباع أساليب مطابقة للشريعة الإسلامية.

¹ نوال بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 06.

4. إدارة مخاطر التشغيل: لإدارة مخاطر التشغيل على البنك تتبع الإجراءات التالية¹:

- ينبغي توفر معلومات عن الخلفية التعليمية والهيئية للعاملين في إدارة البنك، بما في ذلك مجلس الإدارة وكبار العاملين، والاهتمام بتقييم كفاءتهم ومهاراتهم.
- يجب الاهتمام بمتابعة مخاطر التشغيل في الإدارات المختلفة للبنك والتي تنشأ إما بسبب العاملين أو نتيجة للإجراءات المتبعة أو التقنية المستخدمة، من خلال استحداث عدد من اللوائح ودليل العمل للقيام بما هو مطلوب في هذا الشأن.
- على البنوك أن تضع إطار عمل شامل وسليم لتطوير وتنفيذ بيئة رقابية احترازية لإدارة مخاطر التشغيل الناشئة من أنشطتها.
- يجب التعامل مع مخاطر التشغيل بطريق مختلفة، فالمخاطر التي مصدرها العاملون تحتاج إلى إدارة فعالة، ورصد وتحرك، وهذه بدورها تحتاج إلى قيام إجراءات عمل كافية، ومن العناصر المهمة للتحكم في مخاطر التشغيل هو الفصل الواضح للمسؤوليات ووضع خطط طوارئ.
- يجب على البنوك وضع آليات كافية للالتزام بالشرعية، من خلال وضع هيكل تنظيمي محدد بصورة واضحة ومؤهل بشكل كاف، وسياسات وإجراءات تتعلق بمطابقة المنتجات والأنشطة للشرعية، وذلك بوضع نظام مراقبة مستقل للتأكد من الالتزام بالشرعية.

5. إدارة المخاطر القانونية: لإدارة المخاطر القانونية يجب تتبع الإجراءات الآتية²:

- الدراسة الجيدة لشخصية العميل قبل التعاقد معه.
- الدقة والوضوح في تحرير العقود لمنع الغرر (الجهالة) المنهى عنه شرعا.
- الأخذ بالرأي الفقهي الذي يجيز الشرط الجزائي لتعويض البنك عن الخسارة الناتجة عن عدم وفاء العميل بالتزاماته.
- يجب النص في العقود على عرض المنازعات على لجنة تحكيم لتقليل التكاليف وسرعة الحكم فيها.

ثانيا: المخاطر التي تخص البنوك الإسلامية

قد تأتي مخاطر فقدان الثقة من تجاوز البنك الإسلامي لشروط العقد، أما مخاطر الإزاحة التجارية فتعني أن البنك وقد تقيّد تماما بالمتطلبات الشرعية في أعماله، ولكنه غير قادر على دفع عائد منافس للمودعين مقارنة بنظائره من البنوك الإسلامية أو المنافسين الآخرين، وسيكون هناك دافع لحسب الودائع، ولمنع لك يحتاج مالكو البنك لاقتطاع جزء من عائدات أسهمهم لصالح المودعين في حسابات الاستثمار³.

¹ المرجع نفسه، ص 08.

² المرجع نفسه، ص 08.

³ صلاح السبيسي، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2011، ص 308.

1. إدارة المخاطر الأخلاقية: لإدارة المخاطر الأخلاقية يجب إتباع الإجراءات التالية¹:

- حسن اختيار العاملين من ذوي الأخلاق الحسنة.
- بناء قاعدة معلومات تتوافر فيها البيانات عن كافة عملاء البنك.
- التعرف على معدلات الأرباح التي يحققها العملاء في أعمالهم ومقارنتها بالربح المحقق من العملية.
- ضرورة أخذ ضمانات من العملاء لمواجهة حالات خيانة الأمانة.
- لابد من المتابعة المكتبية والميدانية لعمليات المضاربة والمشاركة.

2. إدارة المخاطر الشرعية: لإدارة المخاطر الشرعية يجب إتباع الإجراءات التالية²:

- وجود هيئة شرعية مستقلة لمساعدة الإدارة والعاملين على ضمان الالتزام الشرعي.
- وجود قسم الرقابة الشرعية داخل البنك لفحص وتدقيق معاملاته يكون مرتبطاً بالهيئة الشرعية.
- وجود سياسات وإجراءات لتطبيق أي منتج إسلامي، توضح الإجراءات التي يمر بها المنتج والسياسات المحددة له الموضوعة من قبل قسم الرقابة الشرعية في البنك، وكيفية المراجعة والمطابقة لهذه الإجراءات والسياسات.

ثالثاً: إدارة المخاطر التي تتعلق بصيغ التمويل الإسلامية

تختص إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية بإدارة الصيغ الغير موجودة في البنوك التقليدية، حيث تتم كما يلي:

1. إدارة مخاطر المربحة: لإدارة مخاطر التمويل بالمربحة على البنك القيام بما يلي³:

- يحق للبنك أخذ هامش الجدية لتعويض خسارته في العملية.
- التوريق المسبق للمربحة خاصة في الصفقات الكبيرة عن طريق مشاركة أكبر عدد ممكن من المستثمرين في تمويل الصفقة.
- تطبيق الشروط الجزائية المحددة في العقد.
- الحصول على الضمانات وتسييلها.

2. إدارة مخاطر السلم والإستصناع: للتخلص من مخاطر التمويل بالسلم والإستصناع نتبع الإجراءات

التالية⁴:

- التأكد من الجدارة الائتمانية للعميل سواء من حيث دراسة سلوكه الائتماني في معاملاته السابقة، أو مدى التزامه بأحكام وتوجيهات الدين التي تشدد على ضرورة التزام بالديون في مواعيدها وتحذر من عواقب المماطلة.

¹ نوال بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 08.

² المرجع نفسه، ص 09.

³ بولقرون طارق وبولحية خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 77.

⁴ بن عمارة نوال، مرجع سبق ذكره، ص 10.

➤ يمكن للمصرف أن يطلب ضمانات مناسبة يقوم بتسييلها واستيفاء حقه منها عند التوقف عن السداد.

➤ استخدام المخصصات السابق تكوينها للعملية.

➤ الاستعانة بأهل الخبرة مقابل عمولة محددة، وأن يوكل البنك البائع من التسويق مقابل أجر محدد شريطة ألا يكون اتفاقا مسبقا مروطا مع عقد السلم حتى لا يكون هناك جمع عقدين في عقد واحد.

➤ استخدام السلم والإستصناع الموازي.

3. إدارة مخاطر الإجارة: لإدارة المخاطر التمويل بالإيجار نتبع الخطوات التالية¹:

➤ يمكن للبنك أن يحص على هامش الجدية لتعويض خسارته في العملية.

➤ التوريق المسبق أو اللاحق لعمليات الإجارة من خلال تقسيم مبلغ تمويل شراء أو قيمة العين إلى صكوك إجارة وطرحها للاكتتاب لعدد كبير من المستثمرين ومشاركتهم في إيراد التأجير.

➤ استخدام المخصصات السابق تكوينها لعمليات التمويل بالتأخير.

➤ تسييل الضمانات واستيفاء حقه منها عند التوقف عن السداد.

4. إدارة مخاطر المشاركة والمضاربة: للتخلص من مخاطر التمويل بالمشاركة والمضاربة يستلزم الأمر ما يلي²:

➤ اختيار الشركاء بعناية فائقة ويجب أن يكونوا من أهل الخبرة والاختصاص، ولديهم إمام كبير وإدراك واسع بطبيعة المخاطر التي يتعرض لها المشروع وممن يتمتعون بملاءة مالية.

➤ يجب أن تعمل البنوك كبنوك شاملة تحتفظ بأسهم ضمن مكونات محفظتها الاستثمارية.

➤ الإعداد والتخطيط الجيد للمشروعات الممولة، حيث أن كثيرا من أسباب الفشل تعود إلى قصور دراسات الجدوى.

➤ التوريق المسبق للعملية خاصة الكبيرة منها عن كريق تجميع المال اللازم لها بموجب صكوك من المدخرين، ويمكن اتخاذ هذا الإجراء بعد دخول البنك في العملية واسترداد تمويله عن طريق التوريق.

5. إدارة مخاطر المزارعة والمساقاة: التمويل بالمزارعة والمساقاة يتضمن مخاطر كبيرة جدا ولذلك يجب

على البنك الحذر قبل تطبيقها، وهذا عن طريق القيام بدراسة دقيقة ومتخصصة بالزراعة للأرض من موقع ومناخ ونوعية البذور، وطبيعة الأشجار والأسمدة... إلخ، وهذا للتقليل من أثر الخسارة في حالة حدوثها على الأقل³.

¹ المرجع نفسه، ص 11.

² بولقرون طارق وبولحية خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 78.

³ المرجع نفسه، ص 79.

خلاصة

لا يمكن الحديث عن العمل البنكي دون الحديث عن المخاطرة فهما متلازمان، فمن خلال هذا الفصل يتبين لنا أن البنوك الإسلامية معرضة لنفس المخاطر التي تتعرض لها البنوك التقليدية من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، بالإضافة إلى مخاطر أخرى خاصة بالبنوك الإسلامية فقط كمخاطر صيغ التمويل، المخاطر التجارية المنقولة، مخاطر فقدان الثقة...إلخ.

لذلك تسعى البنوك الإسلامية لإدارة مخاطرها المالية بحثاً عن العائد المرتفع بطرق وأساليب محددة تتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية، فكلما تعرض البنك لمخاطر أكبر كلما زاد مقدار ما يحققه من عوائد، لذلك تعمل البنوك الإسلامية على إدارتها بطريقة تسمح لها بممارسة نشاطها بشكل طبيعي وزيادة أرباحها.

الفصل الثالث:

إدارة المخاطر لعينة من لبنوك الإسلامية

المبحث الأول: البنك العربي الإسلامي

الدولي

المبحث الثاني: مجموعة البركة المصرفية

الإسلامية

المبحث الثالث: بنك البحرين الإسلامي

تمهيد

عرفت البنوك الإسلامية انتشارا واسعا في جميع الأقطار خاصة في الدول العربي الإسلامي، وكعينة من هذه البنوك، وكنموذج لهذه البنوك ولمعرفة كيف تتم عملية إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية، اخترنا ثلاث بنوك عربية إسلامية.

البنك العربي الإسلامي الدولي الذي يعتبر من أفضل البنوك وأبرز المؤسسات المصرفية الإسلامية في الأردن والمنطقة، كما يقدم أفضل الخدمات المصرفية للأفراد وأفضل منتج إسلامي للتمكين الاقتصادي وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ومن بين البنوك التي عرفت انتشارا واسعا، مجموعة البركة المصرفية الإسلامية التي تعد متخصصة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، والتي تعتمد على الصيغ الإسلامية في تمويل زبائنها. أما عن بنك البحرين الإسلامي فقد تمكن من تعزيز مكانته كبنك رائد في تقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث نجح في إتباع استراتيجية عمل تتمحور حول خدمة الزبائن وتلبية احتياجاتهم ورغباتهم.

ولمعالجة المخاطر في البنوك الإسلامية قمنا بتقسيم الفصل الثالث إلى:

المبحث الأول: البنك العربي الإسلامي الدولي

المبحث الثاني: مجموعة البركة المصرفية الإسلامية

المبحث الثالث: بنك البحرين الإسلامي

المبحث الأول: البنك العربي الإسلامي الدولي

يعتبر البنك العربي الإسلامي الدولي أفضل بنك في الأردن للخدمات المصرفية للأفراد وأفضل منتج مصرفي إسلامي للتمكين الاقتصادي للمرأة، وكغيره من البنوك لا يخلو من المخاطر ولذلك يسعى إلى إدارتها بمختلف الطرق.

المطلب الأول: نبذة عن البنك العربي الإسلامي الدولي IIAB

أولاً: التأسيس

بدأ البنك العربي الإسلامي الدولي ممارسة أعماله المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء في الثاني عشر من شوال عام 1418 هجري، الموافق للتاسع من شباط عام 1998 ميلادي، واليوم يعد البنك العربي الإسلامي الدولي واحداً من أبرز المؤسسات المصرفية الإسلامية في الأردن والمنطقة.

وقد تأسس البنك العربي الإسلامي الدولي كشركة مساهمة عامة بمقتضى قانون الشركات رقم (22)

لسنة 1997 وسجلت في سجل الشركات المساهمة العامة تحت رقم (327) بتاريخ 1997/03/30¹.

ثانياً: الهيكل التنظيمي

¹ التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي، 2017، ص 09.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر في البنك العربي الإسلامي

أولاً: إدارة المخاطر

يقوم البنك العربي الإسلامي الدولي بالتعامل مع التحديات المتعلقة بالمخاطر المصرفية بشكل شامل ضمن إطار كلي لإدارة المخاطر وذلك استناداً لأفضل المعايير والأعراف والممارسات المصرفية، ومدعمة بهيكل حاكمية على مستوى مجلس الإدارة سيما اللجان المنبثقة من المجلس ومستوى الإدارة التنفيذية¹. تمثل إدارة المخاطر أحد المستويات الأساسية للرقابة وذلك ضمن إطار الهيكل المؤسسي لإدارة المخاطر للبنك، وهي الإدارة المسؤولة عن تطوير نظام محكم وفعال للتعرف على المخاطر التي يتعرض لها البنك حيث تشمل مهامها الأمور التالية²:

- مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك قبل اعتماده من مجلس الإدارة.
- تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
- تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل نوع من أنواع المخاطر.
- رفع تقارير لمجلس الإدارة من خلال لجنة إدارة المخاطر ونسخة للإدارة التنفيذية العليا تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر الفعلية لكافة أنشطة البنك Risk Profile بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة، Risk Appetite ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
- التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
- دراسة وتحليل كافة أنواع المخاطر التي يواجهها البنك.
- تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر، وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- توفير المعلومات اللازمة حول مخاطر البنك، لاستخدامها لأغراض الإفصاح.
- تعزيز ورفع مستوى الوعي بالمخاطر بالاستناد إلى أفضل الممارسات والمعايير الرائدة والمختصة بالقطاع المصرفي.

ثانياً: إدارة مخاطر الائتمان

يعتمد البنك العربي الإسلامي الدولي أسلوب المبادرة والديناميكية وتطبيق استراتيجية متحفظة في إدارة هذا النوع من المخاطر كعنصر أساسي لتحقيق هدفه الاستراتيجي في التحسين المتواصل والمحافظة على نوعية الأصول وتركيبية المحفظة الائتمانية. ويعتمد البنك كذلك على معايير ائتمانية راسخة ومحافظة وحصيفة، وسياسات وإجراءات ومنهجيات وأطر عامة لإدارة المخاطر تأخذ بعين الاعتبار كافة المستجدات في البيئة

¹ التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي، 2019، ص22.

² التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي، 2020، ص25.

المصرفية والتشريعية، بالإضافة إلى هياكل تنظيمية واضحة وأنظمة آلية، علاوة على المتابعة الحثيثة والرقابة الفعالة التي تمكن البنك من التعامل مع المخاطر المحتملة وتحديات البيئة المتغيرة بمستوى عالٍ من الثقة. وتستند قرارات الإدارة الائتمانية إلى الاستراتيجية المعتمدة ومستويات المخاطر المقبولة، ويتم إجراء مراجعة وتحليل لنوعية وجودة المحفظة الائتمانية بشكل دوري وفقاً لمؤشرات محددة للأداء كما أنها تركز على التنوع الذي يعتبر حجر الأساس لتخفيف وتوزيع المخاطر على المستوى الفردي للعملاء وكذلك على المستوى القطاعي¹.

إن العملية الائتمانية في البنك هي عملية مؤسسية ومبنية بإحكام وتقوم على المرتكزات والأسس الرئيسية التالية²:

- حدود واضحة ومحددة لمستوى المخاطر الائتمانية يتم تحديدها على أعلى المستويات الإدارية ومن ثم إرسالها إلى وحدات الأعمال المختلفة، ويتم مراجعة هذه الحدود ومراقبتها وإجراء أية تعديلات ضرورية عليها بشكل دوري.
- اعتماد مبدأ اللجان الائتمانية للتأكد من أن القرارات الائتمانية ليست فردية وإنما يتم اتخاذها من قبل اللجان.
- فشل المهام بين إدارة قطاعات الأعمال وإدارة مراجعة الائتمان ودائرة مراقبة الائتمان لتحقيق مبدأ الاستقلالية.
- صلاحيات ائتمانية متدرجة وفقاً لمستويات المخاطر لكل لجنة ائتمانية على مستوى المناطق والإدارة العامة والتي تخضع لمراجعة دورية.
- معايير واضحة للعملاء / السوق المستهدف والمستوى المقبول للأصول الائتمانية.
- تحليل مالي وائتماني متكامل ومعقد يغطي الجوانب المختلفة للمخاطر لكل عميل و/أو عملية ائتمانية.
- تزويد الإدارة العليا ولجان الائتمان ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بتقارير دورية حول مخاطر الائتمان وجودة المحفظة الائتمانية ونوعية الأصول.
- التقييم والمتابعة المستمرة لأية تركيزات ائتمانية واستراتيجيات التعامل معها.
- التأكد من فاعلية وقدرة نظام الإنذار المبكر بشكل مستمر لتحديد وكشف المخاطر المحتملة.
- إدارة فعالة لعملية التوثيق القانوني وإدارة الضمانات وحفظها ومتابعتها للتأكد من تغطيتها للالتزامات المقابلة ووضع الآليات المناسبة للمتابعة المستمرة.
- المراجعة الدورية والسنوية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة وذلك بهدف الوقوف على أية مؤشرات سلبية تخص هذه التسهيلات.

¹ التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي، 2018، ص114.

² التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي، 2021، ص ص113، 114.

- اعتماد وتطبيق أساليب مراقبة وضوابط متشددة تستند إلى المتابعة المستمرة لحسابات التسهيلات الائتمانية.
- يقوم البنك بطرح عدة برامج لقطاع التجزئة ويتم إدارتها على مستوى المحفظة لكل منتج من خلال برامج منتجات يتم إعدادها لتغطي فئات متجانسة من العملاء وتخضع هذه البرامج للمراجعة والموافقة بشكل سنوي أو حين الحاجة من قبل اللجان المعنية.
- قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 منذ بداية 2018، حيث تم استخدام نموذج لاحتساب الخسائر المتوقعة بناء على نظرة مستقبلية مرتبطة بشكل وثيق بالوضع الائتماني للعميل ومؤشرات تدهور الأداء الائتماني وارتفاع المخاطر الائتمانية للعملاء مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية الكلية وذلك بناء على المراحل الثلاث حسب متطلبات المعيار، ويقوم البنك باعتماد المخصصات الائتمانية الناتجة عن احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب المعيار وتعليمات البنك المركزي الأردني بالخصوص.
- آلية متحفظة في احتساب المخصصات وتحصيل الديون غير العاملة ضمن أعلى المعايير المحاسبية والرقابية المعمول بها، من خلال تحليل اتجاهات ومؤشرات الاستحقاقات المتأخرة كما وتخضع هذه الآلية للمراجعة الائتمانية والقانونية الدورية التي يبنى على نتائجها استراتيجيات إدارة حسابات الديون غير العاملة لتخفيف نسب ومستويات الديون غير العاملة ورفع مستويات الاسترداد والتغطية.
- تطبيق اختبارات ضاغطة بشكل دوري على مستوى المحفظة وعلى الحسابات الكبرى التي تمثل تركزات ائتمانية وتقييم أثر هذه الاختبارات على رأس المال والأرباح.
- يقوم البنك بشكل مستمر بتحسين وتطوير كافة الجوانب أعلاه بما يتلاءم مع المتغيرات والمستجدات في بيئة الأعمال والصناعة المصرفية والاستفادة مما توفره التقنيات الحديثة من أنظمة آلية في هذا المجال.
- ويولي البنك وبشكل مستمر أهمية كبيرة لتطوير المهارات ورفع مستوى الكفاءات والخبرات من خلال التركيز على انخراط كوادره العاملة في مجال الائتمان بدورات وبرامج تدريبية نوعية ومنقاة لتأهيلهم لأداء واجباتهم ومسؤولياتهم بكفاءة واقتدار.
- يستخدم البنك الضمان لحماية التمويل وذلك لجواز الرهن في الشريعة الإسلامية، ولا ضرر إذا كان الرهن قانونياً لا حيازياً، فالرهن القانوني لا يمنع الراهن من الانتفاع بالعين المرهونة ولكن يمنعه من نقل الملكية مما يضر بمصلحة المرتهن الدائن.

الجدول رقم (03-01): التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى)

الوحدة: دينار أردني.

2021	2020	2019	2018	2017	السنوات	
					البيان	
1073352606	1005509120	908046469	910519204	2102226635	مشتركة	مخاطر
1068902844	951466851	870160227	734598208	131968707	ذاتية	الائتمان
2142255450	1956975971	1778206696	1645117411	2234195342	الإجمالي	
185279479	178769275	199089285	(589077931)	—	مقدار التغير	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي (2017-2021).

من خلال الجدول نلاحظ أن مخاطر الائتمان المشتركة خلال السنوات الخمس أكبر بكثير من مخاطر الائتمان الذاتية، كما نلاحظ أن إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان للبنك قد انخفض في سنة 2018 مقارنة بالسنة السابقة وقدّر هذا الانخفاض بـ 589077931 دينار أردني وكان هذا الانخفاض على مستوى مخاطر الائتمان المشتركة، ثم بعد ذلك أصبح في ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 2021 ليصل الإجمالي إلى 2142255450 دينار أردني.

الجدول رقم (03-02): توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر. وإجمالي المخصصات والضمانات لمواجهة المخاطر المحتملة

الوحدة: دينار أردني.

2021	2020	2019	2018	2017	السنوات	
					البيان	
921582818	822846979	733536221	63423238	29938202	ذاتية	مخاطر
1015329722	941321258	852616848	871171811	1991780549	مشتركة	عاملة
1936912540	1764168237	1586153069	1474595049	2021718751	الإجمالي	
3877443	4131225	4268875	3750052	3786538	ذاتية	مخاطر
25310179	25966961	26645938	27110496	17853880	مشتركة	غير
29187622	30098186	30914813	30860548	21640418	الإجمالي	عاملة
31816978	36659180	32429642	23502061	14636188	المخصصات	
186864465	192646058	199670189	215335906	219318617	الضمانات	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي (2017-2021).

من الجدول نلاحظ أن المخاطر العاملة قد انخفضت سنة 2018 إلى 1474595049 دينار أردني وذلك راجع إلى الانخفاض في المخاطر العاملة المشتركة، وبعد ذلك عرفت ارتفاعا مستمرا إلى غاية 2021، وهي أكبر من المخاطر غير العاملة (الديون المتعثرة) والتي كانت هذه الأخيرة في تزايد إلى غاية سنة 2019 حيث بلغت 30914813 دينار أردني، وهذا يدل على زيادة احتمال خطر الائتمان في البنك، إلا أنها تراجعَت خلال السنتين الآخريتين لتصل إلى 29187622 دينار أردني، يمكن تفسير هذا التراجع إلى قيام البنك بإجراءات تسوية الالتزامات المالية لعملائه وفق صندوق سداد الديون المتعثرة.

كما نلاحظ أن المخصصات ترتفع خلال سنوات الدراسة، إلا في سنة 2021 فقد انخفضت قليلا وأصبحت 31816978 دينار أردني، وبالمجمل نقول أن المخصصات مرتفعة وأن البنك يتبع سياسة جيدة للتقليل من مخاطر الائتمان وتغطية جزء منها.

أما الضمانات فنلاحظ أنها تنخفض على مدار السنوات الخمس بحيث كانت تقدر سنة 2017 بـ 219318617 دينار أردني وفي 2021 أصبحت تقدر بـ 186864465 دينار أردني، فعلى البنك معرفة سبب تناقص هذه الضمانات من سنة لأخرى ومعالجة هذه المشكلة، وبصفة عامة لا يزال مقدار الضمانات عالي مما يساعد على تغطية جزء من مخاطر الائتمان.

الجدول رقم (03-03): التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي

الوحدة: %.

البيان \ السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	متوسط النسبة
داخل المملكة	90.73	86.21	88.82	89.96	89.02	88.94
دول الشرق الأوسط	6.33	9.47	8.54	7.70	7.76	7.96
أوروبا	2.13	2.83	1.58	2.24	2.47	2.25
أمريكا	0.14	—	—	0.02	0.006	0.03
أستراليا	0.02	0.01	0.003	0.02	0.003	0.01
آسيا	—	—	—	0.00009	0.72	0.14
دول أخرى	0.63	1.47	1.03	0.03	0.004	0.63

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي (2017-2021).

من خلال الجدول يتبين لنا أن إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان يتركز في منطقة واحدة داخل المملكة طيلة سنوات الدراسة، حيث قدر متوسط النسبة داخل المملكة بنحو 88.94%، وتليها مباشرة دول الشرق الأوسط بنسبة 7.96% ثم بعدها أوروبا بنسبة قدرت بـ 2.25%، وبنسب متقاربة وضعيفة في المناطق المتبقية والمتمثلة في دول أخرى، آسيا، أمريكا، أستراليا، بنسب 0.63%، 0.14%، 0.03%، 0.01%، على التوالي، أي أن البنك متعرض لخطر التركيز في منطقة واحدة.

الجدول رقم (03-04): التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي

الوحدة: %.

البيان	السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	متوسط النسبة
مالي		1.90	2.30	2.27	1.79	1.18	1.88
صناعة		3.62	4.69	4.29	4.42	4.97	4.36
تجارة		19.73	22.64	19.60	18.67	18.67	19.86
عقارات		6.21	10.06	8.39	7.66	6.98	7.86
زراعة		1.64	1.74	1.96	1.82	1.93	1.81
أسهم		0.08	—	0.02	0.01	—	0.02
أفراد		37.31	18.83	18.35	19.68	19.93	22.82
الحكومة والقطاع العام		29.47	39.70	45.09	45.88	46.31	41.29

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي (2017-2021).

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن البنك العربي الإسلامي الدولي يقوم بتوزيع قطاعات تمويلاته واستثماراته حيث نرى أنها موزعة على ثمانية قطاعات اقتصادية، بحيث نلاحظ أن تركيزها كان في القطاع العام بشكل كبير وذلك بنسبة 41.29% خلال السنوات الخمس، يليه قطاع الأفراد بنسبة قدرت بـ 22.82%، ثم القطاع التجاري بنسبة 19.86%، حيث حازت هذه القطاعات على أعلى النسب لإجمالي التعرض لمخاطر الائتمان حيث بلغت مجتمعة 83.97%. أما عن قطاع العقارات فقد كانت نسبة التعرض لمخاطر الائتمان فيه 7.86%، ويأتي بعده القطاع الصناعي بنسبة 4.36%، ثم القطاع المالي فالقطاع الزراعي بنسب متقاربة قدرت بـ 1.88% و 1.81% على التوالي، وفي الأخير قطاع الأسهم والذي كان من نصيبه نسبة ضئيلة جدا قدرت بـ 0.02%، أي أن البنك معرض لخطر التركيز في قطاع واحد.

ثالثا: إدارة مخاطر السيولة

إن الهدف من إطار عمل إدارة مخاطر السيولة هو ضمان قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية المستحقة في جميع الأوقات وإدارة مخاطر السيولة بشكل حصيف.

ضمن إطار مراقبة وضع السيولة يتسلم مدير دائرة الخزينة ومدير إدارة المخاطر تقارير يومية عن وضع السيولة الفعلي والمتوقع والأمثل للبنك وتساعد هذه التقارير مدير إدارة الخزينة على تزويد لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بكامل المعلومات الإدارية اللازمة عن وضع السيولة.

يستخدم البنك أساليب متعددة لقياس وتحليل السيولة والتي تساعد البنك على تخطيط وإدارة موارده المالية بالإضافة إلى تحديد عدم التطابق في الموجودات والمطلوبات والذي من الممكن أن يعرض البنك لمخاطر السيولة، تتضمن هذه المقاييس نسب السيولة ليوم وشهر ونموذج فجوة السيولة التراكمي ونسبة تغطية

السيولة LCR، تحليل تركيزات كبار المودعين ونسب السيولة حسب متطلبات البنك المركزي واختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).

إن إطار اختبار الأوضاع الضاغطة للسيولة هو أحد الأدوات الرئيسية لتقييم مخاطر السيولة ضمن أحداث افتراضية مستوحاة من خبرة البنك، المتطلبات الرقابية والأحداث الخارجية ذات العلاقة بميزانية البنك¹.
الجدول رقم (03-05): توزيع المطلوبات (غير مخصومة) وفجوة السيولة بين المطلوبات والموجودات على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدى بتاريخ القوائم المالية

الوحدة: دينار أردني.

البيان	السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
أقل من شهر	526844	590782	690530	552615	580064	
من شهر إلى 3 أشهر	335755	408724	414121	380901	348062	
من 3 أشهر إلى 6 أشهر	268147	259398	274623	262829	271375	
من 6 أشهر حتى سنة واحدة	462641	441474	441417	814686	1002883	
من سنة حتى 3 سنوات	254152	236620	246179	274711	294128	
أكثر من 3 سنوات	—	—	2294	3846	4269	
بدون استحقاق	29957	28158	17027	8957	6263	
مجموع الموجودات	2052079	2159048	2300389	2543191	2809539	
مجموع المطلوبات	1877496	1965156	2086191	2298545	2543044	
فجوة السيولة	174583	174583	214198	244646	266495	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي (2017-2021).

من خلال الجدول يتضح أنه إذا قمنا بجمع قيم توزيع المطلوبات غير المخصومة خلال الفترة القصيرة (أقل من سنة) فهي التي تحوز على أعلى قيمة في المطلوبات غير المخصومة في جميع سنوات الدراسة (من 2017 إلى 2021) تليها المطلوبات غير المخصومة ذات الفترة المتوسطة الأجل، وما يلاحظ على القيم المتواجدة حسب هذا الاستحقاق أنها انخفضت سنة 2018 إلى 236620 دينار أردني وبعد ذلك عرفت ارتفاعاً إلى غاية 2021 لتصل إلى ما قيمته 294128 دينار أردني.

أما عن الفترة أكثر من ثلاث سنوات فلم تكن تعرف أي وجود للمطلوبات غير المخصومة قبل حلول 2019 وفي هذه السنة أصبح 2294 دينار أردني ليصل سنة 2021 إلى 4269 دينار أردني وهذه القيم صغيرة مقارنة بالفترات الأخرى.

¹ التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي، 2021، ص115.

أما عن الفترة بدون استحقاق فقد شهدت انخفاضا على مدار السنين الخمس بحيث كانت 29957 دينار أردني عام 2017 وأصبحت 6263 دينار أردني سنة 2021.

من خلال تحليل هذا الجدول نلاحظ أن البنك العربي الإسلامي الدولي يعتمد على المطلوبات غير المخصومة ذات فترات الاستحقاق القصيرة بشكل كبير، تليها المطلوبات ذات فترة الاستحقاق المتوسطة، ثم الفترة بدون استحقاق، وفي الأخير فترة الاستحقاق الطويلة.

كما نلاحظ أن كل من مجموع الموجودات ومجموع المطلوبات في تزايد مستمر طوال السنوات الخمس، وفجوة السيولة كذلك في تزايد مستمر وهذا مؤشر جيد للبنك أي قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها دون اللجوء إلى تسهيل جزء من أصوله، وهذا يدل على انعدام المخاطر التي كان من الممكن أن يتعرض لها البنك في جانب السيولة.

❖ مؤشرات السيولة: هناك مؤشرات كثيرة للسيولة أهمها:

أ. مؤشر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع: إن النسبة المعيارية لهذا المؤشر تكون محصورة بين 30% و45%، بمعنى أنه إذا انخفضت هذه النسبة تحت 30% فإن البنك معرض إلى خطر السيولة، وإذا زادت عن 45% فإن البنك يمتلك فائض في السيولة غير مستغلة، في حين أنه كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلت على قدرة البنك على الحفاظ على مصداقية وثقة المودعين¹. ويعطى بالعلاقة التالية²:

$$\text{نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

ب. مؤشر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: النسبة المعيارية لهذا المؤشر محصورة بين 20% و30%، يعني أنه إذا انخفضت هذه النسبة عن الحد الأدنى فالبنك معرض إلى خطر السيولة، أما إذا زادت عن الحد الأعلى فإن البنك يمتلك فائض في السيولة غير مستغلة³. ويحسب بالعلاقة⁴:

$$\text{نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ج. مؤشر نسبة الاحتياطي القانوني: البنك المركزي الأردني هو المسؤول عن تحديد نسبة الاحتياطي القانوني ويفرضها على جميع البنوك المرخصة داخل بلده. فقد قرر البنك المركزي سنة 2020

¹ نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل -دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص182.

² سمير عبد الرزاق السرايري، قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43_44، 2008، ص143.

³ نجار حياة، مرجع سبق ذكره، ص182.

⁴ المرجع نفسه، ص182

تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع لدى البنوك من 7% إلى 5% (هذه هي المرة الأولى التي يخفض بها البنك المركزي الاحتياطي القانوني منذ 2009)¹. يحسب بالعلاقة²:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

الجدول رقم (03-06): مؤشرات السيولة للبنك العربي الإسلامي الدولي

الوحدة: %.

البيان	السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع		34.52	31.90	36.27	36.66	37.08
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول		29.74	27.49	31.24	31.90	32.29
نسبة الاحتياطي القانوني		33.30	30.81	35.33	35.95	36.34

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي (2017-2021).

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع قد شهدت انخفاضا سنة 2018 بنسبة قدرت بـ 31.90% بعدما كانت 34.52% سنة 2017 لتعود وترتفع من جديد إلى غاية 2021 لتصل إلى 37.08%. ومن هنا يمكننا القول أن مؤشر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع في الحدود المثلى أي محصور بين 30% و45% وهذا يدل على أن البنك يستطيع أن يغطي ويسد نسبة كبيرة من إجمالي الودائع التي بحوزته من أصوله السائلة فقط.

ونلاحظ أيضا أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول هي الأخرى انخفضت سنة 2018 بنسبة قدرت بـ 27.49% والتي كانت 29.74% في عام 2017 لترتفع مرة أخرى خلال السنوات 2019، 2020، 2021 بنسب 31.24%، 31.90%، 32.29% على التوالي، فنقول أن هذا المؤشر في سنتي 2017 و2018 كان في الحدود العادية، أما في باقي السنوات الثلاث فقد فاق الحد الأعلى، وهذا يدل على أن البنك يمتلك نسبة كافية من أصوله في شكل سائل مما يدل على قدرته على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل.

أما نسبة الاحتياطي القانوني فقد عرفت ارتفاعا في الفترة الممتدة من 2019 إلى 2021 لتصل إلى 36.34%، في حين أنه انخفض سنة 2018 من 33.30% إلى 30.81%، وليس لهذا الانخفاض أي تأثير لأن نسبة الاحتياطي القانوني للبنك العربي الإسلامي الدولي فاقت النسبة المفروضة من قبل البنك المركزي في جميع السنوات المدروسة وهذا يؤكد أن البنك لا يواجه مشاكل مع البنك المركزي فيما يخص السيولة.

¹ <https://www.cbj.gov.jo/DetailsPage/CBJAR/NewsDetails.aspx?ID=276> 22/05/2022 14:22.

² عبد الحسين جاسم محمد، أثر نسبة الاحتياطي القانوني على أداء المصارف التجارية -دراسة تحليلية في البنك العربي الأردني-، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 23، العراق، 2009، ص262.

رابعاً: إدارة مخاطر السوق

يتبع البنك سياسات مالية لإدارة المخاطر المختلفة ضمن استراتيجية محددة وهناك لجنة لإدارة الموجودات والمطلوبات في البنك تتولى رقابة وضبط المخاطر وإجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من الموجودات والمطلوبات سواء في المركز المالي أو خارجها، وتشمل هذه المخاطر ما يلي¹:

- تحديث السياسة الاستثمارية المتبعة في البنك وعرضها على مجلس الإدارة للمصادقة عليها بصورة دورية ومراجعة تطبيق السياسة الاستثمارية وتقييم نتائجها مقارنة بمؤشرات السوق والتنافسية المصرفية.
- تشكيل لجان اتخاذ القرار الاستثماري وتوزيع الصلاحيات بما يتفق مع السياسة الاستثمارية للبنك.
- إعداد خطة استثمارية سنوية بحيث تراعي توقعات لجنة الموجودات والمطلوبات لتوقعات العوائد وتقلبات أسعار السوق بحيث تتضمن الخطة الأدوات الاستثمارية المتاحة في السوق ذات المخاطر المتدنية.
- إعداد تقارير لأسعار السوق وعرضها على لجنة الموجودات والمطلوبات لمراقبة أي انخفاض مفاجئ في أسعار الأدوات المالية المستثمر بها لتجنب مخاطر تقلبات أسعار السوق.
- إن الأدوات الأساسية في قياس وإدارة مخاطر السوق تشمل²:
 - صافي المركز المفتوح للعملة الأجنبية.
 - القيمة المعرضة للمخاطر (Value At Risk).
 - الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).

1. مخاطر معدل العائد

تنشأ مخاطر معدل العائد من تزايد المعدلات الثابتة طويلة الأجل في السوق حيث لا تتوافق بشكل فوري مع التغيرات الحاصلة في مؤشر العوائد المرتفعة. ويجب اتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد من وجود إجراءات إدارية متعلقة بتجديد وقياس ومتابعة مخاطر معدل العائد وإعداد تقارير بشأنها ومراقبتها بما في ذلك التأكد من سلامة هيكلتها.

يتعرض البنك لمخاطر معدل العائد نتيجة لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة أو إعادة تسعير معدل العائد على المعاملات اللاحقة في فترة زمنية معينة. ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق تحديد نسب معدلات الأرباح المستقبلية وفق توقعات ظروف السوق وتطوير أدوات جديدة تتوافق مع الشريعة وذلك من خلال استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك.

الحصول على أفضل العوائد الممكنة الموجودة في السوق واعتماداً على مؤشر السوق العالمي لايبور وجودايبر كمعيار ومرجعية للمحفظة والاستثمارات على حد سواء المدارة من قبل البنك.

تراعي المخاطر المترتبة عن هذه الاستثمارات بالاعتماد على خيار التنويع على أساس الدول والمؤسسات والأقاليم وبما يضمن التقليل من آثار المخاطر المترتبة عن إدارة الاستثمارات.

¹ التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي، 2019، ص127.

² التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي، 2018، ص29.

يلتزم البنك بإدارة الاستثمارات على أساس الموائمة (Matching) بين مطلوبات البنك المتمثلة بودائعه وموجوداته بالعملات الأجنبية والمتمثلة في الاستثمارات بالعملات الأجنبية، بحيث أن الودائع مقيدة الأجل تستثمر استثمارات قصيرة الأجل أما الودائع طويلة الأجل فتستثمر استثمارات متوسطة أو طويلة الأجل¹.

❖ مؤشرات الربحية: من بين هذه المؤشرات ما يلي:

أ. **معدل العائد على الأصول (المردودية الاقتصادية) ROA:** ويشير إلى الربح المحقق من كل وحدة نقدية مستخدمة من أصول البنك². ويحسب بالعلاقة³:

$$\text{مؤشر العائد على الأصول} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ب. **مؤشر العائد على حقوق الملكية (المردودية المالية) ROE:** ويوضح نسبة العائد المحقق عن كل دينار مستثمر من أموال المساهمين⁴. ويحسب بالعلاقة⁵:

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ج. **مؤشر هامش الربح PM:** يشير إلى الربح الصافي الذي يتحقق عن كل وحدة نقدية من إجمالي الإيرادات التشغيلية، ويعكس قدرة إدارة المصرف في مراقبة التكاليف⁶. ويحسب بالعلاقة⁷:

$$\text{نسبة هامش الربح} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الإيرادات التشغيلية}}$$

¹ التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي، 2017، ص 109 – 110.

² Andreas D and Gabrielle W, **What Determines the profitability of commercial banks ? New Evidence from Switzerland**, lucerne university of applied sciences, switzerland, 2009, p10.

³ نهى مجدي عبده عبد الواحد عاصم وآخرون، **مؤشر مقترح لقياس مدى الإفصاح المحاسبي والبيئي عن التنوع البيولوجي وارتباطه بمؤشرات الأداء المالي للشركات**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد 04، مصر، 2021، ص 90.

⁴ بوسعيد محمد عبد الكريم، بوزيان محمد، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية -دراسة حالة بنك البركة الجزائري-**، مجلة المالية والأسواق، العدد 01، 2019، ص 226.

⁵ مخلص حمزة جدوع، محمد عبد الواحد جياس، **تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق -دراسة حالة في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية-**، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 39، العراق، 2016، ص 310.

⁶ عمر بوجميلة، مرجع سبق ذكره، ص 127.

⁷ المرجع نفسه، ص 127.

الجدول رقم (03-07): مؤشرات الربحية للبنك العربي الإسلامي الدولي

الوحدة: %.

البيان	السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة العائد على الأصول		1.40	1.47	1.49	1.19	1.20
نسبة العائد على حقوق الملكية		16.49	16.44	16.05	12.44	12.65
نسبة هامش الربح		38.03	39.46	39.91	36.43	39.13

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي (2017-2021).

من خلال الجدول يتبين لنا أن نسبة العائد على الأصول في تذبذب بحيث أنها من 2017 إلى 2019 عرفت ارتفاعاً من 1.40% إلى 1.49% ثم انخفضت إلى 1.19% سنة 2020 لتعود وترتفع من جديد بنسبة ضئيلة جداً سنة 2021 قدرت بـ 1.20%، كما نلاحظ أن إجمالي الأصول في تزايد مستمر بينما صافي الأرباح في تذبذب، وبالتالي يمكننا القول أن هنالك خطر ناتج عن عدم تحقيق ربح كافي يوافق مستوى تطور الأصول.

كما يتضح أن نسبة العائد على حقوق الملكية تتخفف خلال السنوات الأربعة الأولى (من 2017 إلى 2020) بحيث كانت 16.49% لتصبح 12.44%، أما في 2021 فقد شهدت ارتفاعاً طفيفاً و قدرت النسبة بـ 12.65%. إن الانخفاض الذي عرفته هذه النسبة ليس مؤشراً جيداً، ما يدل على حدوث مشكلة مالم يتم معالجته وهذا ناتج عن عدم تطور الأرباح بنسبة تواكب تطور حقوق الملكية خصوصاً سنة 2020 والتي انخفضت فيها الأرباح.

وفي الأخير نلاحظ أن مؤشر هامش الربح في ارتفاع خلال السنوات 2017، 2018، 2019 بنسب 38.03%، 39.46%، 39.91%، على التوالي لتسجل انخفاضاً قدر بـ 36.43% سنة 2020 لتعود وترتفع من جديد في سنة 2021 إلى 39.13% كما نلاحظ أن كل من صافي الأرباح والإيرادات التشغيلية في تزايد مستمر ماعداً في سنة 2020 عرفت انخفاضاً في كليهما، هذا ويشير الارتفاع في هامش الربح إلى زيادة كفاءة الأداء المالي وهذا مؤشر جيد.

2. مخاطر العملات

يتم إدارة العملات الأجنبية على أساس التعامل الفوري (Spot) وليس على أساس التعامل الآجل (Forward) حيث تتم مراقبة مراكز العملات الأجنبية بشكل يومي وحدود المراكز لكل عملة حيث أن السياسة العاملة في البنك لإدارة العملات الأجنبية تقوم على أساس تصفية المراكز أولاً بأولٍ وتغطية المراكز المطلوبة حسب احتياجات العملاء. يقوم البنك بالاعتماد على تعليمات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص في مجال المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية مقابل بعضها البعض والتي تنص على احتفاظ البنوك المرخصة بأخذ مراكز مفتوحة (طويلة وقصيرة) بالعملات الأجنبية وبما لا يتجاوز 5% من حقوق المساهمين لكل عملة على

حدة ويستثنى الدولار من هذه النسبة حيث يمكن اعتباره عملة أساس لهذه الغاية وبحيث لا يتجاوز المركز الإجمالي لجميع العملات ما نسبته 15% من إجمالي حقوق المساهمين للبنك¹.

الجدول رقم (03-08): التركيز في مخاطر العملات الأجنبية

الوحدة: دينار أردني.

البيان	السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
دولار أمريكي	—	85366	64390	266910	248949	
يورو	—	3331	817	2660	883	
جنيه إسترليني	—	150	79	(1089)	2676	
عملات أخرى	—	24925	28187	37901	39767	
المجموع	161478	113772	93473	305782	292275	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي (2017-2021).

نلاحظ من خلال الجدول أن البنك لم يحقق أي خسارة متعلقة بالتغير في صرف العملات خلال سنوات الدراسة ماعدا سنة 2020 فقد حقق خسارة بقيمة 1089 دينار أردني نتيجة لتقلبات في سعر صرف الجنيه الإسترليني خلال هذه السنة. ويتضح لنا أن الإجمالي في انخفاض إلى غاية سنة 2019 بسبب الانخفاض في سعر صرف كل من الدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني، ثم عاد وارتفع في عام 2020 إلى 305782 دينار أردني إثر الارتفاع الكبير في الدولار الأمريكي رغم الخسارة في سعر صرف الجنيه الإسترليني، لينخفض مرة أخرى سنة 2021 إلى 292275 دينار أردني، كما نلاحظ أن التركيز كان في الدولار الأمريكي خصوصا عامي 2020 و2021، أي أن البنك معرض لخطر التركيز في عملة واحدة.

3. مخاطر التغير في أسعار الأسهم

السياسة المتبعة في البنك والمتعلقة بإدارة الأسهم والوراق المالية، تقوم على تحليل المؤشرات المالية لهذه الأسعار وتقييمها تقييما عادلاً اعتماداً على نماذج تقييم الأسهم آخذين بالاعتبار مخاطر التغير في القيمة العادلة للاستثمارات والتي يعمل البنك على إدارتها عن طريق تنويع الاستثمارات وتنويع القطاعات الاقتصادية².

خامساً: إدارة مخاطر ملاءة رأس المال

1. كفاية رأس المال: تأخذ إدارة البنك بعين الاعتبار متطلبات البنك المركزي التي تتطلب وجود أموال

ذاتية كافية لتغطية نسبة محددة من الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر تتناسب مع طبيعة التمويل الممنوح والاستثمار المباشر³.

¹ التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي، 2017، ص110.

² التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي، 2018، ص128.

³ التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي، 2020، ص40.

2. مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات: حسب البنك المركزي الأردني فإن النسبة المحددة لهذا المؤشر هي 6% بمعنى أنه إذا انخفضت نسبة هذا المؤشر في البنك العربي الإسلامي عن 6% فإن حقوق الملكية لا تمثل سوى نسبة صغيرة من أصوله وبالتالي حدوث خطر الإفلاس¹. ويحسب بالعلاقة²:

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات}$$

3. مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع: يحسب بالعلاقة³:

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}} = \text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع}$$

4. مؤشر نسبة الأصول الخطرة: يحسب بالعلاقة⁴:

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الموجودات ما عدا السائلة}} = \text{نسبة الأصول الخطرة}$$

الجدول رقم (03-09): مؤشرات ملاءة رأس المال للبنك العربي الإسلامي الدولي

الوحدة: %.

البيان	السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة كفاية رأس المال		16.50	18.90	20.38	22.45	20.51
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات		8.50	8.98	9.31	9.61	9.48
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع		9.87	10.42	10.81	11.05	10.89
نسبة الأصول الخطرة		12.10	12.38	13.54	14.12	14.01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي (2017-2021).

من خلال الجدول نرى أن البنك العربي الإسلامي الدولي يتمتع بنسبة كفاية رأس مال مرتفعة، حيث تراوحت النسبة ما بين 16.50% و 22.45% خلال الأعوام 2017 إلى 2021، وهي وبشكل عام أعلى وبهامش مريح من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي والبالغة 12%، وهذا ما يدل على الملاءة الجيدة للبنك وقدرته على مواجهة مختلف المخاطر التي يتعرض لها.

¹ البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2015، ص 33.

² عمر بوجميلة، مرجع سبق ذكره، ص 121.

³ سمير عبد الرزاق السرايري، مرجع سبق ذكره، ص 141.

⁴ عمر بوجميلة، مرجع سبق ذكره، ص 122.

من الجدول نلاحظ أن مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات في ارتفاع مستمر من 2017 إلى 2020 (من 8.50% إلى 9.61%) ثم سجل بعد ذلك انخفاضا طفيفا في سنة 2021 قدرت نسبته بـ 9.48% وهذه النسب تفوق النسبة التي حددها البنك المركزي وبالتالي فإن البنك غير معرض لخطر الإفلاس نتيجة ضعف حقوق الملكية.

من الجدول نلاحظ أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع منخفضة، حيث قدرت النسبة 9.87% سنة 2017 وهذا راجع إلى كون حقوق الملكية أصغر بكثير من إجمالي الودائع أي أن البنك يعتمد على الودائع في هيكله المالي أكثر من الأموال الخاصة. لترتفع النسبة بعد ذلك إلى غاية سنة 2020 لتصبح 11.05% على التوالي، ونتج ذلك بسبب ارتفاع حجم الودائع وحقوق الملكية بالمستوى نفسه تقريبا، فالبنك قادر على رد متوسط نسبته 10.60% من أموال المودعين عن طريق أمواله المملوكة فقط وهذا يعطي نوع من الأمان للمودعين، وفي سنة 2021 انخفضت قليلا وأصبحت 10.89% نتيجة ارتفاع إجمالي الودائع بمقدار أكبر من مقدار ارتفاع حقوق الملكية. في عامي 2017 و2018 كانت النسبة أقل من النسبة المحددة من قبل لجنة بازل 3 والتي تقدر بـ 10.5% أي أن البنك معرض للخطر الذي قد يتعرض له المودعين، أما في السنوات الثلاث الأخيرة فقد فاقت النسب النسبة المحددة من قبل لجنة بازل 3 بمعنى أن البنك قد تجاوز هذا الخطر.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الأصول الخطرة في تزايد مستمر في الفترة الممتدة من 2017 إلى 2020 بنسب قدرت بـ (من 12.10% إلى 14.12%) بسبب ارتفاع الموجودات ماعدا السائلة وحقوق الملكية تقريبا بنفس الوتيرة، ففي 2021 انخفضت النسبة قليلا إلى 14.01% رغم الارتفاع في كل من الموجودات ماعدا السائلة وحقوق الملكية نتيجة ارتفاعهما بوتيرة مختلفة، وبصفة عامة نرى أن هذه النسب فاقت النسبة المئوية المفروضة من قبل لجنة بازل 3 (10.5%) إذن البنك غير معرض لخطر هذا المؤشر.

سادسا: إدارة مخاطر التشغيل

هي المخاطر الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق في السياسات والإجراءات الخاصة بالعمليات الداخلية، الأفراد، الأنظمة أو المخاطر الناتجة من الأحداث الخارجية.

حيث يشمل هذا التعريف على المخاطر القانونية ويستثنى منه مخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية (حيث يتم تقييمها وإدارتها ضمن سياسات خاصة).

ولتحديد المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك فإن إدارة المخاطر تقوم باستخدام عدة أدوات حسب أفضل الممارسات العالمية والتي منها:

- ورش التقييم الذاتي للضوابط والمخاطر على عمليات البنك المختلفة.
- تعريف مؤشرات المخاطر على عمليات ومنتجات البنك المختلفة KRI.
- توصيل عمليات البنك المختلفة وتوضيح العلاقات الاعتمادية بين هذه العمليات Process Mapping.
- وتقييم المخاطر الملازمة لهذه العمليات والضوابط الرقابية المطبقة عليها.
- تحليل تقارير التدقيق الداخلي وتقارير الرقابة الداخلية بهدف اكتشاف أي ثغرات محتملة ومعالجتها.

يقوم البنك العربي الإسلامي الدولي بتصنيف أحداث مخاطر التشغيل حسب أفضل الممارسات "لإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية" الصادرة عن لجنة بازل للرقابة على البنوك¹.

سابعاً: إدارة مخاطر الالتزام بالنواحي الشرعية

يحافظ البنك العربي الإسلامي الدولي في تنفيذ كافة معاملاته على الالتزام بالنواحي الشرعية، ولهذه الغاية فإن البنك يقوم برفد موظفيه وبمختلف مستوياتهم الإدارية لدورات مصرفية شرعية تعزز من قدراتهم وكفاءتهم وبما يضمن اطلاعهم وتفهمهم لكافة النواحي الشرعية.

ولضمان التزام البنك بالنواحي الشرعية، فقد قام البنك بتأسيس ثلاث جهات تعنى بالرقابة الشرعية²:

- الرقابة الشرعية المصاحبة للتنفيذ.
- الامتثال الشرعي التابع لدائرة مراقبة الالتزام.
- دائرة التدقيق الداخلي الشرعي التي تشرف عليها هيئة الرقابة الشرعية بشكل مباشر وكما تنص عليه تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية.

المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة من طرف البنك العربي الإسلامي الدولي في ظل جائحة كورونا

نجح البنك في التعامل مع أزمة Covid-19 على الرغم من فترات الحظر الشامل والجزئي، من خلال مرونة واضحة في التكيف مع أوامر الدفاع وتعاميم البنك المركزي، ويظهر ذلك جلياً من خلال تفعيل الدوام عن البعد، والتحول إلى استخدام تقنيات الفيديوكول، كما وكان البنك من أوائل البنوك الإسلامية التي انضمت إلى الصندوق الوطني لمواجهة أزمة كورونا والذي أنشأه البنك المركزي خلال فترة الحظر الشامل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تأثرت بهذه الأزمة.

وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية إلا أن البنك قد أطلق خطته الاستراتيجية نحو التحول الرقمي للأعمال المصرفية ليحافظ على موقعه الرائد في السوق المحلي، وليقدم منتجات مالية جديدة تعتمد على قنوات رقمية حديثة وغير تقليدية في المستقبل القريب.

استمر البنك في تقديم خدماته للعملاء وبكامل طاقته حتى خلال فترات الحظر الشامل، وذلك نتيجة العمل المتناغم بين أعضاء الإدارة التنفيذية وكافة العاملين في البنك بمختلف مواقعهم ودرجاتهم، ولجاهزية البنك الدائمة لاستدامة أعماله والعمل عن بعد، حيث يقدم البنك خدماته من خلال 45 فرعاً و110 صرافاً آلياً تغطي كافة محافظات المملكة. كما استمر بتقديم التمويل والخدمات التجارية بالشكل الذي يضمن استمرار تدفق السلع والاحتياجات الأساسية كجزء من دور البنك في دعم سلاسل الإمداد والمساهمة في المحافظة على الحركة الاقتصادية في كافة الظروف.

إن الظروف الاستثنائية التي فرضها وباء كورونا، لم تثن عزيمة البنك عن الاستمرار في تقديم أفضل الحلول المصرفية وأكثرها ابتكاراً، فقد حقق برنامج "إدامة" الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

¹ التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي، 2021، ص28.

² التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي، 2017، ص31.

نجاحا كبيرا على الرغم من أنه قد تم إطلاقه خلال فترة الحظر الشامل، والذي قدم تمويلا طارئاً لهذه الشريحة من المشاريع لضمان استمرار أعمالها ودفع رواتب العاملين فيها وذلك ضمن البرنامج الوطني لضمان القروض لمواجهة أزمة كورونا والذي أطلق من قبل البنك المركزي الأردني والشركة الأردنية لضمان القروض. وفور فتح القطاعات بعد الحظر الشامل قدم البنك عروضاً على التمويلات موجهة بشكل خاص للطواقم الأمنية والطبية كعرفان وحفظ للجميل على الدور البطولي الذي قدموه في كافة الأحوال والظروف¹. بالرغم من أن عام 2020 تأثر بجائحة كورونا إلا أن إدارة أنظمة المعلومات عملت على تأمين ديمومة تقديم الخدمات والأعمال لموظفي وعملاء البنك الأمر الذي تتطلب بناء منظومة عمل عن بعد لوظائف هامة لتأمين استمرارية الخدمات وتقليل الآثار السلبية الناتجة عن جائحة كورونا. وعلى صعيد مكافحة الجوع فما زال البنك مستمرا في دعم تكية أم علي لتقديم طرود الخير خلال شهر رمضان المبارك، فقد تم توجيه الدعم للطرود دون موائد الرحمن حفاظا على سلامة المجتمع وتقليل تواجد المستحقين في أماكن مزدحمة².

المبحث الثاني: مجموعة البركة المصرفية الإسلامية

تعتبر مجموعة البركة المصرفية من إحدى البنوك التي أضحت لها صدى في الصناعة المصرفية الإسلامية، وتسعى هذه المجموعة وكبقية البنوك سواء الإسلامية أو التقليدية إلى إدارة مخاطرها بصفة عامة والمخاطر المالية بصفة خاصة.

المطلب الأول: نبذة عن مجموعة البركة المصرفية

تأسست مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب (البنك) كشركة مساهمة في مملكة البحرين بتاريخ 27 يونيو 2002، تحت سجل تجاري رقم 48915. ويزاول البنك أنشطة مصرفية في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا والمنطقة الإفريقية. إن البنك مدرج في بورصة البحرين وناسداك دبي. ويعمل البنك بموجب ترخيص مصرفي إسلامي بالجملة الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك وشركاته التابعة (المجموعة) في الأعمال المصرفية الدولية والتجارية والتمويل والخزينة والأنشطة الاستثمارية. ويعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي.

بتاريخ 30 نوفمبر 2020، قرر مساهمو البنك في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية تغيير ترخيص البنك من مصرف إسلامي بالجملة إلى "شركة استثمار تجارية مرخصة ضمن فئة رقم 1" شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي علاوة على ذلك، قرر المساهمون أيضا تغيير اسم البنك من مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب إلى مجموعة البركة ش.م.ب رهنا للحصول على موافقة وزارة الصناعة

¹ التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي، 2020، ص ص 17، 19.

² المرجع نفسه، ص ص 31، 218.

والتجارة والسياحة ولا يزال التغيير في الاسم والترخيص قيداً تنفيذياً ولم يتم الموافقة عليه بعد ولم يتم بعد تحديث السجل للبنك لإبراز هذه التغييرات¹.

الجدول رقم (03-10): عدد البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية وفروعها

سنة التأسيس	عدد الفروع	البلد	البنك
1985	231	تركيا	بنك البركة التركي للمشاركات
1978	109	الأردن	البنك الإسلامي الأردني
1980	32	مصر	بنك البركة مصر
1991	31	الجزائر	بنك البركة الجزائري (شركة مساهمة)
1984	05	البحرين	بنك البركة الإسلامي ش.م.ب (م)
2009	15	سورية	بنك البركة السورية ش.م.م
2010	180	باكستان	بنك البركة باكستان المحدود
1983	37	تونس	بنك البركة تونس
1989	10	جنوب إفريقيا	بنك البركة المحدود جنوب إفريقيا
1991	03	لبنان	بنك البركة لبنان ش.م.ل
1984	29	السودان	بنك البركة السودان
2017	05	المغرب	بنك التمويل والإئتمان
2007	01	المملكة العربية السعودية	إتقان كابيتال
2008	01	إندونيسيا	مجموعة البركة المصرفية (مكتب تمثيلي)
2011	01	ليبيا	مجموعة البركة المصرفية (مكتب تمثيلي)

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية 2021.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية الإسلامية

أولاً: إدارة المخاطر

تسعى المجموعة جاهداً إلى تعزيز وغرس أفضل ممارسات إدارة المخاطر في جميع أنحاء الشركات التابعة للمجموعة من خلال ضمان التنفيذ المتدبر لسياسات إدارة المخاطر والتي تشمل تحديد المخاطر وتقييمها وضوابط الحد منها ومتابعتها وإعداد تقارير بشأنها. لدى إدارة مخاطر المجموعة الأهداف التالية²:

¹ القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب، 2021، ص 08.

² التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2021، ص 137.

- ضمان تحديد المخاطر الرئيسية التي تواجه المجموعة وشركاتها التابعة وتقييمها ومراقبتها ومتابعتها وإعداد التقارير بشأنها بشكل فعال.
- توحيد إدارة المخاطر على نطاق المجموعة لتمكين المجموعة من تحقيق عائد معدل للمخاطر على رأس المال.
- خلق ثقافة مهنية لإدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة باتباع نهج حكيم ومنضبط للمخاطرة على أساس سياسات وعلميات وحدود شاملة على نطاق المجموعة.
- الاستثمار في التقنيات والنظم الرئيسية لدعم وتعزيز فعالية وكفاءة إدارة المخاطر.
- موظفين ذو مؤهلات مهنية وتدريب مستمر في المخاطر.
- ضمان الفصل الصارم بين الواجبات منضبط للوظائف والتسلسل الإداري بين الموظفين العاملين على المعاملات التجارية والموظفين المسؤولين عن عملية مراجعة ومتابعة المخاطر التي تتطوي عليها الأعمال التجارية والعمليات.
- الحفاظ على سياسات واضحة ومحدثه وموثقة بشكل جيد من خلال دليل سياسات إدارة المخاطر للمجموعة من قبل كل شركة من الشركات التابعة للمجموعة والتي تتضمن العمليات والإجراءات الموحدة للمجموعة بالإضافة إلى المتطلبات المحلية. ضمان الالتزام التام بجميع أحكام الشريعة الإسلامية والمتطلبات القانونية والتوجيهات التنظيمية.

ثانياً: إدارة مخاطر الائتمان

لدى كل وحدة تابعة للمجموعة إطار عام لإدارة مخاطر الائتمان يشمل تشخيص وقياس ومتابعة وإعداد تقارير عن الرقابة على مخاطر الائتمان. تقوم كل وحدة تابعة للمجموعة بالتحكم في مخاطر الائتمان بدءاً من عملية الموافقة الأولية ومنح الائتمان، ثم المتابعة اللاحقة للجدارة الائتمانية للعميل والإدارة النشطة للمخاطر الائتمانية. وتوكل صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية من قبل مجلس إدارة الوحدة التابعة إلى لجان يعهد لها بمهام تحليل وتقييم الائتمان وفقاً لسياسات ائتمانية وإجراءات عملياتية محددة يعمل بها في تلك الوحدة التابعة.

ويتم التخفيف أو تجنب مخاطر الائتمان بشكل أساسي من خلال الحصول على أشكال مختلفة من الضمانات حيثما يعتبر ذلك ضرورياً¹.

وتتحقق إجراءات الحماية والتخفيف من مخاطر الائتمان بشكل أساسي من خلال²:

- بذل العناية الواجبة في تحري الوضع المالي والائتماني للعميل، بما في ذلك النية / القدرة على السداد.
- الهيكلة الملائمة للتسهيلات الائتمانية وتسعيرها.
- والحصول على أشكال مختلفة من الضمانات حيثما يعتبر ذلك ضرورياً.

¹ التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2017، ص57.

² التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2021، ص57.

1. السياسات الائتمانية العامة والمبادئ التوجيهية

تلخص المبادئ التالية سياسات التمويل والاستثمار للمجموعة وتشكل الإطار المتبع في اتخاذ قرارات التمويل¹:

- سوف يتم تمديد التمويل عندما تكون المجموعة على ثقة بأن العميل سوف يقوم بسداد المبلغ على النحو المتفق عليه. ويلزم لذلك معرفة دقيقة للعميل وفهم واضح للمخاطر الكامنة وراء طلبات الائتمان.
- يجب تمديد نطاق التمويل حيثما يكون هناك مصدرين واضحين على الأقل للسداد.
- يفضل عموماً بأن يتم سداد المبلغ من النقد المحقق من الدخل والأنشطة الإنتاجية أو الدخل المستمر للعميل.
- يجب أن تكون المبالغ والأرباح / والأتعاب والأحكام الأخرى بموجب شروط السوق السائدة لأي تمويل مقترح مطابقة مع مفهوم نوعية المخاطر التي يتم التعهد بها.
- يجب عموماً تمديد نطاق التمويل عندما تكوم أولوية المجموعة مع باقي الدائنين متساوية أو أفضل من أي تمويل آخر.
- يجب تنظيم التمويل بشكل مناسب مع الأخذ في الاعتبار الغرض من الائتمان ومصدر السداد.
- يجب تقييم احتياجات التمويل على أسس قائمة بذاتها وكذلك على أساس المحفظة لتقييم تأثيرها على إجمالي محفظة التمويل.
- يجب ضمان الامتثال لجميع القوانين المحلية السارية والتوجيهات التنظيمية في جميع الحالات.
- يجب أن تؤخذ في الاعتبار الآداب والمعايير الأخلاقية في جميع قرارات التمويل.

2. تقليل مخاطر الائتمان

الضمانات الواردة أدناه قد تستقطب إعفاء من متطلبات ملائمة رأس المال حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي²:

- **هامش الجدية (وديدة حسن النية)**: تقبل الشركات التابعة هذا النوع من الضمانات في الصفقات التي يتم فيها تقديم وعود تنفيذ غير ملزمة بشأنها من قبل العميل. فإذا لم يفي العميل بوعده بالتنفيذ، فإن الشركات التابعة في هذه الحالة يكون لديها حق تحصيل هامش الجدية.
- **ضمان الأطراف الأخرى**: يكون لدى الشركة التابعة الحق في الرجوع إلى الضامن في حالة إخلال العميل بالتزاماته. لكي يصبح الضامن رهناً مؤهلاً، فإنه يجب أن يكون غير مشروط وغير قابل للإلغاء. ويجب أن يكون الضامن قادراً على الوفاء، عندما يكون ذلك قابلاً للتطبيق وذو تصنيف استثماري جيد.

¹ التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2021، ص138.

² التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2020، ص125.

- **العربون:** وهو المبلغ الذي يجب الحصول عليه من المشتري أو المستأجر عند إبرام العقد وهو يعتبر من الاحتياطات الأولية للشركة التابعة إذا أخل المشتري أو المستأجر بشروط العقد.
- **الموجودات الأساسية التي تمثل عقد الإيجار:** يجب أن تكون الموجودات الأساسية ذات قيمة نقدية ويجب أن يكون للشركة التابعة حق الرجوع عليها قانونيا والوصول إليها وامتلاكها بل وبيعها من أجل استرداد التعرض غير المغطى من قبل هذا العميل. وكما يجب أن تكون الموجودات خالية من أي نوع من أنواع الرهن.
- **ويجب إعادة أي مبلغ فائض ناتج عن إغلاق الرهن من قبل الشركة التابعة إلى العميل (الراهن).** ويجب على الشركة التابعة إجراء عملية تقييم سنوية على الأقل للموجودات المرهونة والحفاظ على مستندات كافية تؤيد هذا التقييم.
- **الودائع النقدية الخالية من أية أعباء قانونية لدى الشركة التابعة، وذلك إما على شكل حقوق حاملي حسابات استثمار أو حقوق حاملي حسابات استثمار غير مدرجة بالميزانية.**
- **صكوك مصنفة أو غير مصنفة صادرة من قبل مؤسسات مالية ذات درجة عالية أو حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.**

الجدول رقم (03-11): إجمالي المخصصات والضمانات لمواجهة المخاطر المحتملة

2021	2020	2019	2018	2017	السنوات	البيان
1061503	946470	673107	703943	447565		المخصصات (ألف دولار أمريكي)
488	5887	6845	5891	6392		الضمانات (مليون دولار أمريكي)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية (2017_2021).

من خلال الجدول نلاحظ أن المخصصات في المجموعة ترتفع خلال سنوات الدراسة، حيث قدرت بـ 447565 ألف دولار أمريكي سنة 2017، لتصل إلى 1061503 ألف دولار أمريكي سنة 2021، ومنه نقول أن المجموعة تتب سياسة جيدة لمواجهة مخاطر الائتمان والسعي للتقليل منها. أما الضمانات فنلاحظ أنها تتخفف على مدار سنوات الدراسة الخمس، حيث قدرت بـ 6392 مليون دولار أمريكي سنة 2017، لتسجل 488 مليون دولار أمريكي سنة 2021، لذلك يجب على المجموعة تحديد سبب هذا التناقص المستمر في الضمانات ومعالجة هذه المشكلة، بصفة عامة لايزال مقدار الضمانات مرتفع مما يساعد على تغطية جزء من مخاطر الائتمان.

الجدول رقم(03-12): التعرضات القصوى لمخاطر الائتمان

الوحدة: ألف دولار أمريكي.

2021	2020	2019	2018	2017	البيان / السنوات
10996072	11945993	10894937	10303868	12001050	ذمم مدينة
4472649	5097189	3872538	3067008	2888334	استثمارات
3623315	2854658	3228615	2718906	2377654	التمويل بالمضاربة والمشاركة
24620939	24849903	22896698	20525634	22205465	الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية(2017_2021).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الذمم المدينة هي الأكثر تعرض لمخاطر الائتمان، وهي في تذبذب مستمر حيث سجلت 12001050 ألف دولار أمريكي سنة 2017 لتتخفف إلى 10303868 ألف دولار أمريكي ثم تعود لتسجل ارتفاع في السنتين 2019 و 2020 و 10894937 ألف دولار أمريكي و 11945993 ألف دولار أمريكي على التوالي، لتعود وتسجل انخفاض في سنة 2021 قدر بـ 10996072 ألف دولار أمريكي، تليها الاستثمارات وهي في ارتفاع مستمر خلال هذه الفترة. أما بالنسبة لصيغتي التمويل وبالمضاربة والمشاركة فعرفت انخفاض سنة 2020 مما قيمته 3228615 ألف دولار أمريكي إلى 2854658 ألف دولار أمريكي. ثم ارتفعت مرة أخرى في سنة 2021 لتسجل أقصى قيمة لها بـ 3623315 ألف دولار أمريكي. أما بالنسبة إلى إجمالي التعرض (بالإضافة إلى ذمم مدينة واستثمارات وتمويل بالمضاربة) فنلاحظ تذبذب في القيم فقد انخفضت سنة 2017 من 22205465 ألف دولار أمريكي إلى 20525634 ألف دولار أمريكي سنة 2018، لتعود للارتفاع في سنتي 2019 و 2020 على التوالي من 22896698 ألف دولار أمريكي إلى 24849903 ألف دولار أمريكي.

3. مخاطر التركيز

من أجل تجنب التركيز المفرط للمخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز على حدود البلد وحدود الطرف الآخر والحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركيزات المحددة لمخاطر الائتمان وفقاً لذلك¹.

¹ التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2018، ص 117.

الجدول رقم (03-13): نسب لتوزيع الموجودات لحساب القطاعات الاقتصادية

الوحدة: %.

البيان	السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	متوسط النسبة
صناعي		16.78	15.40	15.13	16.03	10.49	14.76
تعددين وتنقيب		0.71	0.51	0.33	0.63	0.35	0.50
زراعي		0.49	0.75	0.60	0.62	0.46	0.58
إنشائي وعقاري		12.80	11.73	10.79	9.57	9.09	10.79
مالي		14.32	18.85	19.98	15.23	18	17.27
تجاري		6.37	6.75	6.67	6.07	7.11	6.59
شخصي وتمويل استهلاكي		11.49	11.89	10.05	10.86	12.16	11.29
حكومي		24.26	23.70	26.46	30.56	30.84	27.16
قطاعات أخرى		12.72	10.39	9.95	10.39	11.45	10.98

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية (2017_2021).

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مجموعة البركة المصرفية تقوم بتوزيع قطاعات تمويلاتها واستثماراتها حيث نرى أنها موزعة على تسعة قطاعات اقتصادية، بحيث نلاحظ أن تركيزها كان في القطاعات الحكومية ولا توجد تركيزات في قطاع معين على حساب القطاعات الأخرى، هذا الأمر يساعد المجموعة على تجنب مخاطر التركيز في قطاع معين والذي يؤدي بدوره إلى تقليل حجم المخاطر الائتمانية التي يمكن أن تتعرض لها المجموعة.

ثالثاً: إدارة مخاطر السيولة

إن إدارة السيولة تقتضي مراعاة تأثير التدفق النقدي الخارج المحتمل الذي ينتج عن التزامات غير قابلة للإلغاء لتمويل شراء أصول جديدة وأيضاً تأثير خطر احتمال حدوث سحبات كبيرة من قبل واحد أو أكثر من كبار العملاء، وذلك بتأمين عدم الاعتماد على عميل واحد أو مجموعة صغيرة من العملاء. وعلاوة على السياسات الداخلية لإدارة السيولة الخاصة بها، يكون أيضاً مطلوباً من كل وحدة تابعة للاحتفاظ بودائع نقدية لدى البنوك المركزية في دولها بما يعادل نسبة مئوية من الودائع لديها حسبما يحدده كل بنك مركزي - وتبلغ هذه النسبة في أكثر الحالات 20%، تقوم مجموعة البركة المصرفية أيضاً بالاحتفاظ بأموال سائلة كبيرة تكون مخصصة ومتوفرة لوحداتها التابعة في الحالات بعيدة الاحتمال التي قد تحتاج فيها الوحدات للمساعدة، ويتوافق إعداد تقارير إدارة السيولة مع كافة متطلبات الأنظمة المحلية¹.

¹ التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2019، ص 58.

الجدول رقم (03-14): توزيع مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وفجوة السيولة بين المطلوبات والموجودات على أساس فترات الاستحقاق

الوحدة: ألف دولار أمريكي.

2021	2020	2019	2018	2017	البيان / السنوات
14245082	13507408	13575035	11166577	12853217	لغاية شهر واحد
2095057	2580302	1975783	1984509	1876613	01 إلى 03 أشهر
1085760	1294126	947116	1385754	1284675	03 إلى 06 أشهر
1609873	1930738	1672930	2077869	2030062	من 06 أشهر إلى سنة
3366833	3237577	2744630	2284444	1435622	من سنة إلى 03 سنوات
1089691	1128337	922475	1355522	2776982	03 إلى 05 سنوات
1866390	2008521	1609949	828921	508346	05 إلى 10 سنوات
566539	91616	479897	491655	177033	10 إلى 20 سنة
—	—	—	—	—	20 سنة فأكثر
198825	248984	7526	—	—	غير مؤرخة
26124050	26027605	23935341	21575251	22942550	إجمالي المطلوبات
28182177	28249999	26258531	23831238	25453211	إجمالي الموجودات
2058127	2222394	2323190	2255987	2510661	فجوة السيولة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية (2017-2021).

من خلال الجدول يتبين أنه إذا قمنا بجمع قم المطلوبات خلال الفترة قصيرة الأجل (أقل من سنة) فهي التي تحوز على أعلى قيمة خلال جميع سنوات الدراسة من (2017 إلى 2021) تاليها المطلوبات ذات الفترة متوسطة الأجل حيث عرفت ارتفاعاً مستمراً خلال سنوات الدراسة. وأخيراً الفترة طويلة الأجل حيث شهدت هي الأخرى ارتفاعاً مستمراً.

أما بالنسبة لفترة 20 سنة فما أكثر فلم تعرف أي وجود للمطلوبات خلال فترة الدراسة كاملة (من 2017 إلى 2021)، أما بالنسبة للفترة غير المؤرخة فلم تكن تعرف أي وجود للمطلوبات قبل حلول لعام 2019، وفي هذه السنة أصبحت 7526 ألف دولار أمريكي ليصل سنة 2021 إلى 198825 ألف دولار أمريكي وهذه القيم صغيرة مقارنة بالفترات السابقة.

من خلال تحليل هذا الجدول نلاحظ أن مجموعة البركة الإسلامية تعتمد على المطلوبات ذات فترات الاستحقاق قصيرة الأجل بشكل كبير تليها المطلوبات ذات فترات الاستحقاق المتوسطة ثم الفترة طويلة الأجل ثم الفترة غير المؤرخة.

وفيما يخص فجوة السيولة نلاحظ أنها في تناقص مستمر خلال فترة الدراسة حيث بلغت 2510661 ألف دولار أمريكي سنة 2017 لتصل سنة 2021 إلى 2058127 ألف دولار أمريكي، إجمالي فجوة السيولة موجب خلال جميع سنوات الدراسة، ويعتبر ذلك مؤشر جيد للمجموعة أي أن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها دون اللجوء إلى تسييل جزء من أصولها، هذا يدل على انعدام المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المجموعة في جانب السيولة.

❖ مؤشرات السيولة

- أ. مؤشر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع: إن النسبة المعيارية لهذا المؤشر تكون محصورة بين 30% و 45%، بمعنى أنه إذا انخفضت هذه النسبة تحت 30% فإن البنك معرض إلى خطر السيولة، وإذا زادت فوق 45% فإن البنك يمتلك فائض في السيولة غير مستقلة في حين أنه كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلت على قدرة البنك على الحفاظ على مصداقية وثقة المودعين¹.
- ب. مؤشر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: النسبة المعيارية لهذا المؤشر تكون محصورة بين 20% و 30% بمعنى أنه إذا انخفضت عن الحد الأدنى فالبنك معرض لخطر السيولة، أما إذا زادت فوق الحد الأعلى فإن البنك يملك فائض في السيولة².
- ج. مؤشر نسبة الاحتياطي القانوني: يقوم مصرف البحرين المركزي بصورة شهرية باحتساب الاحتياطي الإلزامي بواقع 3% على جميع ودائع الزبائن المقومة بالدينار البحريني لدى مصارف قطاع التجزئة وبدون احتساب من الفوائد على حسابات الاحتياطي الإلزامي للمصارف لدى مصرف البحرين المركزي. تجدر الإشارة إلى أنه قد تم تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 5% إلى 3% في شهر مارس 2020 وذلك ضمن حزمة القرارات والتسهيلات المالية لمواجهة انعكاسات انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني³.

الجدول رقم (03-15): مؤشرات السيولة لمجموعة البركة المصرفية

الوحدة: %.

البيان	السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع		99.35	94.03	86.95	71.40	80.61
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول		21.33	21.01	20.51	18.97	20.80
نسبة الاحتياطي القانوني		75.07	63.99	63.87	53.64	56.28

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية (2017_2021).

¹ نجار حياة، مرجع سبق ذكره، ص182.

² المرجع نفسه، ص182.

³ التقرير السنوي لمصرف البحرين المركزي، 2021، ص02.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع قد شهدت ارتفاعاً كبيراً سنة 2017 بنسبة قدرت 99.35% بينما أخذت بالانخفاض التدريجي حيث بلغت 94.03% سنة 2018 لتواصل الانخفاض سنتي 2019 وسنة 2020 بنسبة 86.95% و71.40% على التوالي لتعود وترتفع إلى 80.61% سنة 2021. ومن هنا يمكننا القول أن مؤشر أصول السائلة إلى إجمالي الودائع يفوق الحدود المثلى المتمثلة بين 30% و45%، وهذا يدل على أن البنك يستطيع أن يغطي نسبة كبيرة من إجمالي الودائع التي بحوزته من أصولها السائلة فقط، مما يعني مستوى ثقة كبيرة يتمتع بها البنك.

كما نلاحظ أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول سنة 2017 بلغت 21.33% لتبدأ في الانخفاض طفيف حيث سجلت 21.01% سنة 2018 لترتفع مرة أخرى إلى 20.51% سنة 2019 ثم تنخفض إلى أقل قيمة لها سنة 2020 التي قدرت بـ 18.97% فتعود وترتفع مرة أخرى إلى 20.80% سنة 2021. فنقول أن هذا المؤشر كان في الحدود العادية أما في سنة 2020 قد سجل تحت الحد الأدنى 18.97% مما يدل على أن البنك في هذا العام كان معرض لخطر السيولة.

ويتضح لنا أيضاً من الجدول أن نسبة الاحتياطي القانوني عرف انخفاضاً تدريجياً ما بين سنة 2017 و2020 ليصل في هذه الأخيرة إلى 53.64%، ثم يعود ويرتفع مرة أخرى إلى 56.28% في سنة 2021، وليس لهذا الانخفاض أي تأثير لأن نسبة الاحتياطي القانوني لبنك البركة الإسلامي فاقت النسبة المفروضة من قبل البنك المركزي في جميع السنوات المدروسة وهذا يؤكد أن البنك لا يواجه مشاكل مع البنك المركزي فيما يخص السيولة.

رابعاً: مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في¹:

1. مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم العامة وقيمة الأسهم المعنية ذاتها.

إن لدى كل وحدة تابعة للمجموعة استراتيجيات وطرق مناسبة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها فيما يتعلق بخصائص مخاطر الاستثمار في تمويل المشاركات ويشمل ذلك المضاربة والمشاركة واستثمارات أخرى. كما تقوم كل وحدة بالتحقيق من أن تكون طرق التقييم لديها مناسبة ومتسقة كما تقوم بتقييم التأثير المحتمل لهذه الطرق على عملية حساب الأرباح والتوزيعات المتفق عليها بصورة مشتركة بين تلك الوحدة وشركائها. علاوة على ذلك، توجد لدى كل وحدة تابعة استراتيجيات مناسبة ومحددة للتخارج وطرق إدارة المخاطر وإعداد التقارير فيما يتعلق بنشاطاتها الاستثمارية في هذه المشاركات.

¹ التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2017، ص 58.

2. مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل الفائدة

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد هي مخاطر تعرض المجموعة لخسائر مالية نتيجة عدم تناسب معدل الربح على أصول المجموعة من جهة مع معدل الربح على الحسابات الاستثمار المعلقة من جهة أخرى. ورغم أن المجموعة غير ملزمة بدفع أية عوائد محددة مسبقاً لأصحاب حسابات الاستثمار، فإنها مع ذلك تقوم باستخدام طرق مناسبة لتقسيم الدخل لضمان توزيع الأرباح بشكل عادل على أصحاب حسابات الاستثمار.

❖ مؤشرات الربحية

أ. **مؤشر العائد على حقوق الملكية (المردودية المالية):** يوضح هذا المؤشر نسبة العائد المحقق عن كل دينار مستثمر من أموال المساهمين¹.

ب. **مؤشر العائد على الأصول (المردودية الاقتصادية):** يشير هذا المؤشر إلى صافي الأرباح الناتجة عن استخدام كل وحدة نقدية واحدة من إجمالي أصول البنك².

ج. **مؤشر هامش الربح:** يشير هذا المؤشر إلى الربح الصافي الذي يتحقق عن كل وحدة نقدية من إجمالي الإيرادات التشغيلية، ويعكس قدرت إدارة المصرف في مراقبة التكاليف³.

الجدول رقم (03-16): مؤشرات الربحية لمجموعة البركة المصرفية

الوحدة: %.

البيان	السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة المردودية المالية		8.24	9.60	7.75	7.46	9.21
نسبة المردودية الاقتصادية		0.81	0.90	0.68	0.58	0.66
نسبة هامش الربح		20.71	22.40	18.62	14.55	18.21

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية (2017_2021).

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة العائد على حقوق الملكية متذبذبة حيث ارتفعت من 8.24% سنة 2017 إلى 9.60% سنة 2018 وهذا مؤشر جيد لتعود وتنخفض إلى 7.75% سنة 2019 و7.46% سنة 2020، ما يدل على حدوث مشكلة ما لم يتم معالجتها وبالتالي وجود خطر، وهذا ناتج عن عدم تطور الأرباح بنسبة تواكب تطور حقوق الملكية خصوصاً سنة 2020.

من الجدول يتبين لنا أن نسبة العائد على الأصول في تذبذب أيضاً حيث أنها ارتفعت من 0.81% سنة 2017 إلى 0.90% سنة 2018 لتتخفض سنتي 2019 و2020 لتصل إلى 0.58% لتعود وترتفع مرة أخرى إلى 0.66% سنة 2021، كما نلاحظ أن إجمالي الأصول في تزايد مستمر بينما صافي الأرباح في تذبذب، وبالتالي يمكننا القول أن هنالك خطر ناتج عن عدم تحقيق ربح كافي يوافق مستوى تطور الأصول.

¹ بوسعيد محمد عبد الكريم، بوزيان محمد، مرجع سبق ذكره، ص 226.

² Andreas D and Gabrielle W, op cit, p10.

³ عمر بوجميلة، مرجع سبق ذكره، ص 127.

نلاحظ من الجدول أن نسبة هامش الربح ارتفعت سنة 2018 بقيمة 22.40% بعدما كانت 20.71% سنة 2017 لينخفض سنتي 2019 و2020 بـ قيم (18.62% و14.55%) على التوالي لتعود للارتفاع مرة أخرى سنة 2021 بقيمة 18.21%. كما نلاحظ أن الإيرادات التشغيلية غير مستقرة أيضا إلا أنها سجلت ارتفاعا في الفترة الممتدة من 2019 إلى 2021، بينما صافي الربح يتناقص خلال فترة الدراسة حيث قدر سنة 2017 بـ 206919 ألف دولار أمريكي ليصل سنة 2021 إلى 189681 ألف دولار أمريكي.

3. مخاطر العملة الأجنبية

تنشأ مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية نتيجة لحركة سعر الصرف على مدى فترة من الزمن، مما يؤدي إلى آثار سلبية على إيرادات المجموعة أو على حقوق المساهمين. إن المجموعة معرضة لمخاطر تقلب أسعار صرف العملة من حيث أن قيمة الأدوات المالية أو قيمة صافي الاستثمار في الوحدات الأجنبية التابعة لها قد تتذبذب أو تهبط بسبب تغيرات في أسعار صرف العملة.

الجدول (03-17): تعرضات المجموعة لمختلف العملات بما يعادل الدولار الأمريكي

الوحدة: ألف دولار أمريكي.

البيان	السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
ليرة تركية	458,362	179,024	240,207	455,573	157,718	
دينار أردني	405,094	392,858	421,556	472,299	454,969	
جنيه مصري	110,105	139,413	179,115	235,037	182,366	
جنيه سوداني	49,276	23,072	30,719	43,933	23,801	
دينار جزائري	111,907	109,654	118,204	108,987	117,446	
ليرة لبناني	22,843	18,809	13,080	18,215	18,781	
جنيه إسترليني	(4,110)	(3,718)	(5,176)	(3,859)	(6,845)	
دينار تونسي	50,090	49,565	38,570	39,093	58,877	
يورو	71,279	71,575	(24,528)	(22,812)	151,089	
راند جنوب إفريقيا	34,466	31,541	34,247	34,813	33,538	
روبية باكستانية	89,394	93,774	61,535	69,013	130,510	
ليرة سورية	17,866	20,811	(16,196)	15,802	(536)	
درهم مغربي	13,904	10,821	(7,730)	11,606	9,247	
أخرى	78,435	8,462	88,379	70,736	14,608	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية (2017_2021).

من الجدول نلاحظ أن:

سنة 2017: لم تتكبد المجموعة خسائر ناتجة عن تغيرات أسعار صرف العملات في جميع العملات ما عدا عملة واحدة وهي جنيه إسترليني حيث ألحقت خسارة بقيمة 4,110 ألف دولار أمريكي.

أما سنة 2018: لم تتكبد المجموعة خسائر ناتجة عن تغيرات أسعار صرف العملات في جميع العملات ما عدا عملة واحدة وهي جنيه إسترليني حيث ألحقت خسارة بقيمة 3,718 ألف دولار أمريكي.

2019: فقد زادت خسائر المجموعة نتيجة تغيرات أسعار صرف العملات المرتبطة بها، حيث كانت هذه الخسائر نتيجة لتقلبات أربع عملات حيث كانت أكبر خسارة ناتجة عن تقلب سعر صرف عملة اليورو بقيمة 24,528 ألف دولار أمريكي ثم تقلبات سعر صرف الليرة السورية بخسارة 16,196 ألف دولار أمريكي، يليها الدرهم المغربي بخسارة 7,730 ألف دولار أمريكي، وأخيرا عملة الجنيه الإسترليني بخسارة قدرت بـ 5,176 ألف دولار أمريكي. أما باقي العملات لم تنتج عنها أي خسارة مالية.

2020: حققت المجموعة خسائر ناتجة بالأساس عن تقلب سعر صرف عملة اليورو بقيمة 22,812

ألف دولار أمريكي، وعملة أخرى متمثلة في الجنيه الإسترليني بقيمة 3,859 ألف دولار أمريكي.

لم تحقق المجموعة خسائر نتيجة تقلبات أسعار صرف العملات مقابل الدولار الأمريكي، ما عدا عملتين هما: الجنيه الإسترليني والليرة السورية بما قيمته 6,845 و 536 ألف دولار أمريكي.

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول السابق نلاحظ أن أغلب الخسائر كانت نتيجة لتقلبات سعر صرف عملات معينة مقابل الدولار الأمريكي وهي الجنيه الإسترليني التي كانت تقلباتها سلبية في كل السنوات لتليها عملة اليورو والليرة السورية، الدرهم المغربي.

والسبب في تقلبات سعر صرف عملة اليورو راجع إلى الإضرابات داخل منطقة اليورو وأزمة الديون السيادية، أما تقلبات سعر صرف الليرة السورية فكان بسبب ضغط العقوبات الدولية المفروضة على بنك سوريا المركزي والاضطرابات الداخلية المستمرة بسوريا.

خامسا: إدارة مخاطر ملاءة رأس المال

❖ **كفاية رأس المال:** تتم إدارة رأس المال في مجموعة البركة المصرفية بهدف الامتثال لمتطلبات مصرف البحرين المركزي في المحافظة على رأس المال، وتحقيق الاستغلال الأمثل لرأس المال أثناء مزاوله المجموعة لأعمالها، وفقا لقابليتها المحددة سلفا لتقبل المخاطرة وخصائص المخاطر المنشودة لتحقيق الغاية المتمثلة في تعظيم العائد للمساهمين.

وتشمل إدارة رأس المال المبادرة بإجراء التعديلات المناسبة واللائمة لتعكس التغييرات في البيئة الاقتصادية، أو في درجة أو طبيعة المخاطر المرتبطة بنشاطات المجموعة، بما في ذلك تعديلات على سياسة توزيع الأرباح، وإصدار الشريحة 1 أو الشريحة 2 من الأوراق المالية عن طريق اكتتاب عام أو اكتتاب خاص أو ما شابه ذلك.

لذلك فإن الطريقة المثلى لإدارة رأس المال تعالج أموراً حيوية مثل: تأمين الاحتفاظ برأس المال كاف في جميع الأوقات لتلبية الطلب غير المتوقع على النقد الذي قد تتسبب فيه أحداث مثل طلبات سحب مفاجئة للودائع من قبل المودعين، أو سحب مبكر في وقت أقرب مما كان متوقفاً على التسهيلات، أو خسائر غير متوقعة، تحقيق أهداف المجموعة في العائد على رأس المال، تحقيق أهداف نسبة كفاية رأس المال ومتطلبات الجهات الرقابية الحفاظ على التصنيف الائتماني القوي للمجموعة¹.

الجدول رقم (03-18): مؤشرات ملاءة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية

الوحدة: %.

البيان	السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة كفاية رأس المال		17.27	16.95	16.65	16	15.62
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع		45.93	42.35	37.50	29.59	28.008
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات		9.86	9.46	8.84	7.86	7.22
نسبة الأصول الخطرة		12.53	11.98	11.13	9.70	9.24

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية (2017_2021).

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال في انخفاض مستمر إلى غاية 2021 (من 17.27% إلى 15.62%)، إلا أن هذا الانخفاض ليس له تأثير لأن هذه النسب أعلى بشكل مريح من الحد الأدنى الذي تنص عليه المتطلبات الرقابية لمصرف البحرين المركزي وهو 12.5%. وهذا يدل على أن المجموعة لها ملاءة جيدة، وقدرة لمواجهة مختلف المخاطر التي تتعرض لها.

ونلاحظ أيضاً أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع تنخفض على مستوى السنوات المدروسة حيث قدرت سنة 2017 بـ 45.93% لتصل سنة 2021 إلى 28.008%، كما نرى أن إجمالي الودائع قد انخفض في 2018 ثم استمر بعدها في الارتفاع بينما حقوق الملكية تنخفض خلال السنوات ماعدا في 2019 فقد ارتفعت قليلاً إلا أن هذا الارتفاع لم يؤثر على النسبة لأن إجمالي الودائع لم يرتفع معها بنفس المستوى. لذلك يمكننا القول أن المجموعة غير معرضة لخطر هذا المؤشر لأن نسبها تفوق النسبة المحددة من قبل لجنة بازل التي تقدر بـ 10.5%.

ويتضح أيضاً أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع تنخفض خلال سنوات الدراسة حيث كانت سنة 2017 تقدر بـ 9.86% لتصل سنة 2021 إلى 7.22%، إن هذا الانخفاض يدل على أن البنك يعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي واعتماده على أمواله الذاتية بنسبة قليلة، كما أن هذه النسب أقل من النسبة المحددة من قبل لجنة بازل 3 (10.5%) وهذا ما يجعله في خطر في حالة عجزه عن سداد التزامات الغير.

¹ التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2021، ص 58-59.

كما نلاحظ أن نسبة الأصول الخطرة في تناقص مستمر خلال فترة الدراسة، حيث سجلت ما مقداره 12.53% في سنة 2017 لتصل إلى أدنى قيمة لها التي سجلت بـ 9.24% سنة 2021، بسبب انخفاض الموجودات ماعدا السائلة وحقوق الملكية بنفس الوتيرة، لنلاحظ أن هذه النسبة فاقت النسبة المئوية المفروضة من قبل لجنة بازل 3 المقدرة بـ (10.5%) خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2019، حيث يمكننا القول أن المجموعة في هذه الفترة غير معرضة لخطر هذا المؤشر. إلا أنها في السنتين الأخيرتين سجلت انخفاضا ملحوظا أدنى من النسبة المحددة من قبل لجنة بازل 3 إذن المجموعة معرضة في السنتين الأخيرتين إلى خطر الأصول الخطرة.

سادسا: إدارة مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المالية أو الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل طرق العمل الداخلية أو الموظفين أو أنظمة المجموعة أو من عوامل أخرى خارجية.

تتم إدارة مخاطر التشغيل عن طريق إجراءات عمل وآليات متابعة داخلية، بينما تتم إدارة المخاطر القانونية عن طريق التشاور الفعال مع مستشارين قانونيين من داخل المجموعة ومن خارجها. وتتم إدارة الأنواع الأخرى من مخاطر التشغيل عن طريق تأمين توفر موظفين مدربين ومؤهلين وبنية تحتية مناسبة وعمليات وأدوات تحكم وأنظمة فعالة لتأمين تشخيص وتقييم وإدارة جميع المخاطر الجوهرية.

وتتعرض المجموعة أيضا إلى مخاطر تتعلق بمسؤولياتها المتعلقة بالثقة والأمانة تجاه مودعي الأموال. وتنشأ مخاطر الثقة والأمانة من الإخفاق في الأداء وفقا للمعايير الصريحة والضمنية التي تنطبق على مسؤوليات الأمانة في البنوك الإسلامية، مما يؤدي إلى خسائر في الاستثمارات أو إلى الإخفاق في حماية مصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية. وتوجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة آليات مناسبة لحماية مصالح جميع المودعين. وفي حالات خلط أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية مع الأموال الذاتية لوحدة من الوحدات التابعة للمجموعة، تقوم وحدة المجموعة المعنية بالتحقق من وضع وتطبيق وإعداد تقارير عن أسس تخصيص واقتسام الأصول والإيرادات والتكاليف والأرباح بطريقة تتوافق مع مسؤوليات الأمانة للمجموعة.

كما هو مذكور أعلاه، تقتضي سياسة المجموعة بأن يتم القيام بمهام عمليات القيد والتسجيل في الدفاتر ومراقبة المعاملات من قبل موظف مستقل عن وغير الموظف الذي أنشأ المعاملة. وتقع على الوحدات التابعة للمجموعة مسؤولية أساسية في تحديد وإدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها. كما تسترشد كل وحدة تابعة في عملها بسياسات وإجراءات وضوابط مناسبة لكل مهمة من مهامها. وتقتضي سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية الفصل بين المهام وتفويض الصلاحيات وإعداد تقارير عن التجاوزات والاستثناءات وإدارة التعرضات وإعداد تقارير عنها ومطابقة الحسابات، على أن يكون ذلك جميعه مبنيا على تقارير إدارية أنية وموثوق في دقتها.

تقوم وحدات رقابة داخلية منفصلة ومستقلة بالمراقبة المستمرة على إجراءات الأعمال اليومية والتأكد من الامتثال بالإجراءات الرقابية الأساسية¹.

سابعاً: إدارة مخاطر عدم الامتثال للقوانين والتنظيمات

يتم تعريف مخاطر عدم الامتثال على أنها مخاطر التعرض لجزاءات أو عقوبات قانونية أو رقابية أو لخسارة مادية أو مالية أو فقدان سمعة قد يتعرض لها البنك نتيجة لعدم التزامه بالقوانين أو التنظيمات أو القواعد أو متطلبات الإبلاغ أو مدونات السلوك أو المعايير. وقد تغير المشهد كثيراً فيما يتعلق بالامتثال في السنوات الأخيرة، ولذلك فإن مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة تبذل جهوداً حثيثة ومتواصلة لتعزيز أطر إدارة مخاطر الامتثال².

ثامناً: إدارة مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية

تنشأ مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية عن الإخفاق في الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي بالتالي مماثلة في ذلك لمخاطر السمعة. وتشمل هذه المخاطر أيضاً مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية التي قد تتعرض لها المجموعة أو الوحدات التابعة نتيجة الإخفاق في الامتثال بمتطلبات القوانين والأنظمة. وكما تم ذكره أعلاه، توجد لدى المجموعة سياسة امتثال تنص على تقييم مخاطر الامتثال، وتنفيذ ضوابط مناسبة والتأكد من فاعليتها وتصحيح الأخطاء والقضاء على الاستثناءات. كما توجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة أنظمة وأدوات تحكم، بما في ذلك هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بكل وحدة، لضمان الامتثال لجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. وبموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تم الحصول على مصادقة الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية على أن المجموعة ممتثلة لمعايير ومبادئ الشريعة الإسلامية³.

المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة من طرف مجموعة البركة المصرفية الإسلامية في ظل جائحة كورونا

لقد انتشرت جائحة كوفيد_19 في مختلف المناطق الجغرافية على الصعيد العالمي، مما تسبب في تعطيل التجارية والأنشطة الاقتصادية وقد أدى كوفيد_19 إلى حدوث حالات عدم التيقن في البيئة الاقتصادية العالمية. وشهدت أسواق الأسهم والسلع الأساسية العالمية وبالأخص قطاع الهيدروكربونات تقلبات جوهرية. وترتبط حالة عدم اليقين في التقدير مدى ومدة الركود الاقتصادي. ويشمل ذلك التقلبات في أسواق رأس المال وتدهور نوعية الائتمان للموجودات المالية وتضاعف التحديات المتعلقة بإدارة السيولة. في هذا الصدد، أعلنت السلطات المالية والنقدية، المحلية والدولية على حد سواء، على إجراءات دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة التأثيرات السلبية المحتملة للجائحة وفي هذا الصدد، اتخذت المجموعة مبادرات مختلفة لضمان حماية رأس مالها البشري بالإضافة إلى تقديم الخدمات دون انقطاع لقاعدة عملائها. وعلاوة على ذلك، اتبعت

¹ التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2018، ص ص63-64.

² التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2017، ص58.

³ التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2021، ص58.

ممارسات الاحترازية الصارمة للحفاظ على مستويات كافية من السيولة وتخفيف التأثيرات المحتملة على قاعدة موجودات البنك. وعلاوة على ذلك، تراقب المجموعة بصورة نشطة التقدم المحرز لمثل هذه الجائحة وتأثيرها على عملياتها، مثل خسائر المحتملة في الإيرادات والخسائر الائتمانية المتوقعة والعقود المحتملة بالخسائر وما إلى ذلك. وبهذا الشأن، فإن المبادرات الرئيسية وتأثيراتها المقابلة، نتيجة لنقشي جائحة كوفيد_19، هي كالتالي¹:

أولاً: خسارة التعديل

خلال سنة 2020، وبناء على التوجيهات التنظيمية الصادرة في مصرف البحرين المركزي باعتبارها إجراءات بشروط مسيطرة للتخفيف من تأثير جائحة كوفيد_19، تم إثبات خسائر تعديل لمرة واحدة بقيمة 8.8 مليون دولار أمريكي الناتجة عن تأجيل المدفوعات لفترة 6 أشهر المقدمة لتمويل العملاء، دون فرض أية أرباح إضافية مباشرة في قائمة التغيرات في الحقوق. ثم احتساب خسارة التعديل على أنها خسارة الدخل على التدفقات النقدية المعدلة المحتسبة باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي والقيمة المدرجة الحالية للموجودات المالية في تاريخ التعديل. قامت المجموعة بتأجيل المدفوعات على التعرضات المالية البالغة 301.1 مليون دولار أمريكي كجزء من دعمها للعملاء المتضررين.

ثانياً: المساعدات والدعم الحكومي

وفقاً للتوجيهات التنظيمية، تم إثبات مساعدة مالية بقيمة 1.9 مليون دولار أمريكي (والتي تمثل سداد محدد لجزء من تكاليف الموظفين والتنازل عن الأتعاب والضرائب والرسوم المرافق) المستلمة من الحكومات استجابة لإجراءات دعمها لجائحة كوفيد_19 مباشرة في قائمة التغيرات في الحقوق عوضاً عن أن يتم إثباتها في حساب الأرباح أو الخسائر.

ثالثاً: دعم السيولة

خلال سنة 2020، وبناء على التوجيهات التنظيمية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي كإجراءات بشروط مسيطرة للتخفيف من تأثير جائحة كوفيد_19، قام مصرف البحرين المركزي بتخفيض متطلبات الاحتياطي التنظيمي من 5% إلى 3% وعرض تسهيلات اتفاقية إعادة الشراء بدون تكلفة. وفي هذا الصدد، جمعت المجموعة مبلغ قدره 79.6 مليون دولار أمريكي مقابل اتفاقية إعادة الشراء الاستثمارات في الصكوك التابعة لحكومة البحرين، والتي تم استحقاقها خلال الفترة.

رابعاً: الالتزام التنظيمي

وفقاً لما يقتضيه الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي، يتطلب من المجموعة احتساب نسبة كفاية رأس المال للمجموعة ونسبة كفاية رأس المال المنفرد للمكتب الرئيسي. إن نسبة كفاية رأس المال للمجموعة، والتي تعد ذات أهمية أساسية، تتجاوز الحد الأدنى التنظيمي البالغ 12.5%. ومع ذلك على المستوى الفردي، خرق البنك قاعدة CA2.2.1A حيث انخفضت نسبة رأس المال الفردي الأساسي فئة 1 إلى أقل من 4.5% وهو الحد الأدنى التنظيمي لرأس المال الفردي الأساسي فئة 1 على النحو المنصوص عليه في المجلد 2 من الدليل

¹ التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2020، ص 81.

الإرشادي لمصرف البحرين المركزي وحدة كفاية رأس المال تعتقد الإدارة أنه لن يكون لهذا الخرق أي تأثير على الأعمال المجموعة أو أي من عملياتها.

المبحث الثالث: بنك البحرين الإسلامي

يخضع بنك البحرين الإسلامي إلى رقابة بنك البحرين المركزي، كما يعتبر أول بنك متخصص بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في مملكة البحرين والرابع إقليمياً والعاشر عالمياً، باشر أعماله بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي، كما أنه مدرج في بورصة البحرين كونه مصرفاً إسلامياً رائد تتوافق جميع أنشطته مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: نبذة عن بنك البحرين الإسلامي BISB

تأسس بنك البحرين الإسلامي في عام 1979 م باعتباره أول بنك إسلامي تجاري في مملكة البحرين يبلغ رأس ماله ما قيمته 106 مليون دينار بحريني، بينما بلغ إجمالي أصوله 1279 مليون دينار بحريني. يملك البنك شبكة من الفروع تضم 4 فروع، و4 مجمعات مالية، وفرع رقمي و51 جهازاً للصرف الآلي منتشر في جميع أنحاء المملكة. وقد التزم البنك بتركيز جهوده على الابتكار المستمر، وتطبيق مبادئ راسخة للحوكمة وإدارة المخاطر، فضلاً عن تطوير موظفيه، والاستفادة القصوى من التكنولوجيا المتطورة لتقديم خدمات متميزة لزيائنها، مما ساهم في ترسيخ مكانته المرموقة كونه مصرفاً إسلامياً رائداً تتوافق جميع أنشطته مع أحكامهم الشريعة الإسلامية.

يعمل البنك بموجب ترخيص من قبل مصرف البحرين المركزي كمصرف قطاع تجزئة إسلامي، كما أنه مدرج في بورصة البحرين.

لقد تمكن بنك البحرين الإسلامي، من تعزيز مكانته كبنك رائد في تقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث نجح في اتباع استراتيجية عمل تتمحور حول خدمة الزبائن وتلبية احتياجاتهم ورغباتهم.

دائماً يسعى البنك إلى الإبداع في تنفيذ عمله وتقديم خدماته المالية، فقد كان ومزال من أبرز المؤثرين في قطاع المصرفية الإسلامية، حيث تمكن من تحقيق العديد من الإنجازات المشرفة منذ بداية عمل البنك وذلك ضمن إطار خطواته الثابتة للتحويل الاستراتيجي إلى الرقمنة، كما نجح كذلك في تطوير المصرفية الإسلامية داخل المملكة، كما أثر بشكل إيجابي على نمط حياة أفراد المجتمع¹.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر في بنك البحرين الإسلامي

أولاً: إدارة المخاطر

إن فلسفة إدارة مخاطر المجموعة هي تحديد وضبط ومراقبة وإدارة الأوجه المتعددة للمخاطر وذلك بهدف حماية قيم الموجودات ومصادر الدخل لحماية مصالح مساهمي المجموعة (أو أي طرف المجموعة مدينة

¹ <https://www.bisb.com/ar/about-bisb> 10/06/2022 18 :10.

له)، وفي الوقت ذاته زيادة الحد الأقصى لعوائد مساهمي المجموعة من المحافظ على تعرضات المخاطر ضمن المعايير المفروضة ذاتيا.

بالإضافة إلى تلبية متطلبات الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي، فإن المجموعة تسعى بصورة مستمرة، وإلى أقصى حد ممكن بتحديد وتعيين مختلف أنواع المخاطر الكامنة ضمن أعمال الاعتيادية.

تقوم المجموعة بمراجعة وتعديل قبولها للمخاطر وفقا لخطة تطور أعمال المجموعة مع السيناريوهات الاقتصادية والسوقية المتغيرة، بالإضافة للتطورات في المتطلبات التنظيمية. كما تقوم المجموعة بتقييم نسبة تحمله لفئات محددة من المخاطر واستراتيجيته لإدارة هذه المخاطر. لمراقبة ورفع التقرير عن التعرضات المتصلة بهذه المخاطر المحددة، اعتمدت المجموعة إطارا شاملا لإدارة المخاطر على مستوى المنشأة والذي يشمل حدود المخاطر والمراقبة وهيكل لرفع التقارير¹.

ويتخذ البنك مجموعة من الاستراتيجيات لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها تتمثل في²:

- تحتفظ المجموعة بوثيقة استراتيجية المخاطر ويتم مراجعتها سنويا. كما تحتفظ أيضا بإطار شامل لإدارة المخاطر معتمد من قبل مجلس الإدارة. كما أن هذه مدعومة بهياكل مناسبة لحدود المخاطر. توفر هذه السياسة إطارا متكاملًا لإدارة مخاطر المجموعة.
- يحدد إطار إدارة المخاطر أهداف وسياسات واستراتيجيات وحوكمة المخاطر على كل من مستوى المجلس ومستوى الإدارة.
- تعتبر هياكل الحدود بمثابة عنصر أساسي في صياغة استراتيجية المخاطر المقبولة القابلة للقياس الكمي. وهي مدعومة أيضا بإطار شامل لمختلف المخاطر مع سياساتها ووثائق المنهجية الخاصة بها.
- لدى المجموعة ضوابط داخلية مناسبة لضمان نزاهة أنظمة إدارة المخاطر للرصد، والمراقبة، ورفع التقارير، يتم ذلك من خلال التدقيق الداخلي الدوري بالإضافة إلى التحقيق الخارجي، إذا ما استلزم ذلك.

ثانيا: إدارة مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر الأكثر جوهرية المتعارف عليها لدى المجموعة. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان، وهي مخاطر عدم قدرة أحد أطراف المعاملات المالية بالوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد المجموعة لخسائر مالية. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل أساسي من التمويل (التسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء) والاستثمارات في صكوك ومن النقد والودائع المحتفظ بها لدى بنوك أخرى. بالإضافة لذلك، توجد مخاطر ائتمانية على بعض الأدوات المالية خارج الميزانية العمومية، بما في ذلك الضمانات المتعلقة بشراء وبيع

¹ التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي، 2018، ص 148.

² التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي، 2019، ص 122.

العملات الأجنبية، وخطابات الائتمان، وقبول، والالتزامات بتمديد الائتمان. يقوم قسم إدارة الائتمان والمخاطر بمراقبة وضبط مخاطر الائتمان، ويقوم بوضع معايير وحدود لأنشطة المجموعة التمويلية¹.

الجدول رقم (03-19): الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

الوحدة: ألف دينار بحريني.

البيان	السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
أرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي		56624	50119	45408	34542	33377
إيداعات لدى مؤسسات مالية		80845	137450	76068	44442	86894
موجودات تمويلية		561822	578953	574851	571513	605916
إجارة منتهية بالتمليك وإيجارات مستحقة القبض		178880	186871	204403	212042	257382
استثمارات في سندات دين		227906	207233	213813	251884	253639
المجموع		1106077	1160626	1114543	1114423	1237208

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البحرين الإسلامي (2017-2021).

من الجدول نلاحظ أن الموجودات التمويلية هي الأكثر تعرض لمخاطر الائتمان بإجمالي بلغ 2893055 ألف دينار بحريني، ثم تليها مباشرة استثمارات في سندات دين ثم إجارة منتهية بالتمليك وإيجارات مستحقة القبض بإجمالي قدر بـ 1154475 ألف دينار بحريني و 1039578 ألف دينار بحريني على التوالي، ثم إيداعات لدى مؤسسات مالية بإجمالي 425699 ألف دينار بحريني، وأخيراً والأقل عرضة لمخاطر الائتمان هي أرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي بإجمالي قدره 220070 ألف دينار بحريني. أما في المجموع فإن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان متذبذب على مدار السنوات الخمس.

❖ **مخاطر التركيز**

مخاطر التركيز هي مخاطر الائتمان الناتجة عن عدم وجود محفظة ائتمانية جيدة التنوع، أي التعرض المفرط لعميل فردي أو قطاع صناعي أو إقليم جغرافي. وفقاً لأنظمة مصرف البحرين المركزي الخاصة بالمدين الفردي، فإن المصارف المؤسسة في مملكة البحرين ملزمة بالحصول على الموافقة المسبقة من مصرف البحرين المركزي لأي تعرض مخطط له لطرف فردي آخر غير مرتبط، أو مجموعة من الأطراف الأخرى المرتبطة، والذي يتجاوز 15% من مجموع رأس المال الموحد للبنك. بالإضافة لذلك، فإن البنوك ملزمة بالحصول على الموافقة المسبقة من مصرف البحرين المركزي لأي تعرض مخطط له لأطراف مقابلة مرتبطة، والذي يتجاوز 25% من مجموع رأس المال الموحد لهم، على المستوى الكلي. من أجل تجنب الزيادة في تركيز المخاطر،

¹ التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي، 2021، ص 158.

تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز والمحافظة على محفظة متنوعة. يتم سيطرة وإدارة تركيز مخاطر الائتمان المحددة خلال هذه السياسات¹.

الجدول رقم (03-20): التركيز في المخاطر الائتمانية حسب الإقليم الجغرافي

الوحدة: %.

البيان	السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
الشرق الأوسط		97.99	98.94	99.32	99.66	99.47	99.07
أمريكا الشمالية		0.43	0.23	0.26	0.31	0.49	0.34
أوروبا		1.53	0.79	0.38	0.02	0.03	0.55
أخرى		0.03	0.02	0.02	0.001	0.001	0.01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البحرين الإسلامي (2017-2021).

من خلال الجدول يتبين لنا أن إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان يتركز في إقليم واحد وهو الشرق الأوسط طيلة سنوات الدراسة وقد حاز على معظم النسبة حيث قدر متوسطها بنحو 99.07%، ثم بعد ذلك وبنسب ضعيفة أوروبا ثم أمريكا ثم دول أخرى بمتوسط نسب بلغ 0.55%، 0.34%، 0.01% على التوالي، أي أن البنك معرض لخطر التركيز في منطقة واحدة.

الجدول رقم (03-21): التركيز في المخاطر الائتمانية حسب القطاع الصناعي

الوحدة: %.

البيان	السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
تجاري وصناعي		5.86	8.10	7.24	6.07	6.19	7.29
طيران		2.15	1.11	0.005	0.006	0.02	0.65
عقاري		12.17	11.31	10.51	19.05	7.93	12.19
بنوك ومؤسسات مالية		15.87	17.59	11.41	7.60	13.14	13.12
شخصي / استهلاكي		36.40	38.18	41.73	41.13	47.88	41.06
هيئات حكومية		17.78	16.26	19.85	18.26	16.62	17.75
أخرى		9.74	7.41	9.22	7.84	8.19	8.48

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البحرين الإسلامي (2017-2021).

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن بنك البحرين الإسلامي يقوم بتوزيع قطاعات تمويلاته واستثماراته على سبعة قطاعات صناعية، بحيث نلاحظ أن تركيزها كان في القطاع الشخصي / استهلاكي بشكل كبير وذلك بنسبة 41.06% خلال السنوات الخمس، يليه قطاع الهيئات الحكومية بمتوسط نسبة قدرت بـ 17.75%، ثم

¹ التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي، 2020، ص153.

قطاع البنوك والمؤسسات المالية بنسبة 13.12%، ويليه القطاع العقاري وقد كانت نسبة التعرض لمخاطر الائتمان فيه 12.19%، ويأتي بعده القطاع الأخرى ثم القطاع التجاري والصناعي وأخيراً قطاع الطيران بمتوسط نسب بلغ 8.48% و 7.29% على التوالي، وأخيراً قطاع الطيران والذي حاز على أضعف نسبة قدرت بـ 0.65%. أي نقول أن البنك معرض لخطر التركيز في قطاع صناعي واحد وهو قطاع شخصي / استهلاكي.

الجدول رقم (03-22): التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان حسب درجة المخاطر

الوحدة: ألف دينار بحريني.

البيان	السنوات					
	2021	2020	2019	2018	2017	
القيمة الدفترية لموجودات التمويل	عاملة	587162	544942	506611	532607	538875
	متعثرة	52922	52610	97710	76185	38114
	الإجمالي	640084	597552	604321	608792	576989
القيمة الدفترية للإجارة منتهية بالتمليك وإيجارات مستحقة القبض	عاملة	256612	210728	188832	181561	175241
	متعثرة	3119	3657	30362	18853	16814
	الإجمالي	259731	214385	219194	200414	192055
القيمة الدفترية للاستثمارات في الصكوك	عاملة	253800	252135	213444	206909	215356
	متعثرة	12570	12549	12563	12543	12550
	الإجمالي	266370	264684	226007	219452	227906
القيمة الدفترية لإيداعات لدى مؤسسات مالية	عاملة	86898	44443	76071	137455	80845
	متعثرة	3686	—	—	—	—
	الإجمالي	90584	44443	76071	137455	80845
القيمة الدفترية للأرصدة لدى البنوك	عاملة	10397	10830	9893	15014	21419
	متعثرة	—	—	—	—	—
	الإجمالي	10397	10830	9893	15014	21419

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البحرين الإسلامي (2017-2021).

من الجدول نلاحظ أن المخاطر العاملة أكبر من المخاطر المتعثرة خلال كل السنوات وفي كل التعرضات الخاضعة للائتمان ماعدا في الإيداعات لدى مؤسسات مالية فإن المخاطر المتعثرة تتواجد خلال سنة 2021 فقط بقيمة 3686 ألف دينار بحريني، وأما الأرصدة لدى البنوك فلم تسجل أي وجود للمخاطر المتعثرة طوال السنوات الخمس. وبالنظر إلى إجمالي المخاطر المتعثرة فنجد أن موجودات التمويل احتلت المرتبة الأولى بمبلغ قدره 317541 ألف دينار أردني. وبالمجمل نقول أن البنك يتبع سياسة ائتمانية جيدة.

❖ تقليل مخاطر الائتمان

تقليل مخاطر الائتمان تعبر عن استخدام مجموعة من التقنيات، مثل الحصول على الكفالات، والضمانات لتقليل المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المجموعة. تمنح هذه التقنيات المجموعة الحماية من طرف الآخر عند عدم الالتزام بالعقود الائتمانية، من خلال بيع الضمانات واتفاقيات المقاصة والضمانات. تستخدم المجموعة المقاصة على الميزانية العمومية كتقنية للسيطرة على مخاطر الائتمان فقط عندما يوجد أساس قانوني للاستنتاج بأن اتفاقية المقاصة قابلة للتنفيذ، والمجموعة قادرة في أي وقت على تحديد الموجودات والمطلوبات الخاضعة لاتفاقية المقاصة من الطرف الآخر. وبصورة عامة تقوم المجموعة بإعطاء التسهيلات الائتمانية فقط في حالة وجود ضمانات ملموسة كافية و/أو بيانات مالية مدققة يمكن قبول التسهيلات دون وجود ضمانات ملموسة كافية، عندما تبين البيانات المالية المدققة مركز مالي ومقدرة سداد مرضية والتسهيلات منظمة بشكل مناسب ومدعمة بتنازلات و ضمانات وغير ذلك، كما هو ملائم. بشكل عام يتم الحصول على الضمانات الشخصية للشركاء/المروجين/أعضاء مجلس إدارة المؤسسات المقترضة لدعم التسهيلات الائتمانية في جميع الأحوال، يقوم مراقب الحساب باعتماد بيان صافي الثروة للضامن، حتى تكون هناك معلومات متوفرة وكافية في المستقبل في حالة تنفيذ الضمان. يتم تقييم القيمة السوقية للضمانات الملموسة من قبل المثلثن المصدق عليه من قبل المجموعة (للعقارات) أو وفقا لمنهجية التقييم المناسبة. يتم الآخر في الاعتبار قيمة هذه الضمانات فقط إلى حد التعرض المستحق للتسهيلات الائتمانية ذات صلة. إن نسبة المبلغ القابل للتمويل إلى الضمانات والضمانات المقبولة للبنك تحكمها سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. إن محفظة الائتمان الحالية للمجموعة مضمونة في غالبيتها عن طريق رهن ممتلكات العقارات. ويمكن للمجموعة بيع الموجودات كملاذ أخير بعد القيام بالإجراءات القانونية اللازمة¹.

الجدول رقم (03-23): الضمانات المحتفظ بها من قبل بنك البحرين الإسلامي

الوحدة: ألف دينار بحريني.

السنوات البيان	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
عقارات	904438	872564	806608	698147	782032	4063789
أخرى	86916	80571	55701	91788	66537	381513
المجموع	987354	953135	862309	789935	848569	4445302

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البحرين الإسلامي (2017-2021).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إجمالي الضمانات المحتفظ بها من قبل البنك خلال الخمس سنوات الأخيرة قد بلغ 4445302 ألف دولار أمريكي موزع بين ضمانات عقارية و ضمانات أخرى، حيث تحتل الضمانات العقارية النسبة الأكبر من إجمالي الضمانات بمعدل قدره 91.42% بينما سجل حجم الضمانات

¹ التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي، 2020، ص 153.

الأخرى النسبة الأقل بمعدل قدره 8.58% من إجمالي الضمانات المحتفظ بها، وبشكل عام نرى أن البنك لديه حجم ضمانات جيد.

➤ **المخصصات:** يتم احتساب المخصص في بيان المركز المالي عندما تكون على الشركة التزامات (قانونية أو تعاقدية) من جراء معاملات سابقة وعندما يكون من المحتمل وجود تدفق خارجي لمنافع اقتصادية لسداد هذه الالتزامات، ويمكن عمل تقدير موثوق لمبالغ هذه الالتزامات¹.

الجدول رقم (03-24): صافي مخصص انخفاض القيمة

الوحدة: %.

البيان	السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
المخصصات		6197	8895	10998	28162	19209

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البحرين الإسلامي (2017-2021).

من الجدول نلاحظ أن المخصصات في ارتفاع من 2017 إلى غاية 2020 بحيث وصلت أعلى قيمة في هذه السنة قدرت بـ 28162 ألف دينار بحريني، أما في عام 2021 فقد انخفضت قليلاً لتصل إلى ما قيمته 19207 ألف دينار بحريني، إن الارتفاع الذي عرفته المخصصات مؤشر جيد يدل على أن البنك يطبق سياسة جيدة لمواجهة مخاطر الائتمان وتغطية جزء منها.

ثالثاً: إدارة مخاطر السيولة

تقوم المجموعة بمراقبة مراكز السيولة عن طريق مقارنة استحقاق الموجودات والمطلوبات على فترات زمنية مختلفة لتشمل فترات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل. تقوم المجموعة بإجراء فحص الضغوطات على أساس دوري باستخدام أسوأ السيناريوهات لتقييم تأثير التغيرات في ظروف السوق على سيولة المجموعة. كجزء من استراتيجيتها، تحتفظ المجموعة بقاعدة كبيرة من العملاء وعلاقات جيدة مع العملاء. وتقوم وحدة المخاطر بعمل مراجعات/ تعديلات دورية (على الأقل سنوياً) لإدارة مخاطر السيولة، والتي يتم تقييمها من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات قبل عرضها على لجنة المخاطر والالتزام التابعة لمجلس الإدارة لاعتمادها. كما يقوم البنك بإدارة متطلبات التمويل من خلال المصادر التالية: الحسابات الجارية، حسابات الادخار، حسابات أصحاب حسابات الاستثمار الأخرى، خطوط بين البنوك، والاقتراض عن طريق استخدام محفظة الصكوك. تم وضع حدود مناسبة للحصول على التمويل من هذه المصادر في إطار البنك لقبوله للمخاطر².

¹ التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي، 2019، ص 73.

² التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي، 2020، ص 172.

جدول رقم (03-25): توزيع موجودات ومطلوبات البنك على أساس فترات الاستحقاق

الوحدة: ألف دينار بحريني.

2021	2020	2019	2018	2017	البيان	
					الموجودات	المطلوبات
152196	110788	145194	199343	160394	الموجودات	لغاية شهر واحد
764382	688682	324480	356547	305877	المطلوبات	
30836	52794	22791	54389	76948	الموجودات	1 إلى 3 أشهر
176763	136607	159156	151376	172749	المطلوبات	
38925	45680	46498	60189	57321	الموجودات	3 إلى 6 أشهر
90518	125598	109135	87384	146113	المطلوبات	
60282	89491	61595	66223	74364	الموجودات	6 أشهر إلى سنة
126902	109243	91738	181176	111048	المطلوبات	
302653	189004	237710	262781	105926	الموجودات	1 على 3 سنوات
38806	54093	36179	39227	9334	المطلوبات	
648037	622099	584229	502210	620156	الموجودات	أكثر من 3 سنوات
1405	1316	381949	345935	361246	المطلوبات	
91607	101725	125543	134259	133538	الموجودات	استحقاق غير ثابت
—	—	—	—	—	المطلوبات	
1324536	1211581	1223560	1279394	1228647	مجموع الموجودات	
1198776	1115539	1102637	1161645	1106377	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمار	
125760	96042	120923	117749	122270	فجوة السيولة	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البحرين الإسلامي (2017-2021).

من خلال الجدول يتضح أنه مقدار توزيع المطلوبات خلال الفترة القصيرة الأجل (أقل من سنة) والفترة المتوسطة الأجل (من سنة إلى 3 سنوات) كان أكبر من مقدار الموجودات في نفس الفترات، أما في الفترة أكثر من ثلاث سنوات فمقدار الموجودات كان أكبر من مقدار المطلوبات في كل سنوات الدراسة، أما عن فترة استحقاق ثابت فلم تعرف توزيع للمطلوبات نهائياً خلال السنوات الخمس.

أما عن فجوة السيولة فنلاحظ أنها موجبة وهذا عامل جيد بالنسبة للبنك، كما نرى أنها متذبذبة على مدار السنوات الخمس ففي الفترة ما بين 2017 و2019 كانت تتراوح بحوالي 120 مليون دينار بحريني ثم انخفضت سنة 2020 لتصبح 96042 ألف دينار بحريني، لترتفع في 2021 إلى ما قيمته 125760 ألف

دينار بحريني، وعلى العموم نرى أن البنك لا يواجه مشكلة من ناحية السيولة وبالتالي انعدام المخاطر التي قد يتعرض لها في هذا الجانب، أي نقول أن للبنك القدرة على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها دون اللجوء إلى تسهيل جزء من أصولها وما يمكن أن تتحمله من خسائر جراء ذلك.

❖ مؤشرات السيولة

إن النسبة المعيارية لمؤشر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع تكون محصورة بين 30% و45%، بمعنى أنه إذا انخفضت هذه النسبة تحت 30% فإن البنك معرض إلى خطر السيولة، وإذا زادت عن 45% فإن البنك يمتلك فائض في السيولة غير مستغلة، في حين أنه كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلت على قدرة البنك على الحفاظ على مصداقية وثقة المودعين¹.

النسبة المعيارية لمؤشر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول محصورة بين 20% و30%، يعني أنه إذا انخفضت هذه النسبة عن الحد الأدنى فالبنك معرض إلى خطر السيولة، أما إذا زادت عن الحد الأعلى فإن البنك يمتلك فائض في السيولة غير مستغلة².

تجدر الإشارة إلى أنه قد تم تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 5% إلى 3% في شهر مارس 2020 وذلك ضمن حزمة القرارات والتسهيلات المالية لمواجهة انعكاسات انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني³.

الجدول رقم (03-26): مؤشرات السيولة لبنك البحرين الإسلامي

الوحدة: %.

البيان	السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع		44.18	48.18	85.46	54.37	53.14
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول		33.28	34.62	31.37	30.65	30.73
نسبة الاحتياطي القانوني		5.60	5.51	11.62	5.79	4.64

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البحرين الإسلامي (2017-2021).

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع في ارتفاع من سنة 2017 بنسبة قدرت بـ 44.18% إلى غاية سنة 2019 بنسبة 85.46%، لتتخف في سنتي 2020 و2021 إلى 54.37% و53.14% على التوالي. ومن الملاحظ أن هذا مؤشر قد تعدى الحد الأعلى في كل السنوات ماعدا 2017 ما يدل على أن البنك يمتلك فائض في السيولة غير مستغلة وبالتالي يستطيع أن يغطي ويسدد نسبة كبيرة من إجمالي الودائع التي بحوزته من أصوله السائلة فقط، أي قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية والحفاظ على مصداقية وثقة المودعين.

¹ نجار حياة، مرجع سبق ذكره، ص182.

² المرجع نفسه، ص182.

³ التقرير السنوي لمصرف البحرين المركزي، 2021، ص02.

أما نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول فقد كانت متذبذبة نوعاً ما حيث أنها ارتفعت سنة 2018 إلى 34.62% ثم بعد ذلك انخفضت لتصل سنة إلى 30.73% سنة 2021، وهذا يعود إلى التذبذب في قيمة الموجودات السائلة، ونرى أن هذا المؤشر قد تعدى الحدود المثلى خلال كل سنوات الدراسة، ما يعني أن البنك يمتلك نسبة كافية من أصوله في شكل سائل مما يدل على قدرته على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل.

يتضح لنا من خلال الجدول أن نسبة الاحتياطي القانوني عرفت انخفاضاً طفيفاً في 2018 حيث كانت 5.60% سنة 2017 ثم أصبحت 5.51%، ثم ارتفعت سنة 2019 إلى 11.62%، لتعود وتنخفض في السنتين الآخريتين لتصل إلى 4.64%. إن نسبة الاحتياطي القانوني لبنك البحرين الإسلامي فاقت النسبة المفروضة من قبل البنك المركزي في جميع سنوات الدراسة وهذا يؤكد أن البنك لا يواجه مشاكل مع البنك المركزي فيما يخص السيولة.

رابعاً: إدارة مخاطر السوق

يتحمل مجلس إدارة المجموعة مسؤولية اعتماد ومراجعة، استراتيجية المخاطر وأي تعديلات جوهرية في سياسات المخاطر. تتحمل الإدارة العليا للمجموعة مسؤولية تطبيق استراتيجية المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، والتعزيز المستمر للسياسات والإجراءات المتبعة لتحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على المخاطر.

تماشياً مع أهداف إدارة مخاطر المجموعة ومستويات تحمل المخاطر، فإن الاستراتيجيات المحددة لإدارة مخاطر السوق تشمل على ما يلي¹:

- ستقوم المجموعة بإدارة تعرضها لمخاطر السوق عن طريق تقييم كل منتج/ نشاط جديد من حيث مخاطر السوق المرتبطة به.
- ستقوم المجموعة بالمبادرة لقياس مخاطر السوق في محافظتها ومراقبة تلك المخاطر بصورة مستمرة.
- تحتفظ المجموعة في جميع الأوقات بما يكفي من رأس المال وفقاً لمتطلبات رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي.
- ستقوم المجموعة بوضع هيكل للحدود للمراقبة والسيطرة على مخاطر السوق في محافظتها. ستتضمن هذه الحدود على حدود المراكز، حدود القصوى لوقف الخسارة.
- ستقوم المجموعة بصورة دورية بإجراء فحص للضغوطات باستخدام أسوأ السيناريوهات لتقييم تأثير التغيرات في قيمة السوق نتيجة لتغيير ظروف السوق.
- ستحدد المجموعة بوضوح العملات الأجنبية التي ترغب في التعامل بها وتدوير بفاعلية مخاطر السوق لكافة العملات الأجنبية التي ترغب في التعامل بها وتدوير بفاعلية مخاطر السوق لكافة العملات الأجنبية التي لدى المجموعة تعرض جوهري لها.

¹ التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي، 2018، ص 121.

❖ مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملة الأجنبية هي حساسية المنتجات المالية للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية قد تتعرض قيمة محفظة المقومة بعدد من العملات إلى هذه المخاطر عند إعادة تحويلها إلى العملة الأساسية للمجموعة. بما أن الدينار البحريني مرتبط بالدولار الأمريكي، لذلك لا تمثل المراكز بالدولار الأمريكي مخاطر عملة جوهريّة. علاوة على ذلك، ليس لدى المجموعة أي تعرضات جوهريّة بعملات أخرى، إن التغيرات في مخاطر صرف العملات مقابل الدينار البحريني مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة سوف لن يكون لها أي تأثير جوهري على بيان الدخل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد¹.

الجدول رقم (03-27): مخاطر العملات الأجنبية

الوحدة: ألف دينار بحريني.

البيان	السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
جنيه إسترليني	(1020)	(1075)	98	131	228	
يورو	(985)	(1084)	140	56	87	
دينار كويتي	(8659)	(9619)	(1257)	326	18	
دولار كندي	(4)	(50)	5	—	—	
ين ياباني	(6)	(15)	7	—	—	
المجموع	(10674)	(11843)	(1007)	513	333	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البحرين الإسلامي (2017-2021).

نلاحظ من خلال الجدول أن البنك قد حقق خسارة خلال سنتي 2017 و2018 فيما يخص كل العملات المحددة بمجموع قدره (10674) ألف دينار بحريني، وأيضاً في عام 2019 فيما يخص عملة الدينار الكويتي بما قيمته (1257) ألف دينار بحريني ما أثر على المجموع السنوي وجعل البنك يحقق عجز خلال هذه السنة أيضاً قدر بـ (1007) ألف دينار بحريني، وذلك نتيجة لتقلبات في سعر صرف تلك العملات خلال تلك السنة، أما عن سنتي 2020 و2021 فلم يحقق البنك أي خسارة. عموماً نقول أن البنك يتعرض لمخاطر العملات الأجنبية.

❖ مخاطر معدل الربح

تخضع المجموعة إلى لمخاطر معدل الربح على موجوداتها المالية ومطلوباتها المالية. تقوم المجموعة باحتساب الدخل على بعض موجوداتها المالية على أساس تناسبي. وبصفتها استراتيجية قامت المجموعة²:

- بتحديد معدل ربح المنتجات الحساسة والأنشطة التي ترغب الدخول فيها.
- بوضع هيكل لمراقبة ومتابعة مخاطر معدلات الربح للمجموعة.

¹ التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي، 2021، ص 172.

² التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي، 2019، ص 149.

➤ بقياس مخاطر معدلات الربح من خلال وضع جدول زمني للاستحقاق/ إعادة تسعير لتوزيع حساسية معدل ربح الموجودات والمطلوبات والبنود غير المدرجة في الميزانية العمومية في إطار زمني محدد وفقا لتواريخ استحقاقها.

➤ ببذل الجهد لمطابقة مبالغ الموجودات ذات معدلات عائمة مع المطلوبات ذات معدلات عائمة في المحفظة المصرفية.

❖ مؤشرات الربحية

أ. **مؤشر العائد على الأصول:** يشير معدل العائد على الأصول إلى الربح المحقق من كل وحدة نقدية مستخدمة من أصول البنك¹.

ب. **مؤشر العائد على حقوق الملكية:** يوضح هذا المؤشر نسبة العائد المحقق عن كل دينار مستثمر من أموال المساهمين².

ج. **مؤشر هامش الربح:** يشير مؤشر هامش الربح إلى الربح الصافي الذي يتحقق عن كل وحدة نقدية من إجمالي الإيرادات التشغيلية، ويعكس قدرة إدارة المصرف في مراقبة التكاليف³.

الجدول رقم (03-28): مؤشرات الربحية لبنك البحرين الإسلامي

الوحدة: %.

البيان	السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة العائد على الأصول		0.0082	0.0088	0.005	(1.03)	0.0046
نسبة العائد على حقوق الملكية		8.29	9.66	5.13	(13.08)	4.87
نسبة هامش الربح		23.63	24.99	14.69	(32.21)	12.79

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البحرين الإسلامي (2017-2021).

نلاحظ من الجدول أن نسبة العائد على الأصول منخفضة جدا طوال سنوات الدراسة، حيث ارتفعت قليلا عام 2018 بمعدل 0.0006% بعدما كانت 0.0082% سنة 2017 لتتخفص سنة 2019 إلى 0.005%، أما في سنة 2020 فقد كانت النسبة سالبة قدرت بـ (1.03) % بسبب الخسارة التي حققها البنك خلال هذه السنة، ثم أصبحت بعد ذلك 0.0046% سنة 2021. وبالتالي نقول أن هنالك خطر ناتج عن عدم تحقيق ربح كافي يوافق مستوى تطور الأصول، خصوصا سنة 2020 التي شهدت خسارة. فالبنك يقوم بحياسة أصول لا تحقق عوائد من وراء حيازتها وهو ما يسمى بخطر القرصنة البديلة، بمعنى أن البنك كان بإمكانه حيازة توليفة أخرى من الأصول تمكنه من تحقيق عوائد مناسبة.

¹ Andreas D and Gabrielle W, op cit, p10.

² بوسعيد محمد عبد الكريم، بوزيان محمد، مرجع سبق ذكره، ص 226.

³ عمر بوجميلة، مرجع سبق ذكره، ص 127.

إن نسبة العائد على حقوق الملكية ترتفع في 2018 إلى 9.66% بعدما كانت 8.29% سنة 2017، ثم انخفضت سنة 2019 إلى 5.13%، أما في 2020 فقد كانت النسبة هي أيضا سالبة بسبب الخسارة كما ذكرنا سابقا، لتصبح 4.87% سنة 2021. ما يجعلنا نقول أن البنك عموما في عرضة للخطر ناتج عن عدم تحقيق ربح كافي.

بالنسبة لمؤشر هامش الربح هو الآخر متذبذب على مدار السنوات الخمس بلغ أقصى قيمة له في 2018 وقدرت بـ 24.99%، وهو أيضا في 2020 كان سالبا (32.21) % بسبب الخسارة التي عرفها البنك خلال هذه السنة، إن الارتفاع الذي عرفته سنة 2018 سببه تطور الأرباح والإيرادات التشغيلية بنفس المستوى تقريبا وهذا يشير إلى زيادة كفاءة الأداء المالي، وانخفاضه مجددا في باقي السنوات بسبب الانخفاض في كل من الأرباح والإيرادات التشغيلية ما يعني وجود خطر خصوصا سنة 2020.

خامسا: إدارة مخاطر ملاءة رأس المال

❖ كفاية رأس المال

إن الهدف الرئيسي لإدارة رأس مال المجموعة هو التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وتحتفظ بدرجات ائتمانية قوية ونسب رأس مال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأعلى للقيمة للمساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأس مالها وعمل تعديلات على ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وخصائص مخاطر أنشطتها. من أجل المحافظة على أو تعديل هيكل رأس المال، قد تقوم المجموعة بتعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار صكوك وغيرها. يتكون هيكل رأس مال المجموعة بصورة رئيسية من رأس مالها المدفوع، مضافا إليه الاحتياطات. من الناحية التنظيمية، فإن المبلغ الجوهري لرأس مال المجموعة هو على هيئة قاعدة رأس المال فئة I كما تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي، أي إن معظم رأس المال هو ذو طبيعة دائمة.

إن سياسة كفاية رأس مال المجموعة هي الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية لدعم تطوير ونمو أعمالها. يتم تحديد متطلبات رأس المال الحالي والمستقبلي على أساس توقعات نمو التسهيلات التمويلية لكل وحدة عمل، توقعات النمو في التسهيلات غير المدرجة في الميزانية العمومية ومصادر واستخدامات الموارد المستقبلية.

لتقييم متطلبات كفاية رأس مالها وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، اعتمدت المجموعة الأسلوب الموحد لمخاطر الائتمان، وأسلوب المؤشرات الأساسية للمخاطر التشغيلية وأسلوب القياس الموحد لمخاطر السوق. يعتمد توزيع الأصول بين حقوق ملكية المساهمين وحسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح بناء على سياسة توزيع الأرباح على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

الجدول رقم (03-29): مؤشرات ملاءة رأس المال لبنك البحرين الإسلامي

الوحدة: %.

البيان	السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة كفاية رأس المال		19.4	17.1	14.9	16	19.1
نسبة حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات		9.95	9.20	9.88	7.92	9.49
نسبة حقوق الملكية / إجمالي الودائع		13.21	12.80	26.91	14.06	16.41
نسبة الأصول الخطرة		10.54	9.69	10.40	8.27	9.83

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البحرين الإسلامي (2017-2021).

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال تتخفف خلال الفترة بين سنتي 2017 و2019 بنسب (من 19.4% إلى 14.9%)، ثم ترتفع لتصل سنة 2021 إلى 19.1%. كما نلاحظ أن هذه النسب أكبر من الحد المطلوب الذي يحدده البنك المركزي البحريني وهو 12.5% في كل السنوات، ما يدل على عدم وجود خطر في كفاية رأس المال.

من الجدول نلاحظ أن نسب المؤشرات الثلاث في تذبذب على مدار السنوات الخمس، حيث أن مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات بلغ أقصى قيمة له سنة 2017 بنسبة قدرت بـ 9.95%، وأدنى قيمة له كانت سنة 2020 بنسبة 7.92%. وهذه النسب أقل من النسبة المحددة من قبل لجنة بازل 3 والتي قدرت بـ 10.5% أي أن البنك يتعرض لخطر هذا المؤشر. وأما مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع فأعلى نسبة وصل لها هي 26.91% سنة 2019، وأقل نسبة 12.80% في عام 2018، وهذه النسب تفوق الحد الأدنى الذي حددته لجنة بازل 3 (10.5%) وبالتالي فالبنك غير معرض لخطر هذا المؤشر. وفي الأخير مؤشر الأصول الخطرة الذي بلغ أعلى قيمة له سنة 2017 بنسبة قدرت بـ 10.54%، في حين أدنى قيمة له 8.27% كانت عام 2020، النسب كانت أقل من النسبة المحددة من طرف لجنة بازل 3 ما عدا في 2017، على العموم نقول أن البنك في عرضة لخطر هذا المؤشر.

سادسا: إدارة المخاطر التشغيلية

تقوم المجموعة بتحديد مصادر المخاطر التشغيلية بالتنسيق مع كل وحدة من وحدات العمل. قامت المجموعة بإجراء تقييم ذاتي للمخاطر، وتخطط لعمل تمرين متواصل ومستمر لتحديد المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها.

تقوم المجموعة بصورة مستمرة على¹:

- تقييم مدى فعالية الرقابة المرتبطة بالمخاطر المحددة.
- مراقبة منتظمة لبيان المخاطر التشغيلية والتعرضات الجوهرية للخسائر.

¹ التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي، 2019، ص 139.

➤ تحديد حالات الضغط والسيناريوهات التي تكون فيها عرضة للمخاطر وتقييم تأثيرها المحتمل، واحتمال الخسائر الإجمالية من خلال حدث واحد يؤدي إلى مخاطر أخرى.

➤ مراقبة رفع التقارير عن المخاطر التشغيلية يتم من خلال منتدى إدارة المخاطر التشغيلية، والتي هي عبارة لجنة على مستوى الإدارة مسؤولة عن مراقبة ومناقشة المخاطر التشغيلية الناشئة من أنشطة المجموعة.

➤ تنفيذ التخطيط الملائم للحالات الطارئة واستمرارية الأعمال التي تأخذ بعين الاعتبار المخاطر التشغيلية التي تواجه المجموعة، وتوفير التدريب اللازم لضمان تعزيز هذه الخطة عبر المنظمة.

المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة من طرف بنك البحرين الإسلامي في ظل جائحة كورونا

في 11 مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي جائحة كورونا (كوفيد_19) وتطور بسرعة على مستوى العالم. وقد أدى ذلك إلى تباطؤ اقتصادي عالمي مع عدم اليقين في البيئة الاقتصادية. كما شهدت أسواق الأسهم والسلع العالمية تقلبات كبيرة وانخفاضا كبيرا في الأسعار. إن تقدير عدم اليقين مرتبط بمدى وفترة التباطؤ الاقتصادي، وتوقعات العوامل الاقتصادية الرئيسية، مثل إجمالي الناتج المحلي، والعمل، وأسعار النفط...إلخ. ويشمل ذلك تعطيل العمل في أسواق المال، وأسواق الائتمان المتدهورة، ومخاوف السيولة. اتخذت السلطات تدابير مختلفة لاحتواء تفشي الوباء، بما في ذلك تطبيق قيود على السفر وتدابير الحجر الصحي. كان للوباء، والإجراءات والسياسات الناتجة عنه أثرا على المجموعة. تراقب المجموعة كثب وضع جائحة كورونا، تجاوبا مع آثارها، قامت بتفعيل خطة مواصلة الأعمال، وبعض ممارسات إدارة المخاطر المختلفة الأخرى، بغرض إدارة والتعامل مع أي تعطيل للأعمال في عملياتها وأدائها المالي.

تراقب الإدارة ومجلس الإدارة عن كثب تطورات جائحة كوفيد_19 وتأثيرها على عمليات المجموعة ومركزها المالي، بما في ذلك الخسارة المحتملة في الإيرادات، والتأثير على تقييمات الأصول، والانخفاض في القيمة، ومراجعة العقود المثقلة بالأعباء، وترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية وما إلى ذلك. وضعت الشركة أيضا إجراءات الطوارئ والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر تعزيز واختبار خطط استمرارية العمل، بما في ذلك متطلبات السيولة.

فيما يلي بعض هذه الإجراءات الميسرة الهامة التي أعلن عنها مصرف البحرين المركزي:

➤ لتقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية، تم زيادة عدد الأيام من 30 يوم إلى 74 يوم.

➤ تأجيل دفع الأقساط لفترة 6 أشهر للعملاء المؤهلين.

➤ معاملات إعادة الشراء الملزمة للبنوك المؤهلة بنسبة صفر بالمئة.

➤ تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 5% إلى 3%.

➤ تخفيض نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستر من 100% إلى 80%.

إضافة إجمالي التعديل ومخصص الخسائر الائتمانية الإضافية للمرحلة 1 و2 من مارس إلى ديسمبر 2020، إلى رأس المال من الفئة الأولى للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2021. وخصم هذا المبلغ بشكل تناسبي مع رأس المال من الفئة الأولى على أساس سنوي للثلاث سنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022، و31 ديسمبر 2021¹.

¹ التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي، 2020، ص91.

الخلاصة

- من خلال دراستنا لعدد من البنوك الإسلامية وكيفية إدارتها للمخاطر المالية نلخص ما يلي:
- يعتبر كل من البنك العربي الإسلامي الدولي، مجموعة البركة المصرفية، بنك البحرين الإسلامي من البنوك الرائدة في الصرفة الإسلامية.
 - تحظى غدارة المخاطر المالية باهتمام كبير من طرف البنك العربي الإسلامي الدولي، مجموعة البركة المصرفية، بنك البحرين الإسلامي، حيث قامت بتخصيص جهة مكلفة بإدارة المخاطر بصفة عامة والتركيز على المخاطر المالية. باعتبارها الأشد خطورة وتأثير على نشاط البنوك في حالة حدوثها.
 - يتم إدارة مخاطر الائتمان في البنوك السابقة الذكر، عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تساعد على قياس مخاطر الائتمان والعمل على التخفيف من حدوثها عن طريق أخذ بالضمانات، والاحتفاظ بالمخصصات ومؤونات لمواجهة مخاطر الائتمان.
 - لا تواجه كل من البنك العربي الإسلامي الدولي، مجموعة البركة المصرفية، بنك البحرين الإسلامي مخاطر متعلقة بالسيولة نتيجة لإتباعها لتواريخ استحقاق قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

البنوك الإسلامية من أهم البنوك التي ظهرت في عصرنا الحديث وأصبحت الأنظار مصوبة إليها، كما أصبحت واقعا ملموسا وفعالا تجاوز حدود العالم الإسلامي إلى العالم أجمع بما فيها الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء. فهي تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة، هذا ما جعلها تواجه مخاطر مالية أعلى من نظيرتها التقليدية، كما أنها مجبرة على استخدام وسائل وأساليب وطرق محددة لإدارة هذه المخاطر بحيث تتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية في الطريقة التي تتم بها إدارة المخاطر المالية.

ولا شك أن هناك علاقة بين المخاطر وتحقيق العائد، فكلما قبل البنك أن يتعرض لمخاطر أكبر كلما زاد مقدار ما يحققه من عوائد، وبما أن الهدف الأساسي للبنك هو تحقيق مزيد من الأرباح والعوائد، فلا يمكن للبنوك الإسلامية أن تتجاهل هذه المخاطر بل عليها أن تعمل على إدارتها بطريقة تسمح لها بممارسة نشاطها بشكل طبيعي وزيادة أرباحها وعوائدها.

وفي هاته الدراسة أبرزنا الآليات التي تستخدمها البنوك الإسلامية (البنك العربي الإسلامي الدولي، مجموعة البركة المصرفية الإسلامية، وبنك البحرين الإسلامي) لإدارة المخاطر التي تحيط بها كما مكنتنا من الوصول إلى هذه النتائج وتقديم بعض الاقتراحات.

1. نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نعرضها على النحو التالي:

❖ النتائج النظرية

- ✓ المصارف الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية تقوم بدور الوساطة المالية من خلال جذب مدخرات الأفراد والمؤسسات وتوظيفها واستثمارها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق التنمية والعدالة والتكامل الاجتماعي، وهي لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاءا.
- ✓ يحكم العمل المصرفي الإسلامي مجموعة من الضوابط والأسس التي تجعله يتميز عن العمل المصرفي التقليدي، حيث تقوم المصارف الإسلامية على نظام المشاركة في الربح والخسارة وتفاعل المال مع العمل بينما تعتمد البنوك التقليدية على الاقتراض والإقراض الربوي.
- ✓ تتنوع مصادر الأموال في المصارف الإسلامية بين المصادر الداخلية والمصادر الخارجية والمصادر الأخرى، حيث تعد هذه الموارد القاعدة التي يقوم عليها المركز المالي للمصرف الذي يعمل جاهدا على دعمها باستمرار، غير أن الطبيعة المميزة للمصارف الإسلامية تجعلها أكثر حرصا في استقطاب الأموال وتمييزها.
- ✓ تحتل إدارة المخاطر مكانة مهمة في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية، فعلى أساسها يتوقف نجاح وسير عمل البنوك.
- ✓ يخضع العمل المصرفي الإسلامي لمجموعة من الضوابط والمبادئ الشرعية، الأمر الذي جعله يتعرض لمستويات أعلى من المخاطر، والتي تنقسم إلى قسمين: أما الأولى فتشترك فيها مع

خاتمة عامة

- المصارف التقليدية كمخاطر السوق والائتمان والسيولة... الخ، أما الثانية فتتفرد بها كمخاطر صيغ التمويل ومخاطر الإزاحة التجارية ومخاطر فقدان الثقة... الخ.
- ✓ تعتبر المخاطر المالية الأشد خطورة على البنوك الإسلامية والتقليدية، والتي تتمثل في مخاطر الائتمان والسيولة والسوق.
- ✓ تكتنف كل صيغة من صيغ التمويل التي تطبقها البنوك الإسلامية جملة من المخاطر إلا أن هناك أيضا أساليب وآليات للتعامل مع هذه المخاطر بما يمكن من خلاله المحافظة على المزايا النسبية التي تتحقق في كل صيغة من هذه الصيغ وبما يضمن الصفة النوعية لها في التطبيق المصرفي الإسلامي.
- ✓ بالرغم من عدم مشروعية العديد من أدوات إدارة المخاطر في البنوك التقليدية وتنافيها مع تعاليم الشريعة، إلا أن ذلك لم يمنع أن تكون للبنوك الإسلامية أساليب متنوعة لإدارة مخاطرها بالإضافة لوجود مساحة واسعة للإبداع والتطوير في مجال أساليب إدارة المخاطر.
- ✓ إن عمل البنوك الإسلامية في ظل مؤشرات البيئة المحيطة (التشريعات، القوانين، الإجراءات، المرسومات، ...) تؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطر الخاصة بهذه البنوك التي توضع لتخدم الصيرفة التقليدية هذا بالإضافة إلى إخضاع البنوك الإسلامية إلى السياسات النقدية والمالية التي تقرها البنوك المركزية، والتي لا تتناسب مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي.
- ✓ يعود سبب تعرض المصارف الإسلامية للمخاطر الائتمانية لتأخر العميل في سداد التزاماته إما بسبب تراجع قدرته المالية أو تأخره في إيداع قيمة الائتمان، وقد يكون راجعا لمماطلة العميل في دفع مستحقات المصرف.

❖ النتائج التطبيقية

- ✓ تبين لنا أن إدارة المخاطر المالية في كل من البنك العربي الإسلامي الدولي، مجموعة البركة المصرفية الإسلامية، وبنك البحرين الإسلامي تحتل مكانة كبيرة في الهيكل الإداري لهذه البنوك، حيث تم تخصيص وحدة إدارية مختصة لإدارة هذه المخاطر، من خلال القيام بعمليات مراقبة وقياس المخاطر وإيجاد الوسائل المناسبة للتخفيف من حدتها.
- ✓ يعتمد كل من البنك العربي الإسلامي الدولي، مجموعة البركة المصرفية الإسلامية، وبنك البحرين الإسلامي في إدارة مخاطر الائتمان على مجموعة من الأساليب التي تهدف إلى قياس ومراقبة المخاطر الائتمانية والتخفيف من آثارها، وذلك كما يلي:
- تحديد الحد الأقصى لحجم التعرض لمخاطر الائتمان.

خاتمة عامة

- تشكيل محفظة استثمارية متنوعة، سواء كان تنويع على أساس القطاعات الاقتصادية (مالي، تجاري، عقاري، قطاع عام... الخ)، أو تنويع على أساس جغرافي (داخل المنطقة التي يتواجد فيها أو خارجها).
- استخدام الضمانات والرهنونات.
- اقتطاع الاحتياطات من صافي الأرباح، واحتساب المخصصات لاستخدامهم.
- ✓ لا يوجد في كل من البنك العربي الإسلامي الدولي، مجموعة البركة المصرفية الإسلامية، وبنك البحرين الإسلامي مخاطر سيولة، فبعد حساب مؤشرات السيولة لاحظنا أن البنك لا يواجه خطر سيولة.
- ✓ تتم إدارة مخاطر السيولة في البنك العربي الإسلامي الدولي، مجموعة البركة المصرفية الإسلامية، وبنك البحرين الإسلامي عن طريق تحديد الآجال الزمنية لاستحقاق المطالبات والموجودات لتجنب فجوة السيولة.
- ✓ إن خصوصية عمل البنوك الإسلامية أدى إلى تراكم فوائض سيولة لديها، وهذا بسبب ارتفاع العوائد المتحققة من عملية تمويل المشاريع حسب الصيغ التمويل الإسلامي، وأيضا اعتماد الكبير من طرف البنوك الإسلامية على فترات استحقاق قصيرة فيما يخص المطالبات والموجودات، كل هذا زاد من فوائض السيولة لدى البنوك الإسلامية.
- ✓ إن استخدام المشتقات المالية كأداة لإدارة مخاطر السوق غير متاحة للبنوك الإسلامية، نظرا لإفتاء بعدم جواز التعامل بها.
- ✓ تعتبر كفاية رأس المال من أهم المؤشرات التي تسعى إلى الحفاظ على السلامة المالية للبنك وحماية أموال المودعين وتغطيتها ضد المخاطر، مما يؤدي إلى زيادة ثقة العملاء وجلب المزيد من الودائع وهذا يقودنا إلى زيادة مردودية البنك ومن ثم نموه، فالبنوك الثلاثة المدروسة لا تواجه مشكلة مع كفاية رأس المال.
- ✓ لضمان التزام البنك العربي الإسلامي الدولي بالنواحي الشرعية، يقوم بتأسيس جهات تعنى بالرقابة الشرعية على غرار الرقابة الشرعية المصاحبة للتنفيذ، الامتثال الشرعي التابع لدائرة مراقبة الالتزام، ودائرة التدقيق الداخلي الشرعي.
- ✓ يقوم بنك البحرين الإسلامي بإدارة المخاطر التشغيلية من خلال إطار للضوابط ومراقبة والتعامل مع المخاطر المحتملة.
- ✓ رغم الخسائر الكبيرة التي خلفتها جائحة كورونا على جميع الأصعدة الاجتماعية، والاقتصادية... الخ، إلا أن البنوك محل الدراسة لم تتأثر بشكل كبير بالجائحة وذلك راجع إلى السياسات

خاتمة عامة

والإجراءات الاحترازية التي وضعتها لمواجهة الحالات الطارئة، مما ساعدها على تخفيف أثر الأزمة.

2. اختبار الفرضيات

❖ **الفرضية الأولى:** بسبب الطبيعة المميزة لعمل البنوك الإسلامية والأساس العقائدي نتج للبنوك الإسلامية العديد من المخاطر منها ما هو مشترك مع البنوك التقليدية كمخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية، ومنها ما هو خاص بطبيعة عملها المتميزة كمخاطر صيغ التمويل ومخاطر الإزاحة التجارية... الخ، هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

❖ **الفرضية الثانية:** تتجلى آليات التقليل من المخاطر الائتمانية في البنوك الثلاثة (البنك العربي الإسلامي، مجموعة البركة المصرفية، وبنك البحرين الإسلامي) في المخصصات، الضمانات، والاحتياطات، كما تقوم هذه البنوك بإدارة مخاطر السيولة عن طريق مجموعة من الطرق كاختبار الأوضاع الضاغطة للسيولة والتي تعتبر أيضا وسيلة لقياس المخاطر السوقية، الاحتفاظ بأموال سائلة كبيرة، تحديد لجنة الموجودات والمطلوبات والتي تقوم بالتقليل من تباين آجال الاستحقاق ما بين الأصول والخصوم، وتعتبر هذه الطرق جيدة لأن البنوك الثلاثة لم تشهد مخاطر للسيولة خلال فترة الدراسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

❖ **الفرضية الثالثة:** نجحت البنوك الثلاثة محل الدراسة في تخطي أزمة كورونا من خلال المرونة في التكيف مع أوامر الدفاع، وذلك بتطبيقها لخطط استراتيجية لتحافظ على موقعها في السوق المحلي، ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

3. اقتراحات وتوصيات

بناء على دراستنا النظرية للموضوع، وبالنظر إلى النقائص التي يمكن ملاحظتها من النتائج المتوصل إليها، ارتأينا إلى تقديم الاقتراحات التالية:

❖ البحث في مجال إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية لإيجاد نظام متكامل وفعال قادر على مراقبة وقياس والتخفيف من حدة المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية.

❖ التعاون ما بين البنوك الإسلامية في مجال إدارة المخاطر وذلك لمواجهة المنافسة الشرسة من طرف البنوك التقليدية، خاصة بعد فتحها لفروع تقدم خدمات تتماشى مع الشريعة الإسلامية.

❖ لابد للبنك من وضع حلول بديلة وخطط استراتيجية واضحة لاستغلال الفائض من السيولة من خلال فتح مشروعات استثمارية جديدة تدر عوائد مربحة وبأقل مخاطر ممكنة.

❖ ضرورة إيجاد طرق ونماذج إحصائية لإدارة مخاطر توافق طبيعة نشاط البنوك الإسلامية، والاستفادة من تجارب البنوك التقليدية في هذا المجال.

خاتمة عامة

- ❖ ضرورة إنشاء سوق مالية إسلامية وسوق ما بين البنوك الإسلامية وتفعيلها من أجل إتاحة تداول الأوراق المالية الإسلامية وإيجاد العديد من الحلول للمخاطر التي يمكن التحوط بها من خلال هذه الأسواق.
 - ❖ على البنوك الإسلامية أن تنظر في جانب المشتقات المالية، كأداة مهمة لإدارة المخاطر وعدم الاكتفاء بمجرد الإفتاء بعدم جواز التعامل بها، بل يجب تطويرها بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
 - ❖ تنمية الموارد البشرية في البنوك الإسلامية والجهات الرقابية من خلال تعزيزها وتأهيلها للإشراف على مختلف المخاطر.
 - ❖ إنشاء لجان خاصة أخرى بإدارة المخاطر للمخاطر التي ليس لديها لجان بعد، والتنسيق بينها.
- ### 4. آفاق الدراسة

من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين لنا أن الموضوع متشعب وله جوانب بحاجة إلى المزيد من الدراسة والتحليل، لهذا نقدم كمقترحات بحثية:

- المقارنة بين استراتيجيات إدارة المخاطر المالية في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.
- استراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية في ظل جائحة كورونا.
- إدارة مخاطر السوق في البنوك الإسلامية.
- تحليل المخاطر المالية في البنوك الإسلامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

❖ الكتب

1. ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
2. إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، الطبعة الثانية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010.
3. أحمد النجار، المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، دار الفكر، بيروت 1974.
4. أحمد سليمان خصاونه، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008.
5. أحمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010.
6. أحمد شعبان محمد علي، السياسات النقدية والمصرفية للبنك المركزي في إطار النظام المصرفي الإسلامي، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2013.
7. أسامة عزمي وشقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
8. حربي محمد عريقات، إدارة المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2010.
9. حسين محمد سمحان وموسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
10. حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2013.
11. حيدر يونس الموسومي، المصارف الإسلامية أداءها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية، طبعة الأولى، دار البازوري، الأردن، 2011.
12. خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2009.
13. خالد خديجة وبن حبيب عبد الرزاق، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
14. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.
15. شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
16. شوقي بورقية وهاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية -دراسة تحليلية-، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

قائمة المراجع

17. شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
18. صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
19. صلاح السيسي، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2011.
20. طارق الله خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية - الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
21. طارق الله خان وحبيب أحمد، إدارة المصارف (السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
22. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد - إدارات - شركات - بنوك مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات المالية وأسعار الصرف)، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.
23. طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، المكتب العربي، القاهرة، 2000.
24. عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2017.
25. عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
26. الغالي بن إبراهيم، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية)، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
27. فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007.
28. فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
29. محسن أحسن الخضري، البنوك الإسلامية، إتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، مصر، 1999.
30. محمد أبو زيد، مبادئ التأمين، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر، مصر، 2010.
31. محمد أحمد الشافعي، المصارف الإسلامية، الطبعة العربية، أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
32. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المصارف، الإسكندرية، 2000.
33. محمد محمود العلجوني، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008.
34. محمد محمود المكاوي، الاستثمار في البنوك الإسلامية، بدون دار نشر، مصر، 2011.

قائمة المراجع

35. محمود الأنصاري وآخرون، البنوك الإسلامية، مطابع الأهرام التجارية، مصر، 2008.
36. محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية - الأسس النظرية والتطبيقات العملية-، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.
37. محمود عبد الكريم إرشيد، المدخل الشامل إلى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
38. مروان محمد أبو عربي، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية، طبعة الأولى، دار تسنيم، الأردن، 2001.
39. ممدوح حمزة أحمد، تطبيقات في إدارة الخطر والتأمين، دار الثقافة العربية، مصر، 1997.
40. ناصر الغريب، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، الطبعة الأولى، دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.
41. نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2012.
42. وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق، 2002.
- ❖ **المجلات**
1. بن علي بلعوز، استراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، 2010.
2. بوسعيد محمد عبد الكريم، بوزيان محمد، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية - دراسة حالة بنك البركة الجزائري-، مجلة المالية والأسواق، العدد 01، 2019.
3. سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2010.
4. سمير عبد الرزاق السرايري، قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43_44، 2008.
5. صالح صالح، معايير وضوابط الاستثمار في القطاع العام في الاقتصاد الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 07، 2007.
6. طهراوي أسماء وبن حبيب عبد الرزاق، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 01، 2013.
7. عبد الحسين جاسم محمد، أثر نسبة الاحتياطي القانوني على أداء المصارف التجارية - دراسة تحليلية في البنك العربي الأردني-، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 23، العراق، 2009.
8. مخلد حمزة جدوع، محمد عبد الواحد جياس، تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق - دراسة حالة في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية-، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 39، العراق، 2016.

قائمة المراجع

9. موساوي زهية وخالدي خديجة، التمويل الإسلامي للمشاريع الاقتصادية - فرص وتحديات-، مجلة الباحث، العدد 04، 2006.
10. نبراس محمد عباس العامري، استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 07، العدد 21، 2012.
11. نهى مجدي عبده عبد الواحد عاصم وآخرون، مؤشر مقترح لقياس مدى الإفصاح المحاسبي والبيئي عن التنوع البيولوجي وارتباطه بمؤشرات الأداء المالي للشركات، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد 04، مصر، 2021.
12. هاجر مامي، التمويل الإسلامي بصيغة المشاركة كآلية لدعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2019.

❖ المقالات

1. علاء الدين زعتري، المصارف الإسلامية وماذا يجب أن يعرف عليها، مقال متاح على الموقع التالي:
http://alzatari.net/publications/display_print/6
2. أحمد سليمان شوقي، المخاطر الشرعية المحيطة بالمؤسسات المالية الإسلامية وسبل الحد منها، مقال متاح على الموقع التالي:
<http://www.kenanaonline.com/ahmed0shawky>

❖ الرسائل الجامعية

1. أمال لعمش، دور الهندسة في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية -دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية-، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.
2. بوجميلة عمر، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2014.
3. بوسعيد محمد عبد الكريم، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية -دراسة تطبيقية حول فعالية إدارة المخاطر على مستوى بنك البركة الجزائري من 1999 إلى 2015-، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي مالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2020.
4. بولقرون طارق وبولحية خليفة، آليات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، دراسة حالة بنك السلام الجزائري فرع سطيف، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة وإدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2017.
5. حمزة ملاوي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية -دراسة حالة بنك البركة الجزائري-، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020.

قائمة المراجع

6. خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية - دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.
7. دفاص فريزة، إدارة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016.
8. رقية بوحيزر، استراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.
9. طهراوي أسماء، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية - دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ومؤسسة، فرع بنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014.
10. كمال المطهري، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، الجزائر، 2012.
11. معزوي حسين، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2013.
12. نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.
13. هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية - دراسة حالة بنك البركة الجزائري-، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

❖ الملتقيات

1. الأخضر لقيطي وغربي حمزة، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية - دراسة ميدانية-، مداخلة ضمن فعاليات ملتقى أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية، الجزائر، بدون سنة نشر.
2. شوقي بورقبة وبوعظم كمال، تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية العالمية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية (النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً)، المنعقد يومي 5 و6 ماي، خميس مليانة، 2009.
3. صالح مفتاح وفريدة معارفي، أزمة النظام المالي العالمي وبديل البنوك الإسلامية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المنعقد يومي 5 و6 ماي، الجزائر، 2009.

قائمة المراجع

4. طارق بلحاج، مشكلة الخطر الأخلاقي في البنوك الإسلامية (طبيعتها، آثارها، وسبل معالجتها)، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، المنعقد في 20 فيفري، غرداية، 2011.
5. طاهر بعداش ومحمد السعيد جوال، السيطرة الرقابية على مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية وميراتها الاقتصادية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، المنعقد يومي 23 و24 فيفري، غرداية، 2011.
6. غالب عوض الرفاعي وفيصل صادق عراضة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع بعنوان إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، المنعقد يومي 16-18 أفريل، الأردن، 2007.
7. كمال رزيق، تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، مداخلة ضمن فعاليات ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية -التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، المنعقد يومي 5 و6 أفريل، الخرطوم، 2012.
8. محمد فرحي، بن ناصر فاطمة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية والمصرفية، النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المنعقد يومي 5 و6 ماي، الجزائر، 2009.
9. مشري فريد وعمرو عياش، إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية -دراسة حالة بنك دبي الإسلامي وبنك أبو ظبي من 2008 إلى 2012-، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية -آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المنعقد يومي 8 و9 ديسمبر، ميله، 2013.
10. مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، المنعقدة أيام 20 و21 أكتوبر، بدون مكان النشر، 2009.
11. نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، المنعقد يومي 20 و21 أكتوبر، سطيف، 2009.

❖ التقارير

1. البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2015.
2. التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي، 2017.
3. التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية الإسلامية، 2017.
4. التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي، 2017.

قائمة المراجع

5. التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي، 2018.
6. التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية الإسلامية، 2018.
7. التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي، 2018.
8. التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي، 2019.
9. التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية الإسلامية، 2019.
10. التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي، 2019.
11. التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي، 2020.
12. التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية الإسلامية، 2020.
13. التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي، 2020.
14. التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي، 2021.
15. التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية الإسلامية، 2021.
16. التقرير السنوي لمصرف البحرين المركزي، 2021.
17. القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب، 2021.
18. التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي، 2021.

❖ المواقع الإلكترونية

1. <https://www.bisb.com/ar/about-bisb>
2. <https://www.cbj.gov.jo/DetailsPage/CBJAR/NewsDetails.aspx?ID=276>

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Adrien Bénard et Anne-lise Fontan, **La gestion des risques dans l'entreprise: Management de l'incertitude**, Eyrolles, paris, 1994.
2. Andreas D and Gabrielle W, **What Determines the profitability of commercial banks ? New Evidence from Switzerland**, lucerne university of applied sciences, switzerland, 2009.
3. Bernrad Barthélemy, **Gestion des risques-méthode d'optimisation globale**, 2eme édition, Edition d'organisation, paris, 2002.
4. Nigel j.Smith & others, **Managing risk in construction projects**, 2nd edition, blackwell publishing, UK, 2001, p191.
5. Sophie Brana, Michel Gazals, Pascal Kauffman, **Economie monétaire et financière**, 2ème édition, Dunod, Paris, 2003.
6. Tariqullah Khan, Habib Ahmed, **Risk management: an analysis of issues in islamic financial industry**, Occasional paper NO.5, Jeddah, 2001.

المُلخَص

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مختلف الاستراتيجيات المطبقة من طرف البنوك الإسلامية في إدارة المخاطر وقد تناولنا في دراستنا ثلاث مصارف إسلامية عربية هي البنك العربي الإسلامي الدولي، مجموعة البركة المصرفية وبنك البحرين الدولي، خلال الفترة 2017/2021. ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

تواجه البنوك الإسلامية عينة الدراسة مجموعة من المخاطر المالية والتي تتمثل في مخاطر الائتمان والسيولة والسوق. وتعتمد هذه البنوك عدة وسائل كالضمانات والمخصصات وغيرها في إدارة مخاطر الائتمان تهدف إلى قياس ومراقبة المخاطر الائتمانية والتقليل منها، بينما تعتمد على طريقة اختبار الأوضاع الضاغطة لإدارة مخاطر السوق ومخاطر السيولة.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، إدارة المخاطر، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق.

Abstract:

This study aims to analyze the various strategies applied by Islamic banks in risk management. In our study, we addressed three Arab Islamic banks: Arab Islamic International Bank, Al Baraka Banking Group and Bahrain World Bank, during the period 2017/2021. Through this study, a series of results have been reached, the most important of which are:

Islamic banks have a range of financial risks which include, liquidity and market risks. Moreover These banks adopt various means such as guarantees, allocations and many others in credit risk management aimed at measuring, controlling and mitigating credit risks, while relying on the method of testing pressures to manage market and liquidity risks.

Keywords: Islamic banks, risk management, credit risk, liquidity risk, market risk.